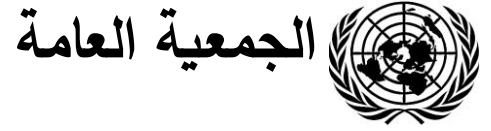


Distr.: Limited
28 July 2021
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى
والصغيرة والمتوسطة)
الدورة السادسة والثلاثون
فيينا، 4-8 تشرين الأول/أكتوبر 2021

حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

3 مقدمة

المرفق

5 أولاً - حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان والتحديات ذات الصلة

5 ألف - المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأهمية حصولها على الائتمان

8 باء - التحديات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان

9 1- الانطلاق

14 2- النمو

18 3- النضج

20 ثانياً - تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية القانونية وغيرها من البنى التحتية

ألف - لمحة عامة عن المبادرات المتخذة من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة

21 والمتوسطة على الائتمان

21 1- العمل على الصعيد العالمي

23 2- العمل على الصعيد الإقليمي

24 3- العمل على الصعيد الوطني

26 باء - الإقراض المضمون

26 1- استخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية

32 2- استخدام الموجودات غير المنقولة كضمانة رهنية



الرجاء إعادة استعمال الورق

080921 080921 V.21-05693 (A)



- 34 جيم- الضمانات الشخصية لقروض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.....
- 38 دال- نظم ضمان الائتمان.....
- 44 هاء- إعداد التقارير الائتمانية.....
- 51 واو- الضمانات الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة ...
- 53 زاي- دعم إعادة هيكلة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تمر بضائقة مالية.....
- 55 حاء- أمين المظالم المالية وآليات الانتصاف الأخرى.....
- 58 طاء- الخدمات المالية الرقمية.....
- 62 ثالثا- بناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والممولين.....
- 63 1- مبادرات بناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.....
- 64 2- مبادرات بناء قدرات الممولين.....

مقدمة

- 1- تحل هذه الوثيقة محل الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119/Add.1، التي أعدت كإضافة للوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119 التي تناقش - في شكل قائمة مشروحة للمحتويات - المواضيع التي يمكن تناولها في نص مقبل ("النص المقبل") بشأن مسألة حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان لكي ينظر فيه الفريق العامل. وتوضح الوثيقة كيفية معالجة النص المقبل لكافة المواضيع الواردة في الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119، وتقرّر ترتيباً منقحاً لمناقشتها.
- 2- ويُستنسخ مشروع النص المقبل كمرفق لهذه المقدمة، وتسبقه بعض الاعتبارات الأولية بشأن الغرض منه وجمهوره المستهدف وأسلوب عمله. ولعل الفريق العامل يود مناقشة تلك الاعتبارات الأولية وما إذا كان النهج الذي اقترحه الأمانة مناسباً لإعداد النص المقبل.

1- الغرض

- 3- يهدف النص المقبل إلى تقديم إرشادات بشأن اعتماد أو إصلاح الأطر القانونية الوطنية لتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان أيضاً في ضوء الصعوبات التي تواجهها حالياً العديد من تلك المنشآت في جميع أنحاء العالم وستظل تواجهها نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ولهذا السبب، يشير النص المقبل أيضاً إلى مجالات جديدة يمكن للدول أن تنظمها أو تسن تشريعات بشأنها من أجل تيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، ويناقش التدخلات السياسية والتنفيذية ذات الصلة بقدر ما يمكنها ضمان فعالية التدابير التشريعية في الحد من القيود المفروضة على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان.

2- الجمهور المستهدف

- 4- النص المقبل موجّه إلى الدول التي تفتقر إلى إطار قانوني محدد يدعم حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وكذلك الدول الطامحة إلى تحديث قوانينها القائمة بغية تيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، بما في ذلك على أساس عبر وطني. وإضافة إلى المشرعين ومقرري السياسات الوطنيين من جميع المناطق الجغرافية والتقاليد القانونية، قد يكون النص المقبل مفيداً أيضاً للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغرف التجارة ورابطات الجهات المعنية الأخرى المهتمة بتحسين الإطار القانوني لتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان أو المشاركة بدور نشط في تحسينه.
- 5- وكانت اللجنة قد اتفقت، في دورتها الثانية والخمسين، المعقودة في عام 2019، على ضرورة أن تستند المواد التي تعدها الأمانة حسب الاقتضاء إلى *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة* (انظر الوثيقة A/74/17، الفقرة 192 (أ)). غير أنه لا يُشترط فيمن يستعمل النص المقبل أن يكون ملماً إلماماً كاملاً بالقانون النموذجي. ذلك أنه حتى غير الملمين بالنظام المتوخى في القانون النموذجي، الذي يعالج الإقراض المضمون باستخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية، يُفترض أن يكونوا قادرين على استخدام التوصيات الواردة في النص المقبل والاعتماد عليها.

3- أسلوب العمل

6- عملاً بالنهج الذي اتبعه الفريق العامل الخامس التابع للأونسيترال في إعداد نظام إعسار مبسط لفائدة المنشآت الصغيرة والصغرى، فإن المناقشة بشأن الإقراض المضمون باستخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية سوف تستند إلى صكوك الأونسيترال الحالية بشأن هذا الموضوع. وهذه الصكوك هي: *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة* (2016)، *دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة* (2007)، *دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة/الملحق المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية* (2010)؛ *دليل الأونسيترال المتعلق بإنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية* (2013)؛ وكذلك *دليل الأونسيترال للاشتراع* (2017)، و*الدليل العملي للقانون النموذجي* (2019). ويشير النص المقبل إلى التوصيات والمبادئ المنصوص عليها في النصوص الأكثر صلة ويناقشها لتسهيل وصول المنشآت الصغيرة والصغرى والمتوسطة إلى الائتمان.

7- وبالمثل، فإن أجزاء النص المقبل التي تمس الضمانات الشخصية ودعم إعادة الهيكلة تشير إلى *التوصيات التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغيرة والصغرى* (التي اعتمدها اللجنة خلال دورتها الرابعة والخمسين في عام 2021) ومشروع *شرح التوصيات التشريعية* (الذي اعتمدته اللجنة من حيث المبدأ).

أولاً- حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان والتحديات ذات الصلة

ألف- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأهمية حصولها على الائتمان

أهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم

1- تمثل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من أنواع المنشآت التجارية في جميع المناطق. وهي تمثل نحو 55 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة النمو، و35 في المائة في الاقتصادات النامية.⁽¹⁾ وهي تشكل في جميع الدول أكثر من 90 في المائة من المنشآت التجارية (تشكل في بعض البلدان نحو 90 في المائة من القطاع الإنتاجي المحلي)،⁽²⁾ و60-70 في المائة من إجمالي العمالة عند أخذ كل من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية في الاعتبار.⁽³⁾ وفي حين أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ثلثي العمالة في الاقتصاد العالمي، فإن أهميتها الاجتماعية والاقتصادية تصبح أكثر وضوحاً من حيث إيجاد فرص العمل في الاقتصادات المنخفضة الدخل، حيث تصل حصتها إلى 95 في المائة.⁽⁴⁾ وكما لوحظ،⁽⁵⁾ فإنها تتيح فرص العمل وتنظيم المشاريع لفائدة الشباب والنساء والفئات المحرومة، بما في ذلك المهاجرون والأقليات الإثنية والأشخاص ذوو الإعاقة، وهي من ثم حاسمة الأهمية في زيادة دخول أفقر 40 في المائة من سكان العالم. ويتوقع البنك الدولي أن يحتاج العالم إلى نحو 600 مليون فرصة عمل لاستيعاب الشباب الذين سوف يدخلون سوق العمل على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وليس من المستغرب أن تعطي عدة حكومات الأولوية لأدوار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل.

خصائص المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها⁽⁶⁾

2- نظراً لأن المعايير المستخدمة لتحديد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تختلف وفقاً للسياق الاقتصادي والقانوني والسياسي والاجتماعي لكل دولة، وفي بعض الدول، لم يتم تحديدها بوضوح، لا يوجد تعريف موحد دولياً للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي الواقع، في حين أن عدد الموظفين ودورة رأس المال والموجودات هي أشيع المعايير المستخدمة في هذا الشأن، فإن متغيرات أخرى، مثل الطابع الرسمي وسنوات الخبرة ومبلغ الاستثمار الأولي، تُستخدم هي أيضاً لتعريف وتحديد المنشآت الصغرى والصغيرة

(1) WTO, World Trade Report 2016, (2016), p. 18

(2) انظر، على سبيل المثال، Colombia, UNCITRAL 54th Commission session, TAC panel on 16 July 2021

(3) ITC, SME Competitiveness Outlook 2015: Connect, Compete and Change for Inclusive Growth, (2015), p. 1

(4) المرجع نفسه، الصفحة 13.

(5) UNDESA, Micro, Small and Medium-Sized Enterprises (MSMEs), and their role in achieving the Sustainable Development Goals, pp. 4 and 22

(6) بالنظر إلى أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قد تتراوح بين المنشآت التجارية العائلية الصغيرة والمنشآت الكبيرة التي يعمل بها عدة موظفين (على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، تشمل هذه الفئة المنشآت التي يصل عدد أفرادها إلى 250 شخصاً)، لعل الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي أن ينصب تركيز النص المقبل بشأن حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو المنشآت الصغرى والصغيرة فقط.

والمتوسطة.⁽⁷⁾ وفي نهاية المطاف، فإن تحديد بارامترات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد أمر من شأن القائمين على ذلك الاقتصاد. ومراعاة لهذه الاختلافات بين الدول، لا تتضمن نصوص الأونسيرال التشريعية المتعلقة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تعريفا لكل فئة من فئات تلك المنشآت، على اعتبار أن الدول ستطبق النصوص وفقا لتعاريفها الخاصة.

3- وعلى الرغم من تباين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من حيث طبيعتها وحجمها، قد تستبان بصفة عامة بعض خصائصها المحتملة. وهي تشمل ما يلي:⁽⁸⁾ (أ) صغر حجمها، وكونها تدار غالبا من جانب الأسر؛ (ب) قلة عدد موظفيها أو خلوها منهم، وصعوبة تعيين الموظفين واستقائهم؛ (ج) التعويل على شبكات القرابة في الحصول على القروض أو التشارك في المخاطر؛ (د) محدودية سبل الحصول على رأس المال؛ (هـ) صعوبة الحصول على الخدمات المصرفية؛ (و) الأثر غير المتناسب للوائح التنظيمية (مثل إجراءات تسجيل الأعمال وتكلفتها)؛ (ز) محدودية الأسواق (بالنسبة للمنشآت التجارية الصغرى والصغيرة، وغالبا بالاقصاار على الأسواق المحلية)؛ (ح) محدودية سبل الوصول إلى الآليات الرسمية لتسوية المنازعات؛ (ط) صعوبة الفصل بين الموجودات، ولذلك يؤثر فشل المنشأة تأثيرا مباشرا على الموجودات الشخصية والأسرية؛ (ي) القابلية للتعرض للآزمات المالية؛ (ك) صعوبة نقل المنشأة التجارية أو بيعها.

4- وفيما يتعلق تحديدا بحصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، يمكن إبداء ملاحظتين ترتبطان بالخصائص المذكورة أعلاه. أولا، بالنسبة للعديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة، لا يوجد في كثير من الأحيان فصل للموجودات بين منظم المشروع والمنشأة التجارية، كما أن المنشأة التجارية لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة. ثانيا، غالبا ما تؤدي محدودية سبل الحصول على الخدمات المصرفية إلى اعتماد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشدة على الدعم من الأسرة والأصدقاء.⁽⁹⁾ ومن وجهة نظر المقرضين، يشكل كل من محدودية مصادر المعلومات عن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وعملياتها وتباين المعلومات المتعلقة بها اثنتين من أهم المشاكل المحيطة للتمويل الخارجي، لأن قيام المقرضين بجمع المعلومات اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية للمنشأة كثيرا ما يكون باهظ التكلفة بالنسبة لهم.⁽¹⁰⁾

الفجوة التمويلية لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

5- على مدى العقد الماضي، حللت دراسات عديدة مسألة حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل، مشيرة إلى أن كثيرا من تلك المنشآت تعاني من نقص حاد في التمويل، ومؤكدة على اعتماد تلك المنشآت على الائتمان، بما في ذلك مصادر الائتمان غير الرسمية، والصعوبات في التدفقات النقدية. وأبرزت تلك الدراسات أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تواجه عقبات عديدة في اقتراض الأموال لأنها صغيرة

(7) IFC, MSME Country Indicators 2014: Towards a Better Understanding of Micro, Small, and Medium Enterprises, (2014), p. 5 et seq.

(8) A/CN.9/941، الفقرة 12.

(9) في الاقتصادات المنخفضة الدخل، يُقدَّر أن نحو 1,7 مليار شخص بالغ ممن يديرون بالفعل منشأة صغرى أو صغيرة أو متوسطة أو من المحتمل أن يقوموا بذلك، محرومون من خدمات النظام المالي الرسمي لأنهم لا يملكون حسابا في مؤسسة مالية أو ليس لديهم مقدم خدمات مالية باستخدام الهواتف المحمولة. وتصل نسبة هؤلاء البالغين المحرومين من الخدمات المصرفية إلى 30 في المائة من سكان العالم، وتشكل النساء نسبة كبيرة منهم.

(10) World Bank, International Committee on Credit Reporting (ICCR): Facilitating SME financing through improved credit reporting, 2014, p. 1.

(أو صغيرة نسبياً) وأقل تنوعاً ولديها هياكل مالية أضعف، وأنه من الصعب على تلك المنشآت أن تقدم ضمانات رهنية عالية الجودة ومعلومات شفافة أحياناً فيما يتعلق بجدارتها الائتمانية (مثل عدم الإبلاغ المالي أو عدم كفايته).⁽¹¹⁾ وتتفاقم هذه العقبات بالنسبة لجميع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع غير الرسمي. ويهدف عمل الأونسيترال⁽¹²⁾ بشأن الحد من العقبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دورتها العمرية إلى تيسير عملية انتقال تلك المنشآت التجارية إلى القطاع الرسمي، وهو ما يُفترض بدوره أن يتيح لتلك المنشآت إمكانية الحصول على الائتمان بسهولة أكبر.

6- ويُعرّف التفاوت الهائل بين حجم احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من التمويل وتمويلها الفعلي باسم "الفجوة التمويلية". وتعرّف مؤسسة التمويل الدولية هذه الفجوة بأنها الفرق بين العرض الحالي والطلب المحتمل الذي يمكن أن تعالجه المؤسسات المالية.⁽¹³⁾ وتقدر مؤسسة التمويل الدولية في ورقة عمل حجم الطلب غير الملبى على التمويل من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمية في البلدان النامية، مما يكشف عن وجود فجوة قدرها 5,2 تريليونات دولار (من دولارات الولايات المتحدة).⁽¹⁴⁾ ووفقاً للدراسة، هناك 65 مليون منشأة رسمية من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تعاني من قيود تحد من قدرتها على الحصول على الائتمان، وهي تمثل 40 في المائة من جميع المنشآت القائمة في البلدان المستعرضة، وعددها 128 بلداً، وقدرت الدراسة قيمة الطلب المحتمل على التمويل من المنشآت غير الرسمية في البلدان النامية بمبلغ 2,9 تريليون دولار آخر. ورغم أن حجم هذه الفجوة التمويلية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكبر من غيرها، فإن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليست تماماً بمنأى عن هذه الفجوات، إذ إن عدداً كبيراً من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يواجه صعوبات أكبر في الحصول على الائتمان من المصارف أو أسواق رؤوس الأموال أو جهات التمويل الأخرى.⁽¹⁵⁾

7- وقد أظهرت الدراسات أن الفجوات المالية من المرجح أن تكون أكبر بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء مقارنةً بتلك التي يديرها الرجال بسبب التحيزات الثقافية أو القيود الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. فعلى سبيل المثال، يقال إن فرص حصول المرأة على الائتمان في بعض الولايات القضائية أقل لأن قدرتها أقل على تقديم الضمانات الرهنية القائمة على توافر الموجودات المادية وحسن السمعة، ولا سيما وأن المؤسسات المالية لا تتوفر لديها في كثير من الأحيان معلومات عن معدلات سداد المرأة للقروض الصغرى.⁽¹⁶⁾

(11) IFC, MSME Finance Gap, Assessment of the shortfalls and opportunities in financing micro, small and medium enterprises in emerging markets, 2017.

(12) أُنشئت اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، في عام 2013، على أن تشرع في الأعمال المتعلقة بالتخفيف من العقبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة خلال دورة حياتها، وخصوصاً تلك الكائنة في الاقتصادات النامية، وعلى ضرورة استهلاك تلك الأعمال بالتركيز على المسائل القانونية التي تكتنف تبسيط إجراءات التأسيس. وقد كُلف الفريق العامل الأول بتنفيذ ذلك العمل. وانضمت اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، في عام 2016، على أن يضع الفريق العامل الخامس آليات وحلولاً مناسبة لتسوية المسائل المتعلقة بإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وأسفرت مداوالات الفريقين العاملين الأول والخامس عن النصوص التالية: دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري (2018)، ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية (2021)، وتوصيات الأونسيترال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (2021)، المشفوعة بمشروع شرح التوصيات التشريعية.

(13) المرجع نفسه، الصفحة 2.

(14) يمثل هذا الرقم الفرق بين الطلب المحتمل بقيمة 8,9 تريليونات دولار مطروحاً منه حجم القروض المقدمة البالغ 3,7 تريليونات دولار. انظر: Gap IFC, MSME Finance (الحاشية 11 أعلاه)، الصفحات 27 وما بعدها.

(15) OECD, Financing SMEs and Entrepreneurs 2020: An OECD Scoreboard, pp. 26–27; OECD, The SME Financing Gap (vol. I): Theory and Evidence, (2006), p. 15 et seq.

(16) ITC, Unlocking Markets for Women to Trade, (2015), pp. 23 and 25.

8- وفي حين أن لتقليص فجوة التمويل بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو سدها، وهو الحل الأمثل، أهميته، فإن الأمر يستلزم الحرص على تحقيق التوازن بين مخاطر الإقراض التي يتحملها الممولون الذين يقدمون القروض للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والحاجة إلى حماية تلك المنشآت، ولا سيما أقلها تطوراً، من القروض المرهقة أو رسوم الفائدة الباهظة أو غيرها من الشروط المرهقة للحصول على الائتمان. وعليه، قد تود الدول أن تعتمد إجراءات لإزالة عوائق تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد، وتحسين أحوالها الاقتصادية بشكل عام، بحيث يظل الائتمان متاحاً بأسعار معقولة دون التخلي عن أي ضرب ضروري من ضروب الحماية أو المساس بسلامة العمليات المصرفية. ومن شأن هذه الإجراءات أن توفر حافزاً للمؤسسات المالية لإقراض هذا القطاع من الاقتصاد.

9- كما أن تحسين التمويل لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قد يكون له أثر كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁽¹⁷⁾ ويرى مركز التجارة الدولية أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الأقوى يمكنها، من خلال الممارسات التجارية التي تعتمدها والقطاعات التي تعمل فيها وتأثيرها على الاقتصاد الأوسع، أن تسهم في تحقيق الهدفين 8 و9 من أهداف التنمية المستدامة.⁽¹⁸⁾ وهو يؤكد أيضاً أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على 60 في المائة من الغايات المنشودة من تلك الأهداف شريطة توافر التمويل الكافي.⁽¹⁹⁾ ومن شأن تحسين إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان أن يتيح المجال لقدراتها العظيمة الكامنة لكي تنمو وتتوسع. ومن المرجح أن يساعد ذلك على النهوض بتمكين المرأة اقتصادياً ويساعد على تخفيف حدة الفقر.

باء - التحديات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان

10- يمكن أن تختلف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في طبيعتها ونطاقها، لكن من المهم لها جميعاً الحصول على التمويل في جميع مراحل دورة حياتها العملية. وتحتاج المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عادةً إلى مصادر تمويل مختلفة خلال مراحل تطورها المختلفة. وكثيراً ما تكون قدرة تلك المنشآت على الحصول على الائتمان الرسمي محدودة في المراحل الأولى لإقامتها، عندما تكون إيراداتها ضعيفة ولا يكون لديها سجل ائتماني يعوّل عليه، وكثيراً ما يعتمد أصحابها في تلك المراحل على مدخراتهم الخاصة أو على الحصول على دعم من أسرهم وأصدقائهم. أما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناشئة التي تتطوي على إمكانات نمو كبيرة وسمات مبتكرة، فقد تجتذب المستثمرين التجاريين التمويليين. وفي بعض الولايات القضائية، تعتمد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناشئة اعتماداً كبيراً أيضاً على بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للتمويل البالغ الصغر ومنصات التمويل الجماعي. ومع نمو المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة واكتسابها سجلاً ائتمانياً يعوّل عليه، يمكن أن تتاح لها مصادر أخرى متزايدة للتمويل، مثل الائتمانات المصرفية والتمويل التجاري ورأس المال المخاطر. وأخيراً، قد تصل المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة الناضجة إلى أسواق رأس المال وتصدر ديوناً وأسهماً من خلال أسواق الأوراق المالية أو عمليات الاكتتاب الخاص.⁽²⁰⁾

(17) Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report (2020), p. 8, box I.2.

(18) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019: Big Money for Small Business – Financing the Sustainable Development Goals, 2019, p. xvi. يرتبط الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ويرتبط الهدف 9 بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

(19) المرجع نفسه، الصفحة 15.

(20) IMF, Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, (2019), p. 21.

1- الانطلاق

الدعم المقدم من الأسرة والأصدقاء

11- كثيرا ما تعتمد المنشآت الصغرى على الأسر والأصدقاء للحصول على رأس المال الأولي.⁽²¹⁾ واستنادا إلى دراسة استقصائية أجرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، من الشائع أن تقتصر المنشآت الصغيرة أموالا من الأسرة والأصدقاء.⁽²²⁾ وفي دراسة استقصائية حول المنشآت التجارية التي تديرها النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كشف البنك الدولي أن معظم المشاريع المملوكة للنساء ليس لديها فرص للحصول على ائتمان رسمي، وأنها تمول أعمالها التجارية أساسا من خلال القروض المقدمة من الأسرة والأصدقاء إلى جانب المدخرات الشخصية.⁽²³⁾

12- ويمكن أن يأتي دعم الأسرة والأصدقاء في شكل دين أو حصص ملكية أو ضمان. والملاحظ فيما يتعلق بالديون أن شروط الدعم تكون شفوية ولا تُكتب في الكثير جدا من الحالات، مما يجعل الاقتراض مشكلة حساسة. وكثيرا ما تقتصر الاتفاقات الشفوية إلى الوضوح فيما يتعلق بأحكام وشروط القرض، وجدول السداد، وسبل الانتصاف في حالات التخلف عن السداد. وبالمقارنة، عادة ما ترتبط حصص الملكية بحقوق صنع القرار في المنشأة التجارية. وفي بعض الأحيان، قد يكون من المفضل بالنسبة إلى الأسرة والأصدقاء الاستثمار في رأس المال في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناشئة لأنها جزء من الشبكة الاجتماعية الوثيقة الصلة بصاحب المنشأة. وهم لا يتبعون نفس النهج الذي يستخدمه المستثمرون المحترفون لتقييم المخاطر.⁽²⁴⁾ وأخيرا، قد يتخذ الدعم المقدم من الأسرة والأصدقاء أيضا شكل ضمانات أو كفالة، مما يطمئن المقرضين نسبيا بأن الدين سيُسدّد في حال تخلف المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة عن السداد (انظر الفصل الثاني، القسم جيم، بشأن الضمانات الشخصية لقروض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أدناه).

13- وفي حالة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يفوق حجم الأموال التي جُمعت من خلال الأسرة والأصدقاء بوجه عام حجم الأموال التي جُمعت من المصادر الأخرى للأسهم الخاصة (مثل رؤوس الأموال المجازفة والاستثمارات التجارية التمويلية).⁽²⁵⁾ وأوضحت دراسة استقصائية للبنك المركزي الأوروبي أن 18 في المائة من المنشآت الأوروبية الصغيرة والمتوسطة التي شملها البحث بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2019 اعتبرت الأموال المقدمة من أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الشركات ذات الصلة مصادر تمويل مهمة لها.⁽²⁶⁾ وفي البلدان النامية، يرجح أن تعتمد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر على الأسرة والأصدقاء.⁽²⁷⁾ وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء المجتمع المحلي يجتمعون أيضا في بعض البلدان الأفريقية لمساعدة بعضهم بعضا في الحصول على الائتمان من خلال ترتيبات غير رسمية للائتمانات والمدخرات.

(21) Inter-agency Task Force on Financing for Development (الhashية 17 أعلاه)، الصفحة 67؛ UNESCAP, Small and Medium Enterprises Financing, (2017), p. 3

(22) CGAP, Executive Summary – CGAP National Surveys of Smallholder Households, (2018), p. 15

(23) World Bank Group, Secured Transactions, Collateral Registries and Movable Asset-Based Financing, (2019), p. 23

(24) المرجع نفسه، الصفحة 24.

(25) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(26) European Central Bank, Survey on the Access to Finance of Enterprises in the euro area: April to September 2019, (2019), p. 18

(27) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019 (الhashية 18 أعلاه)، الصفحة 21.

14- والدعم المقدم من الأسرة والأصدقاء قلما يوفر مصدرا مضمونا للتمويل لجميع أنواع الأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، لا تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تحديات تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي تواجهها الشركات الكبيرة، باستثناء كون المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر ضعفا من الناحية الاقتصادية، وأكثر اعتمادا على ذلك النوع من التمويل، وقد تكون أقل وعيا بحقوقها والتزاماتها فيما يتعلق به.

الاستثمار التجاري التمويلي

15- يمثل الاستثمار التجاري التمويلي فئة رئيسية من المصادر الرسمية للتمويل بالأسهم الخاصة، وهو يشمل طائفة واسعة من أدوات التمويل الخارجي، التي تحصل بموجبها المنشآت على أموال من مصادر خاصة مقابل حصة ملكية.⁽²⁸⁾ ويُعتبر الاستثمار التجاري التمويلي مصدرا قيما لتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت التي لم تتضج بالشكل الكافي بعد لاجتذاب تمويل من صناديق رؤوس الأموال المجازفة.⁽²⁹⁾ وعادة ما يشارك المستثمرون التجاريون التمويليون⁽³⁰⁾ بدور نشط في إدارة الأعمال التجارية، ويمكنهم تزويد المشاريع التي يستثمرون أموالهم فيها (بما يشمل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) بخبرات تجارية ويساعدونها على الاستفادة من الشبكات القائمة وغير ذلك من الفوائد غير المالية، بما يتيح تكبير المنشآت والوصول بها إلى مرحلة يمكن أن تجتذب فيها مديري صناديق رؤوس الأموال المجازفة.⁽³¹⁾ ومن الصعب قياس حجم الاستثمارات التجارية التمويلية لأن هوية هؤلاء المستثمرين غالبا ما تبقى مجهولة، كما أنهم نادرا ما يكشفون تفاصيل استثماراتهم.⁽³²⁾

16- وعلى غرار الدعم المقدم من الأسرة والأصدقاء، قلما يوفر الاستثمار التجاري التمويلي مصدرا مضمونا للتمويل لجميع أنواع الأعمال التجارية. وعادة ما يوظف المستثمرون التجاريون التمويليون أموالهم في المراحل المبكرة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المبتكرة.⁽³³⁾

بطاقات الائتمان

17- بطاقات الائتمان متاحة عموما للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وهي ليست جديدة في العديد من الولايات القضائية. وفي حين أن رواد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بعض الولايات القضائية يميلون إلى استخدام بطاقات الائتمان الشخصية لأغراض تجارية، تُستخدم بطاقات الائتمان التجارية في ولايات قضائية أخرى على نطاق أوسع. ويمكن للمصارف التجارية أو مصارف التنمية إصدار بطاقات الائتمان التجارية. وغالبا ما يكون الحد الائتماني الممنوح على بطاقة الائتمان التجارية أعلى من مثيله على بطاقة

OECD, New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the Range of Instruments, (28) para. 332, (2015).

(29) يستثمر مديرو صناديق رؤوس الأموال المجازفة بشكل مباشر في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير المقيدة في أسواق الأوراق المالية بهدف تزويدها برأس المال والخبرة التقنية والإدارية لرفع قيمتها وتحقيق الربح عند الخروج منها (ببيعها مثلا بعد بضعة سنوات). انظر: Inter-agency Task Force on Financing for Development (الحاشية 17 أعلاه)، الصفحة 67.

(30) غالبا ما يكون المستثمرون التجاريون التمويليون أفرادا أو جماعات من الأثرياء، وهم يقدّمون التمويل من أموالهم الخاصة عادة مقابل حصة في الملكية (أو في بعض الأحيان أيضا ديون قابلة للتحويل). ويشير مصطلح "المستثمر" بوجه عام إلى شخص أو كيان يوفر رأس المال مقابل عائدات مالية يتوقع الحصول عليها.

(31) Entrepreneurs and OECD, Financing SMEs (الحاشية 15 أعلاه)، الصفحة 43.

(32) European Investment Fund (EIF), European Small Business Finance Outlook, 2019, p. 32.

(33) Entrepreneurs and OECD, Financing SMEs (الحاشية 15 أعلاه)، الصفحة 43.

الائتمان الشخصية. وتقدم بعض بطاقات الائتمان الصادرة عن مصارف التنمية رسوما وأسعار فائدة منخفضة نسبيا للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتكون في بعض الحالات مدعومة من الحكومة. وبشكل عام، يمكن أن يكون من الأسهل لأصحاب المنشآت الصغيرة التأهل للحصول على بطاقة ائتمان بدلا من قرض مصرفي بسبب معايير التأهل الأقل صرامة في حالة بطاقة الائتمان.

18- وعلى الرغم من أن بطاقات الائتمان الصادرة عن مصارف التنمية لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مصممة عموما لتلبية الاحتياجات التمويلية لأصحاب المنشآت التجارية الصغيرة، قد تفرض المصارف التجارية أسعار فائدة ورسوم تخلف عن السداد مرتفعة في حالة بطاقات الائتمان الصادرة لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، تتطلب العديد من بطاقات الائتمان الخاصة بالمنشآت التجارية الصغيرة إبرام اتفاقية مسؤولية شخصية لتحمل أصحاب المنشآت التجارية مسؤولية أي دفعات متأخرة أو غير مسددة. كما أن بطاقات الائتمان الخاصة بالمنشآت التجارية الصغيرة غالبا ما تنطوي على حماية أقل مقارنةً ببطاقات الائتمان الاستهلاكية (على سبيل المثال، لا توجد خدمة مضمونة عند الاعتراض على أخطاء الفوترة). وفي بعض الحالات، يثير عدم وجود آليات انتصاف لحاملي بطاقات الائتمان لتقديم شكاواهم شواغل إضافية.

ائتمانات التمويل البالغ الصغر

19- على الرغم من أن معظم مؤسسات التمويل البالغ الصغر مصممة لتقديم قروض صغيرة للمقترضين الصغار جدا، فإنها لا تقتصر حصرا على هذه الفئة من المقترضين وقد تفرض شروط أهلية مختلفة. وتتسم مؤسسات التمويل البالغ الصغر بأنها تضع شروطا أقل تشددا من حيث الضمانات الرهنية والكفالات، كما أنها تقدم منتجات مالية تنحو إلى البساطة ومراعاة الظروف الشخصية لزيائنها وتعدّ وفقا لاحتياجاتهم، ولكنها لا تفرض دائما أسعار فائدة أقل من المصادر الأخرى.⁽³⁴⁾ وكثيرا ما تكون القروض هي المنتج الأول الذي تقدمه مؤسسات التمويل الصغرى لزيائنها.⁽³⁵⁾ وقد أسهم التمويل البالغ الصغر إسهاما كبيرا في تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، ولا سيما المنشآت التي تديرها النساء. ومن المرجح أن يكون ثمانية من كل عشرة من زبائن مؤسسات التمويل البالغ الصغر في العالم من صاحبات المنشآت التجارية.⁽³⁶⁾

20- ووفقا للمنظمة المعنية بتبادل المعلومات في مجال التمويل البالغ الصغر (MIX)، بلغت حافطة القروض الإجمالية للشركات الصغيرة في عام 2017 (أي ما يشمل 762 من مقدمي الخدمات المالية العاملين في قطاع التمويل البالغ الصغر في 103 أسواق نامية) نحو 34 مليار دولار.⁽³⁷⁾ ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن بيانات المنظمة المذكورة تُفرّق بين الاحتياجات المالية للمنشآت الصغرى والاحتياجات التمويلية لأصحاب تلك المنشآت. وتشكل حافطة القروض الإجمالية لتمويل الأسر المعيشية⁽³⁸⁾ فئة منفصلة تبلغ نحو 29 مليار دولار.⁽³⁹⁾

(34) European Investment Fund (الحاشية 32 أعلاه)، الصفحة 6.

(35) يمكن أن تشمل المنتجات الأخرى التي قد تقدمها مؤسسات التمويل البالغ الصغر أوعية الادخار، ونظم المعاشات التقاعدية الصغرى، وخدمات التأمين البالغ الصغر، والقروض الطارئة، والتأجير، والمنح. انظر International Labour Office, Making Microfinance Work: Managing Product Diversification, (2011), p. 112.

(36) World Bank Group, Secured Transactions (الحاشية 23 أعلاه)، الصفحة 23.

(37) Microfinance Information Exchange, Global Outreach and Financial Performance Benchmark Report – 2017–2018, (2019), p. 36.

(38) يعرف تمويل الأسر المعيشية بأنه قروض تموّل مشتريات الأسر المعيشية التي لا تتصل بأعمالها أو أعمال أحد أفرادها.

(39) Microfinance Information Exchange, Global Outreach and Financial Performance Benchmark Report – 2017–2018, (2019) (انظر الحاشية 37 أعلاه)، الصفحتان 36 و38.

وفي أوروبا، أظهرت أحدث بيانات مسح الأسواق أن إجمالي حافظة قروض المشاريع الصغيرة غير المسددة في عام 2017 بلغ 3,1 مليارات يورو وفق البيانات الواردة من 136 مؤسسة من مؤسسات التمويل البالغ الصغر.⁽⁴⁰⁾

21- وقد حددت التحديات التي تواجهها المنشآت الصغرى التي تسعى إلى الحصول على تمويل ميسور التكلفة عند استكشاف المسائل القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتمويل البالغ الصغر. وهي تشمل: '1' انعدام الشفافية في تسعير منتجات التمويل البالغ الصغر؛ '2' غياب التدخل الحكومي أو انعدامه، ولا سيما في وضع حدود لسعر الفائدة على قروض التمويل البالغ الصغر؛ '3' عدم تناسب الضمانات الرهنية، مما يؤدي إلى ممارسات تعسفية في التحصيل من جانب بعض مؤسسات التمويل البالغ الصغر؛ '4' غياب أو ضعف التدابير الرامية إلى ضمان حماية الزبائن ومنع الممارسات اللاأخلاقية؛ '5' ضعف الثقافة المالية في عموم المجتمع؛ '6' عدم وجود لوائح تنظيمية تحكم الطائفة الواسعة من المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل البالغ الصغر.⁽⁴¹⁾

22- ويضاف إلى ذلك أن الهياكل الصارمة لسداد بعض القروض المقدمة للمنشآت البالغة الصغر يمكن أن تمنع هي أيضا تلك المنشآت من استخدام تلك القروض في الاستثمارات العالية المخاطرة والطويلة الأجل الضرورية لنموها. وعلاوة على ذلك، ففي حين يثبت أن رقمنة عمليات التمويل البالغ الصغر تتسم بالكفاءة، فإن مؤسسات التمويل البالغ الصغر لا يتم رقمنتها إلا جزئيا في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، قد تتعثر المعاملات الرقمية في بعض البلدان بسبب ضعف البنى التحتية.⁽⁴²⁾ فعلى سبيل المثال، كشفت الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية ذات الحيازات الصغيرة، التي أجرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (2018) أن أسلوب الدفع بالهواتف المحمولة هو أهم أداة مالية رسمية، بيد أن الأسر المعيشية ذات الحيازات الصغيرة التي تمتلك هواتف ذكية قليلة.⁽⁴³⁾

التمويل الجماعي

23- يشير التمويل الجماعي إلى أسلوب لتدبير تمويل خارجي للمنشأة من جمهور كبير من الأفراد يقدم كل منهم قدرا صغيرا من الأموال المطلوبة لتمويلها، بدلا من الاعتماد على مجموعة صغيرة من المستثمرين المتخصصين. وقد اكتسب التمويل الجماعي شعبية بين المنشآت التجارية (بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) في العديد من البلدان. وهو يشمل أنواعا مختلفة من الأنشطة، التي تُصنّف عموما في ثلاث فئات (الأنشطة القائمة على الديون، والأنشطة القائمة على الأسهم، والأنشطة غير الاستثمارية).⁽⁴⁴⁾ وقد أخذت إدارة التمويل الجماعي تجري بشكل متزايد مع مرور الوقت من خلال منصات على الإنترنت، وهو ما يتيح في العادة ملء الطلبات في غضون ساعات قليلة.⁽⁴⁵⁾ وشكلت الأنشطة القائمة على الديون في عام 2018 نسبة كبيرة جدا (96,4 في المائة) من أحجام التمويلات الجماعية عبر الإنترنت على الصعيد العالمي.⁽⁴⁶⁾

(40) European Investment Fund (الhashية 32 أعلاه)، الصفحة 98.

(41) A/CN.9/727، الفقرات 29-52؛ وA/CN.9/780، الفقرة 37.

(42) European Investment Fund (الhashية 32 أعلاه)، الصفحة 6.

(43) بحثت هذه الدراسة الاستقصائية الجوانب المالية في حياة الأسرة المعيشية ذات الحيازات الصغيرة في أوغندا وبنغلاديش وتنزانيا وكوت ديفوار وموزامبيق ونيجيريا. انظر CGAP, Executive Summary (الhashية 22 أعلاه).

(44) تشمل فئة الأنشطة غير الاستثمارية التمويل الجماعي القائم على المكافأة، حيث يقدم الداعمون التمويل للأفراد أو المشاريع أو الشركات مقابل مكافآت أو منتجات غير نقدية، والتمويل الجماعي القائم على التبرعات، حيث يقدم المانحون التمويل للأفراد أو المشاريع أو الشركات على أساس دوافع خيرية أو مدنية دون توقع عائد نقدي أو مادي. انظر ITC, SME Competitiveness Outlook 2019 (الhashية 18 أعلاه)، الصفحة 72.

(45) World Economic Forum, The Future of FinTech: A Paradigm Shift in Small Business Finance, (2015), p. 13.

(46) Entrepreneurs and OECD, Financing SMEs (الhashية 15 أعلاه)، الصفحة 45.

24- وتشير إحصاءات مركز التجارة الدولية إلى أن حجم التمويل الجماعي قد نما بسرعة (من مليار دولار في عام 2011 إلى 34 مليار دولار في عام 2015)، ولا سيما في آسيا وأفريقيا.⁽⁴⁷⁾ ورغم أن حجم سوق التمويل الجماعي في البلدان النامية من المقدر أن يبلغ ما مجموعه 96 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2025،⁽⁴⁸⁾ فإن أنشطة التمويل الجماعي القائمة على الديون باستخدام الإنترنت لا تزال تتركز تركيزاً شديداً في عدد قليل من البلدان. ولا تزال الصين صاحبة السوق الأكبر على الإطلاق، على الرغم من الانخفاض الحاد الذي شهدته سوقها في عام 2018، حيث تمثل 62,5 في المائة من حجم السوق العالمية، تليها الولايات المتحدة (20,5 في المائة) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (7,5 في المائة).⁽⁴⁹⁾

25- وأسلوب التمويل الجماعي مناسب، بحكم تصميمه وقبوله التنظيمية، للشركات الناشئة التي تتطلب تمويلات صغيرة نسبياً. وقد يكون أقل ملاءمة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة التي تستند إلى ابتكارات معقدة في مجالات جد متطورة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وتتطلب معرفة محددة من جانب المستثمرين. وقد يكون إقناع الناس بالمشاركة في التمويل الجماعي مكلفاً للغاية، ولا سيما باستخدام أساليب الاتصال والتواصل الحديثة التي تشمل الدعاية النشطة ووسائل التواصل الاجتماعي.⁽⁵⁰⁾ والواقع أن من بين كل ثلاث حملات لتوفير التمويل الجماعي، فشلت حملتان تقريباً في توفير حجم الاستثمار المستهدف وفقاً لما أفاد به مركز التجارة الدولية.⁽⁵¹⁾ ومن غير المرجح أن يستخدم المستثمرون المؤسسيون منصات الإنترنت، وربما ظلوا يؤثرون عقد اجتماعات شخصية لتبادل المعلومات على نطاق واسع بما يلزم لطمأنتهم على مصير المبالغ الائتمانية الكبيرة التي يقدمونها.⁽⁵²⁾

26- وتواجه المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان النامية المزيد من العقبات في جمع الأموال من خلال التمويل الجماعي بسبب عدم انتظام خدمات الطاقة الكهربائية والإنترنت. وتمثل الحاجة إلى الدفع عبر الإنترنت تحدياً آخر في البلدان التي لا تتوفر بها قطاعات مالية رسمية متخلفة. وعلاوة على ذلك، فإن الشواغل المتعلقة بحماية المساهمين من الاحتيال وعدم وجود إطار قانوني وتنظيمي محدد للتمويل الجماعي لا تساعد على تحسين بيئة الأعمال التجارية للتمويل الجماعي.⁽⁵³⁾ ولكي تجتنب المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الأموال وتيسر التمويل الجماعي، من الأهمية بمكان اعتماد تشريعات تحمي المساهمين (مثل الحدود القصوى للاستثمار، وفترات التفكير التي يجوز خلالها للمساهمين إلغاء عروضهم). وتجدر الإشارة إلى أن عدة أسواق وطنية (مثل جمهورية كوريا والصين) قد انكشفت إلى حد كبير من جراء الشواغل

(47) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019 (الحاشية 18 أعلاه)، الصفحتان 72 و 73.

(48) Information for Development Program and World Bank, Crowdfunding's Potential for the Developing World, (2013).

(49) يجدر بالذكر أن حصة أسواق بلدان أوروبا القارية ما زالت متواضعة نسبياً، وأنشطتها السوق الفرنسية (0,6 في المائة من حجم السوق العالمية)، تليها السوق الإيطالية (0,6 في المائة)، فالسوق الهولندية (0,5 في المائة). وتستأثر أمريكا اللاتينية بحصة ضئيلة من الحجم العالمي لأنشطة التمويل البديل باستخدام الإنترنت: بيرو (0,4 في المائة)، وشيلي (0,2 في المائة). OECD, Financing Entrepreneurs and SMEs (الحاشية 13 أعلاه)، الصفحة 47.

(50) World Bank Group, Crowdfunding in Emerging Markets: Lessons from East African Startups, (2015), p. 3.

(51) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019 (الحاشية 18 أعلاه)، الصفحة 78.

(52) المرجع نفسه.

(53) Information for Development Program and World Bank, Crowdfunding's Potential for the Developing World, (2013); UNDP, "Crowdfunding" ويمكن الاطلاع على الموقع الشبكي في الرابط التالي:

<https://www.sdfinance.undp.org/content/sdfinance/en/home/solutions/template-fiche12.html#mst-4>

المتعلقة بالسلوكيات المريبة أو الاحتيالية الصريحة وعدم كفاية الضمانات من حيث متطلبات رأس المال والاحتياطات اللازمة لوقاية المستثمرين من الخسارة.⁽⁵⁴⁾

2- النمو

الائتمان المصرفي

27- يشير الائتمان المصرفي في هذا السياق إلى تقديم المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى الائتمان في المقام الأول على أساس الجدارة الائتمانية العامة للمنشأة، وعادة ما تُعتبر التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة في المستقبل المصدر الرئيسي للسداد (ما يُعرف أحياناً أيضاً باسم "الإقراض التقليدي"). ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الطلب من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المصرفي في شكل قروض تقليدية تفاوتت تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر في عام 2018، حتى في المنطقة الجغرافية الواحدة.⁽⁵⁵⁾ كما أن حصة القروض غير المسددة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من مجموع القروض التجارية تباينت أيضاً تبايناً جوهرياً بين البلدان.⁽⁵⁶⁾

28- وهناك بعض الصعوبات المعينة التي تحد من هذا النوع من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان، وهي تتصل إلى حد كبير بالصعوبات التي يواجهها الممولون في تقييم ورصد الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت. وأولها أن تباين المعلومات بسبب افتقار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى بنية تحتية داعمة للمعلومات المالية يقلل من قدرة الممولين على الإقراض.⁽⁵⁷⁾ وكثيراً ما تفتقر المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة والمهارات اللازمة لإعداد بيانات مالية كافية. ونتيجة لذلك، لا يحصل الممولون إلا على وثائق محدودة بشأن الأنشطة والوضع المالي لتلك المنشآت. ومن المرجح أيضاً أن يتكبدوا تكاليف عالية لاتخاذ تدابير العناية الواجبة مقارنة بحجم القرض.⁽⁵⁸⁾ وعادةً ما يقرض الممولون على أساس التاريخ الائتماني للمنشأة، ولكن إذا لم تتمكن المنشأة من الحصول على الائتمان في المقام الأول، يصبح من الصعب للغاية بناء التاريخ والسجل الائتمانيين اللازمين.

29- وبغية تخفيف مخاطر الائتمان، كثيراً ما يفرض الممولون على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تقديم ضمانات رهنية وكفالات بشروط صارمة. وفي هذا الصدد، استشهد تقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية ببيانات مستمدة من دراسات استقصائية أجراها البنك الدولي بشأن المنشآت التجارية، وتظهر هذه البيانات أن ما يقرب من 79 في المائة من القروض أو خطوط الائتمان تتطلب ضمانات رهنية. وبالمثل، هذا الرقم مرتفع في معظم

(54) في عام 2016، وجدت اللجنة الصينية لتنظيم الخدمات المصرفية أن حوالي 40 في المائة من المنصات الإلكترونية القائمة مستخدمة لأغراض احتيالية، وبدأت السلطات في تشديد اللوائح. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، كان عدد منصات الإقراض بين الأقران (P2P) التي ما زالت تعمل هو 427 منصة مقابل 6 000 منصة في عام 2015. وانخفضت أيضاً بنسبة 77 في المائة في عام 2018 سوق جمهورية كوريا، وهي سوق أخرى متقدمة نسبياً. انظر: OECD, Financing SMEs and Entrepreneurs 2020 (الحاشية 15 أعلاه)، الصفحتان 46 و47.

(55) في عام 2018، على سبيل المثال، كانت احتمالات طلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على الائتمان في الصين (58,36 في المائة) أعلى بكثير منها في إندونيسيا (3,35 في المائة). المرجع نفسه، الصفحة 33.

(56) في عام 2018، تفاوتت حصة القروض غير المسددة من قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحجم الإجمالي للقروض التجارية تفاوتاً كبيراً بين البلدان، حيث تراوحت مستوياتها بين حوالي 20 في المائة أو أقل في الاتحاد الروسي وإندونيسيا وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والولايات المتحدة، وأكثر من 70 في المائة في البرتغال وسويسرا وجمهورية كوريا ولايتيا. المرجع نفسه، الصفحة 26.

(57) World Economic Forum, The Future of FinTech: A Paradigm Shift in Small Business Finance, (2015) (الحاشية 45 أعلاه)، الصفحة 9.

(58) Development for Financing on Inter-agency Task Force (الحاشية 17 أعلاه)، الصفحة 64.

مناطق العالم.⁽⁵⁹⁾ وفي بعض الولايات القضائية، تُعتبر الأراضي إحدى الضمانات المستخدمة في تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما فيما يخص المزارعين. وفي حين أن الموجودات المنقولة (مثل الآلات أو المعدات أو المستحقات) قد تُولف معظم رأس مال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإن الممولين كثيراً ما يترددون في قبولها كضمانات رهنية حيث تكون قوانين المعاملات المضمونة أو سجلات الضمانات الرهنية متقدمة أو غير موجودة، أو حيث يصعب لولا ذلك تحديد الضمانات أو حجزها.⁽⁶⁰⁾ ويصعب الحصول على ضمانات ائتمانية لدعم القروض المقدمة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في غياب نظم الضمان العمومية وشبكة من المؤسسات التي توفر كفالات محلية أو قطاعية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽⁶¹⁾ (انظر الفصل الثاني، القسم دال، بشأن نظم ضمان الائتمان أدناه).

30- وأخيراً وليس آخراً، فإن انعدام المنافسة بين الممولين يقلل من إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان.⁽⁶²⁾ ففي كثير من البلدان النامية، التي تقل فيها قدرة القطاعات المصرفية على المنافسة، يكون من المرجح أن تفرض المصارف رسوماً أعلى للخدمة وأن تكون لديها حوافز أقل لخدمة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽⁶³⁾ وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الرقمية المنافسة، التي أنشئت في عدة بلدان (مثل ألمانيا والبرازيل والصين والمملكة المتحدة)، تجتذب المزيد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن طريق فرض رسوم شفافة ومنخفضة، وتقديم خدمات أسرع، وتحسين تجربة المستخدمين من خلال واجهاتها الرقمية.⁽⁶⁴⁾ ومع ذلك، لا تزال أسعار الفائدة مرتفعة بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الأكبر حجماً.⁽⁶⁵⁾

31- وعلى النحو المبين في الفقرة 7 أعلاه، قد تواجه النساء منظمات المشاريع صعوبات أكبر في الحصول على الائتمان في شكل إقراض تقليدي بسبب عوامل قانونية ومؤسسية واجتماعية وثقافية. وتكشف البيانات التي جُمعت على الصعيد العالمي أن احتمال حصول المرأة على حسابات مصرفية أدنى مقارنة بالرجل. والقيود المفروضة على فتح أو استخدام الحسابات المصرفية، مثل اشتراط الحصول على إذن أو ترخيص من أحد أفراد الأسرة الذكور، تحد من إمكانية حصول النساء على حسابات مصرفية. وعلاوة على ذلك، فالنساء كثيراً ما يفتقرن إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية الأخرى، مثل أوعية الادخار وأساليب الدفع الرقمية والتأمين، وهو ما يرجع جزئياً إلى الانتقال إلى الثقافة المالية.⁽⁶⁶⁾ وبسبب هذه القيود، يُقدّر حجم فجوة التمويل لدى النساء اللاتي ينظمن مشاريع في الأسواق الناشئة بمبلغ 1,5 تريليون دولار.⁽⁶⁷⁾

(59) Gap IFC, MSME Finance (الhashية 11 أعلاه)، الصفحة 44.

(60) المرجع نفسه.

(61) European Investment Fund (الhashية 32 أعلاه)، الصفحة 62.

(62) Medium-Sized Enterprises and Small of IMF, Financial Inclusion (الhashية 20 أعلاه)، الصفحة 13.

(63) Development for Financing on Inter-agency Task Force (الhashية 17 أعلاه)، الصفحة 64.

(64) OECD, Financing SMEs and Entrepreneurs 2020 (الhashية 15 أعلاه)، الصفحة 50، الإطار 1-2.

(65) في عام 2018، على سبيل المثال، كانت أسعار الفائدة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان المتوسطة الدخل (مثل أوكرانيا والبرازيل وبيرو وكولومبيا والمكسيك) تقترب من 17 في المائة، وحتى في البلدان المرتفعة الدخل (مثل شيلي ونيوزيلندا)، كانت أسعار الفائدة بالنسبة لتلك المنشآت تقترب من 10 في المائة. المرجع نفسه، الصفحتان 28 و29.

(66) World Bank Group, "Expanding Women's Access to Financial Services" (66) <https://www.worldbank.org/en/results/2013/04/01/banking-on-women-extending-womens-access-to-financial-services>.

(67) IFC and Goldman Sachs, IFC and Goldman Sachs 10,000 Women: Investing in Women's Business Growth, (67) (2019), p. 4.

التمويل التجاري

32- التمويل التجاري هو المصطلح المستخدم لوصف الترتيبات المتاحة للمشتريين (المستوردين) والبائعين (المصدرين) التي تُستخدم للتخفيف من المخاطر وضمان استيفاء شروط وأحكام العقد التجاري الأساسي، بحيث يحصل المصدّر على مستحقّاته ويحصل المستورد على السلع أو الخدمات. وهناك طائفة واسعة من ترتيبات التمويل التجاري المتاحة لجميع أنواع الشركات، بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

33- وتُستخدم **العمولة** تقليدياً لتمويل أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق شراء المستحقّات. وكما هو موضح في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (2007)، فإن العمولة هي شكل من أشكال التمويل بالمستحقّات الذي ينطوي عموماً على البيع التام للمستحقّات أو إحالتها من جانب المانح بصفته البائع (الذي يُسمى عادةً المحيل) إلى العامول (الذي يسمى عادةً المحال إليه).⁽⁶⁸⁾ وبغية اتخاذ قرار بشأن شراء المستحقّات أو عدم شرائها، يركز العامول في المقام الأول على الجدارة الائتمانية لزبائن المانح وإمكانية إنفاذ الحقوق في السداد التي تدل عليها الفواتير وليس على البيانات المالية أو الموجودات الثابتة القابلة للاستخدام كضمانات رهنية أو التاريخ الائتماني للبائع.⁽⁶⁹⁾ وبالنظر إلى أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قد يكون لديها زبائن من الشركات التي تتمتع بقدر أكبر من الجدارة الائتمانية، يمكن للعامول أن يشتري المستحقّات بشروط أفضل مما كان سيفعل لو كان يتعرض للمخاطر يرتبط بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ذات المخاطر الأكبر.⁽⁷⁰⁾

34- ويُعرّف **تمويل سلاسل التوريد** بأنه استخدام ممارسات وتقنيات التمويل وتخفيف المخاطر لتحسين إدارة رأس المال العامل والسيولة المستثمرة في عمليات ومعاملات سلاسل التوريد.⁽⁷¹⁾ وهو يُستخدم على الأرجح في المعاملات المتصلة بتجارة "الحساب المفتوح" التي تكون فيها بين المشتري والبائع علاقة عمل قائمة،⁽⁷²⁾ وتكون "إضافة" تمويل سلاسل التوريد عبارة عن تدخل مصرف أو إحدى شركات التكنولوجيا المالية كوسيط تمويل. وتشمل حلول تمويل سلاسل التوريد مزيجاً من التكنولوجيا والخدمات التي تربط بين المستوردين والمصدرين والمصارف أو شركات التكنولوجيا المالية لتسهيل التمويل خلال دورة حياة المعاملات التجارية للحساب المفتوح والسداد. وتُظهر الممارسة العملية أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة كثيراً ما تكون شركات تصدير قائمة في بلد نام تورد بضائع لمشتريين كبار في أمريكا الشمالية أو أوروبا أو آسيا. ويوفر أسلوب تمويل سلاسل التوريد للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الموارد مجموعة من الخيارات للحصول على تمويل ميسور التكلفة (مثل حسم المستحقّات، والعمولة القطعية، وتمويل الموزعين، والتمويل السابق للشحن)،⁽⁷³⁾ مما يقلل من الوقت المستغرق في تحصيل المدفوعات، وبالتالي يحسّن بشكل

(68) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، الفقرة 31.

(69) هناك عدد من الأنواع المختلفة من ترتيبات العمولة. فقد يدفع العامول (المحال إليه) جزءاً من ثمن شراء المستحقّات في وقت الشراء (العمولة الحسمية)، أو قد لا يدفع إلا عند تحصيل المستحقّات (العمولة التحصيلية)، أو قد يدفع عند حلول الأجل المتوسط لاستحقاق تحصيل كل المستحقّات (العمولة الاستحقاقية). المرجع نفسه، الفقرة 32؛ وانظر أيضاً: OECD, Approaches New, (الحاشية 28)، الفقرة 97.

(70) Gap IFC, MSME Finance (الحاشية 11 أعلاه)، الصفحة 45.

(71) ICC, Standard Definitions for Techniques of Supply Chain Finance (2016).

(72) ICC Academy, "Supply Chain Finance: An Introductory Guide"؛ الموقع الشبكي، متاح على:

<https://icc.academy/supply-chain-finance-an-introductory-guide>

(73) يشير مصطلح حسم المستحقّات إلى أسلوب للتمويل تحسم فيه الشركات جميع مستحقّاتها (الممثلة في فواتير مستحقة الدفع) أو جزءاً منها لصالح ممول يقدم لها مبلغاً نقدياً دفعة واحدة لغرض معين؛ ويشير مصطلح العمولة القطعية إلى شراء التزامات بتقاضيات مستحقّات آجلة دون حق الرجوع؛ وتُستخدم أسلوب تمويل الموزعين بشكل عام لتمويل موزعي شركة صناعية كبرى من أجل تغطية نفقات احتيازهم لمنتجاتها من أجل إعادة بيعها ولسد فجوة السيولة لديهم إلى حين حصولهم على أموالهم بعد بيعها؛ أما التمويل السابق للشحن، المعروف أيضاً باسم تمويل أوامر الشراء، فيقدّم عادةً مقابل أوامر شراء تستند إلى معاملات تجارية، ولكن يمكن أيضاً تقديمه مقابل طلبات متوقعة أو العقود التجارية التي تستند إليها.

كبير التدفق النقدي لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الموزدة. وتجدر الإشارة إلى أن العملة العكسية هي أيضا عنصر رئيسي من عناصر أسلوب تمويل سلاسل التوريد باعتبارها وسيلة تتيح للمشتريين من ذوي الجدارة الائتمانية العالية أن ييسروا لمورديهم من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحصول على خيارات تمويلية مواتية، وذلك بأن يؤكدوا صراحة للعاملين مستحقات تلك المنشآت لديهم والتزاماتهم بسدادها.⁽⁷⁴⁾

35- وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت شركات التكنولوجيا المالية (fintech)⁽⁷⁵⁾ بشكل متزايد على استخدام تكنولوجيا (مثل تقنية سلسلة الكتل (blockchain)) لتأمين الحقوق وسندات الملكية وتأمين التمويل التجاري. فعلى سبيل المثال، طورت هذه الشركات برامج مصممة خصيصا للعمولة مما يتيح استخدام تطبيقات للعمولة عبر الإنترنت بشكل آلي والدفع بشكل فوري.⁽⁷⁶⁾ (انظر الفصل الثاني، القسم طاء، بشأن الخدمات المالية الرقمية أدناه).

36- وتشير التقديرات الواردة في تقرير منظمة التجارة العالمية (2016) إلى أن نصف طلبات التمويل التجاري المقدمة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الصعيد العالمي تُقابل بالرفض، مقارنةً بنسبة 7 في المائة فقط من طلبات التمويل التجاري المقدمة من الشركات المتعددة الجنسيات.⁽⁷⁷⁾ ووفقا لبيانات غرفة التجارة الدولية (2018)، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت تمثل أكثر من 80 في المائة من المنشآت التجارية في أفريقيا، لا تمثل في المتوسط سوى 28 في المائة من حافظات التمويل التجاري المصرفية.⁽⁷⁸⁾ وأشارت دراسة استقصائية أحدث أجراها مصرف التنمية الآسيوي (2019) إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتأثر بنسبة 37 في المائة من حجم الطلب على التمويل التجاري، وذلك على أساس المقترحات التي تلقتها المصارف التي شملتها الدراسة في جميع أنحاء العالم (51 في المائة بالنسبة للمصارف في آسيا والمحيط الهادئ). وكان معدل رفض طلبات المنشآت الصغيرة والمتوسطة أعلى بكثير من مثيله لدى المنشآت المتعددة الجنسيات.⁽⁷⁹⁾

37- وتتعلق التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل التجاري أساسا بما يلي: '1' عدم وجود ضمانات رهنية إضافية، '2' وجود شواغل خطيرة متعلقة بنظام "عرف زيونك"، '3' عدم تضمين طلبات الائتمان معلومات كافية، '4' الأرباح المتوقعة من الطلبات لا تستحق عناء معالجتها، '5' اتساق المتطلبات القانونية بكونها معقدة أو مرهقة مما يخلق حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بإنفاذ الحقوق ضد المصيرين المحليين، '6' وجود قيود تنظيمية على رؤوس الأموال تجعل من معالجة الطلبات عملية غير مربحة.⁽⁸⁰⁾ ويُعزى انخفاض حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل التجاري جزئيا إلى ارتفاع مستوى المخاطر المتصورة بشأن ممارسة الأنشطة التجارية المتعلقة بتمويل تلك المنشآت وارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.⁽⁸¹⁾

(74) OECD, Approaches New, (الhashية 28 أعلاه)، الفقرة 92.

(75) للاطلاع على مناقشة متعمقة بشأن شركات التكنولوجيا المالية وغيرها من نُهج الائتمان الرقمي، انظر الفصل الثاني، القسم طاء، بشأن الخدمات المالية الرقمية.

(76) World Economic Forum, The Future of FinTech: A Paradigm Shift in Small Business Finance, (2015) (الhashية 45 أعلاه)، الصفحة 20. وللاطلاع على تعريف "التكنولوجيا المالية"، انظر الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119، الفقرة 55.

(77) WTO, Trade finance and SMEs: Bridging the gaps in provision, (2016), p. 23.

(78) ICC, 2018 Global Trade – Securing Future Growth, (2018), p. 98.

(79) ADB, ADB Briefs No. 113, 2019 Trade Finance Gaps, Growth, and Jobs Survey, (2019), p. 4.

(80) ADB، المرجع نفسه، الصفحة 5، الشكل 5.

(81) ICC, 2018 Global Trade – Securing Future Growth, 2018 (supra note 78), p. 98.

رأس المال المجازف

38- يشكل رأس المال المجازف، بوصفه شكلاً من أشكال الأسهم الخاصة، مصدراً مهماً من مصادر التمويل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويستثمر مديرو صناديق رؤوس الأموال المجازفة بشكل مباشر في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير المقيدة في أسواق الأوراق المالية بهدف تزويدها برأس المال والخبرة التقنية والإدارية لرفع قيمتها وتحقيق الربح عند الخروج منها (ببيعها مثلاً بعد بضع سنوات).⁽⁸²⁾ وإضافةً إلى الشركات الناشئة، يوفر مديرو صناديق رؤوس الأموال المجازفة أيضاً التمويل للمنشآت العاملة.⁽⁸³⁾

39- وفي حين أن نظام التمويل بالأسهم الخاصة يمكن أن يضيق الفجوة التمويلية لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإنه ليس مناسباً للجميع. فكثيراً ما لا يهتم مديرو صناديق رؤوس الأموال المجازفة إلا بمجموعة صغيرة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي لديها (على الأقل) نموذج أعمال قابل للتطوير السريع.⁽⁸⁴⁾ وعلاوة على ذلك، حدد مديرو الصناديق في أوروبا بيئة الخروج (بما في ذلك صحة شروط الخروج وقابليتها للإنفاذ)، وجمع الأموال اللازمة، وارتفاع قيمة أسهم الشركات المستثمر فيها، ومحدودية عدد المنشآت العالية الجودة، باعتبارها أكبر التحديات التي تواجه عمل صناديق رؤوس الأموال المجازفة.⁽⁸⁵⁾

40- وفي بعض الاقتصادات، يشكل ضعف تطور أسواق الأسهم الخاصة التحدي الرئيسي الذي يعرقل قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى صناديق رؤوس الأموال المجازفة. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، ذكر نحو نصف المجيبين على استبيان في دراسة استقصائية صناعية العدد المحدود لمديري صناديق الأسهم الخاصة القائمة ضمن مثبطات الاستثمار.⁽⁸⁶⁾ ومما يثبط استثمارات رؤوس الأموال المجازفة أيضاً في هذه البلدان عدم وجود إطار تنظيمي تمكيني ونقص التدريب والبيانات الصناعية.⁽⁸⁷⁾

3- النضج

أسواق رؤوس الأموال

41- تشكل أسواق رؤوس الأموال مصدراً رئيسياً من مصادر التمويل بالأسهم والديون ولكنها لم تتطور بعد بالصورة المناسبة في العديد من البلدان، وغالباً ما تكون المنشآت الصغيرة التي لا تزال في مرحلة مبكرة نسبياً من التطور بمنأى عن الاستفادة منها. ويشكل طرح الأسهم للتداول العام وسندات الشركات نوعين من أدوات أسواق رؤوس الأموال التي يمكن أن تكون في متناول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناضجة، ولكن ليس المنشآت التجارية الصغيرة.

42- ويمكن أن يؤدي طرح الأسهم للتداول العام في أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في البلدان التي لديها أسواق متخصصة للأوراق المالية من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽⁸⁸⁾ وكجزء من عملية قيد المنشأة

(82) Sustainable Development for Inter-agency Task Force, Financing (الhashية 17 أعلاه)، الصفحة 67.

(83) EIF, European Small Business (الhashية 32 أعلاه)، الصفحة 25.

(84) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019 (الhashية 18 أعلاه)، الصفحة 25.

(85) EIF, EIF VC Survey 2019 – Fund managers' market sentiment and policy recommendations, (2019), p. iv.

(86) Inter-agency Task Force on Financing for Development (الhashية 17 أعلاه)، الصفحة 67.

(87) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019 (الhashية 18 أعلاه)، الصفحة 27.

(88) المرجع نفسه، الصفحة 13، الإطار 3.

في سوق الأوراق المالية، يُطلب منها عادة كشف معلومات أساسية عن أنشطتها وحالتها المالية من خلال نشرة إصدار الأسهم (نشرة الإصدار). وبمجرد قيد المنشأة، يُطلب منها تقديم إفصاحات منتظمة، ويتم تداول الأسهم بموجب القواعد والإجراءات التي تحددها أسواق الأوراق المالية المعنية.⁽⁸⁹⁾ وقد يسمح طرح الأسهم للتداول العام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الناضجة باجتذاب التمويل الخارجي وتحسين جدارتها الائتمانية وتعزيز الاعتراف بعلاماتها التجارية وتوسيع دائرة العلم بها. وهذا بدوره يمكن أن يفتح مصادر أخرى للتمويل.⁽⁹⁰⁾ ولأسواق الأسهم المتخصصة أهميتها في تطوير أسواق رؤوس الأموال من أجل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.⁽⁹¹⁾ وبالمقارنة مع أسواق الأوراق المالية الرئيسية، يمكن للمنصات المتخصصة المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن توفر لتلك المنشآت رسوماً مخفضة لطرح الأسهم ورسوماً سنوية مخفضة، وشروطاً مريحة للدخول، ومساعدة في مجال تنمية الأعمال التجارية، ومتطلبات للإبلاغ أقل تواتراً، أو أن توفر كل ذلك أو بعضه.⁽⁹²⁾

43- ونظراً إلى التكاليف الثابتة لاتخاذ تدابير العناية الواجبة وطرح الأسهم، فإن عمليات طرح الأسهم العامة في أسواق الأوراق المالية الرئيسية عادةً ما تكون أعلى تكلفة بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالشركات الأكبر حجماً. فبخلاف التكاليف، تفرض أيضاً متطلبات الإفصاح والإبلاغ، التي تحددها أسواق الأوراق المالية الرئيسية، تحديات على الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من النمو الملحوظ في المنصات المتخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، فإن عددها لدى البلدان المنخفضة الدخل أقل بكثير منه لدى البلدان المرتفعة الدخل.⁽⁹³⁾ وعلاوة على ذلك، فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والممارسات الإدارية تؤدي في حالات كثيرة إلى ثني المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة عن النظر في طرح أسهمها للتداول العام (الإدراج في البورصة) أو تمنعها من ذلك أو تجعلها تحجم عنه (مثل المعرفة الضعيفة أو المحدودة بعمليات طرح الأسهم، وضيق سبل الحصول على المشورة القانونية، وتكلفة الحصول على تلك المعرفة أو المشورة، وتدني الثقة في عملية طرح الأسهم، والخوف من التعرض لتقلبات أسعار الأسهم، والإحجام عن تبيان المعلومات الحساسة، والخشية من احتمالات فقدان السيطرة التي ينطوي عليها توسيع نطاق ملكية الأسهم).⁽⁹⁴⁾ وأخيراً وليس آخراً، فإن اختلاف المعاملة الضريبية بين نظام التمويل بالأسهم ونظام التمويل بالاقتراض في بعض الولايات القضائية يؤثر سلباً على تطور أسواق الأسهم العامة المناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.⁽⁹⁵⁾

44- وسندات الشركات هي التزامات بأداء ديون تصدرها المنشآت الخاصة والعامة، بما في ذلك بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناضجة والمتطورة. وعندما تصدر شركة سنداتٍ من هذا النوع، فإنها تلتزم قانوناً بدفع فائدة على أصل قيمة السند، بصرف النظر عن أدائها هي، وبسداد أصل قيمته عند استحقاقه.

(89) OECD, *Approaches New*, (الحاشية 28 أعلاه)، الفقرة 413.

(90) OECD, *Financing SMEs and Entrepreneurs 2020* (الحاشية 15 أعلاه)، الصفحة 44.

(91) وضعت عدة ولايات قضائية أطراً تنظيمية خاصة لأسواق الأوراق المالية المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشروط مريحة لطرح الأسهم للتداول العام، ومنها المملكة المتحدة (AIM)، وكندا (TSXV)، وهونغ كونغ، الصين (GEM)، واليابان (Mothers)، وجمهورية كوريا (KOSDAQ)، والولايات المتحدة (NASDAQ).

(92) UNCTAD and World Federation of Exchanges, *The Role of Stock Exchanges in Fostering Economic Growth and Sustainable Development*, (2017), p. 12.

(93) المرجع نفسه، الصفحة 13.

(94) OECD, *Approaches New*, (الحاشية 28 أعلاه)، الفقرة 426.

(95) المرجع نفسه، الفقرة 429.

وقد يكون لدى المُصدر خيار إعادة شراء السند قبل تاريخ الاستحقاق.⁽⁹⁶⁾ ويمكن أن تكون سندات الشركات إما مضمونة بموجودات محددة أو غير مضمونة بموجودات، وغالبا ما تحدد وكالات التصنيف الائتماني مستويات النوعية الائتمانية لهذه السندات.⁽⁹⁷⁾ وفي معظم الولايات القضائية، يتعين على الشركات (بما فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة) التي تعتزم إصدار سندات من هذا النوع أن تقدم نشرة إصدار إلى السلطة المختصة (تصف فيها أوضاعها المالية، وشروط السند، ومخاطر الاستثمار، وكيف تخطط لاستخدام عائدات بيع السندات).

45- ويسمح إطار التنظيم الرقابي في بعض البلدان أيضاً بطرح سندات الشركات في إطار عمليات اكتتاب خاص، أي أن تقوم شركة غير مقيدة في أسواق الأوراق المالية (بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بعرض سندات على عدد قليل فقط من المستثمرين المختارين. وتخضع عمليات الاكتتاب الخاص لمتطلبات إبلاغ أقل صرامة ولا تحتاج إلى تصنيف ائتماني رسمي. وهذا النوع من التمويل بالغ الأهمية بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الأنواع الأكبر حجماً والأكثر نمواً، التي تواجه عملية تحول كبيرة، مثل تغيير الملكية، أو التوسع في أسواق وأنشطة جديدة، أو عمليات احتياز.⁽⁹⁸⁾ وعلى الرغم من أن سوق الاكتتابات الخاصة متطورة في الولايات المتحدة وأوروبا، فإنها لا تزال متخلفة نسبياً في مناطق أخرى من العالم.⁽⁹⁹⁾

46- وعلى غرار التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بطرح الأسهم للتداول العام، من المرجح أن يكون إصدار سندات الشركات أثقل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة منه على الشركات الكبيرة بسبب التكاليف الثابتة لاتخاذ تدابير العناية الواجبة (قد تصل تكاليف الإصدار إلى 10 في المائة من قيمة الأسهم الصادرة).⁽¹⁰⁰⁾ وتفرض متطلبات الإفصاح والإبلاغ التي تحددها السلطات المختصة تحديات أيضاً على العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تفكر إلى الخبرة والتجربة اللازمة في إعداد نشرات الإصدار. كما أن الصرامة التي ينطوي عليها الجدول الزمني الثابت للفائدة ولسداد القيمة الأصلية للسند قد تثني بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن إصدار سندات الشركات لأن جداول السداد الخاصة بها تتطلب استقراراً نسبياً في نمط التدفقات النقدية.⁽¹⁰¹⁾

ثانياً - تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية القانونية وغيرها من البنى التحتية

47- كما هو موضح في القسم باء من الفصل الأول، تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عقبات مختلفة عند محاولة الحصول على الائتمان في مراحل مختلفة من دورة حياتها التجارية، مثل الانطلاق والنمو والنضج. وفي حين أن بعض العقبات ليست عموماً خاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإن تلك المنشآت أكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية، وأكثر اعتماداً على أنواع معينة من التمويل (مثل دعم الأسرة والأصدقاء)، وقد تكون أقل وعياً بحقوقها والتزاماتها مقارنة بالمنشآت الأكبر حجماً. وعلاوة على ذلك، فإن عدم توافر بعض المنتجات المالية في بعض الولايات القضائية (مثل أسواق رؤوس الأموال) له أيضاً أثر

(96) المرجع نفسه، الفقرة 177.

(97) المرجع نفسه، الفقرتان 181 و182.

(98) OECD, Financing SMEs and Entrepreneurs 2020 (الحاشية 15 أعلاه)، الصفحتان 42 و43.

(99) المرجع نفسه.

(100) OECD, Approaches New, (الحاشية 28 أعلاه)، الفقرة 191.

(101) المرجع نفسه.

سلبي على إمكانية حصول بعض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على ائتمان ميسور التكلفة. وثمة أيضا عدد من العقبات الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل عدم وجود تاريخ ائتماني، ونقص الخبرات والمهارات اللازمة لإعداد بيانات مالية وافية، وعدم وجود ضمانات رهنية، ومحدودية التثقيف المالي أو الرسمي.

48- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه العقبات لا يمكن إزالتها بالتدابير القانونية، ولذلك ينبغي أيضا مراعاة التدابير التنظيمية والاعتبارات السياسية عند الضرورة. ويقدم الفصل الثاني لمحة عامة عن المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان من خلال المعلومات الأساسية (على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني)، ثم ينظر في بعض التدخلات القانونية والتنظيمية والسياساتية التي تنشئ البنية التحتية التي يمكن من خلالها للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحصول على الائتمان.

ألف - لمحة عامة عن المبادرات المتخذة من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان

49- يتوقف الحصول على الائتمان على عدد من العوامل المختلفة. ولذلك ينبغي النظر في اتباع نهج كلي، حيث إن الأطر القانونية الموالية والإصلاحات التشريعية ليست سوى جانب واحد من الجوانب اللازمة لتحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وقد بُذلت جهود لبعض الوقت على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لتحقيق هذا الهدف. وكان بعضها أوسع نطاقا، وركز على تعزيز إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل، وذلك مثلا من خلال الرقمنة واستخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية التي تديرها شركات التكنولوجيا المالية. وركزت جهود أخرى على تدابير أكثر تحديدا لتيسير الحصول على الائتمان، مثل وضع مخططات لتوفير الكفالات المتعلقة بتقديم القروض المصرفية وما بعد ذلك أو تشجيع استخدام العقود الذكية فيما يتعلق بالمعاملات المضمونة. وقد سعت بعض الحكومات إلى تهيئة سبل سريعة ويسيرة للحصول على تمويلات جديدة وتقديم المزيد من ضروب الدعم المالي، مثل القروض والمنح المباشرة.

50- وفي حين أن موجز المبادرات والتدابير السياساتية أدناه لا يُقصد به أن يكون حصريا، فإنه يبين أن تلك المبادرات والتدابير واسعة الانتشار. كما يبين، إلى حد ما، قدرا من القواسم المشتركة في النهج يسمح بتحديد عدة ممارسات فضلى بمنأى عن التحديات المتنوعة التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والظروف التي تعمل فيها.

1- العمل على الصعيد العالمي

51- في عام 2015، أقرت مجموعة العشرين خطة العمل بشأن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى ضمان حصول تلك المنشآت على الائتمان وتحسين البنى التحتية الائتمانية القائمة. وركزت الخطة على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: تحسين نظم الإبلاغ الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإجراء إصلاحات ترمي إلى تحديث الإطار القانوني الوطني بشأن المعاملات المضمونة، وإدخال إصلاحات على قانون الإعسار. وكانت خطة العمل موجهة إلى البلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرين أيضا "من أجل زيادة توافر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لكي تنمو وتخلق فرص عمل".⁽¹⁰²⁾ وتحدد خطة عمل

مجموعة العشرين للشمول المالي لعام 2020، التي تستند إلى خطط العمل السابقة لمجموعة العشرين، تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد الموضوعين ذوي الأولوية (الأخر هو الشمول المالي الرقمي)، وتهدف الخطة إلى تعزيز الخيارات السياسية والممارسات الجيدة الوطنية والعالمية لتسهيل توسيع وتنويع الخدمات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁰³⁾

52- ونظرت جهود عالمية أخرى في الدور الذي يضطلع به القطاع العام في إصلاح البيئة المؤسسية التي تكتنف فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وسلطت الضوء على السياسات الرئيسية الداعمة للسوق التي يمكن أن تنتهجها الحكومات لسد الفجوة المالية في تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، دعت المؤسسة المالية الدولية في تقرير صدر عام 2017⁽¹⁰⁴⁾ إلى اعتماد سياسات مثل: تحسين المنافسة داخل النظام المالي والسماح لمجموعة متنوعة من المؤسسات المالية بالعمل؛ وإنشاء برامج إقراض موجهة ووضع ترتيبات لتقاسم المخاطر؛ ووضع نظم متينة للمعلومات الائتمانية، وأطر وسجلات للضمانات الرهنية المنقولة، ونظم إيسار كفؤة.

53- وقد استرعى العديد من الجهود المبذولة على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا بتعزيز الخدمات المالية الرقمية. واكتسب هذا الاتجاه أهمية أكبر خلال جائحة كوفيد-19 حيث سمحت تلك الخدمات للمستخدمين بالوصول إلى الموارد المالية على الرغم من حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي. وفي حين أن الخدمات المالية الرقمية تتطوي على مخاطر، فإن لديها إمكانات قوية لسد فجوات الشمول المالي، حيث إن ثلثي المحرومين من الخدمات المصرفية على الصعيد العالمي لديهم هاتف محمول.⁽¹⁰⁵⁾ وكما أقرت مجموعة العشرين، فإن رقمنة الخدمات المالية تشكل تغييرا جذريا محتملا بالنسبة لتمويل المنشآت التجارية الصغيرة، حيث إن العمليات المالية، بما في ذلك الإقراض، أرخص وأسرع وأسهل بكثير.⁽¹⁰⁶⁾ وإضافة إلى ذلك، يمكن للمدفوعات الرقمية أن تساعد المنشآت التجارية غير الرسمية التي ليس لها تاريخ ائتماني على إنشاء ذلك التاريخ، مما يسهل الحصول على التمويل الرسمي.⁽¹⁰⁷⁾

54- وقد أقرت المناصرة الخاصة المعنية بتحقيق الشمول المالي لأغراض التنمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة بأهمية خدمات التكنولوجيا المالية، وشجعت على استخدام الممارسات التنظيمية الجيدة بحيث تكون التكنولوجيا المالية شاملة وآمنة ومسؤولة.⁽¹⁰⁸⁾

(103) <https://www.unsgsa.org/sites/default/files/resources-files/2021-02/G20%202020%20Financial%20Inclusion%20Action%20Plan.pdf>. متاحة في: GPFI, GPFI, G20 2020 Financial Inclusion Action Plan, 2020

(104) Gap IFC, MSME Finance (الحاشية 11 أعلاه).

(105) Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report 2021, p. 66

(106) World Bank Group, Promoting digital and innovative SME financing, 2020, p. 9. متاح في: https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/saudi_digitalSME.pdf

(107) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(108) UNSGSA FinTech Working Group and Cambridge Centre for Alternative Finance, Early Lessons on Regulatory Innovations to Enable Inclusive FinTech: Innovation Offices, Regulatory Sandboxes, and RegTech, (2019), p. 9

55- وبالمثل، أوصى التحالف العالمي للمراكز المالية الدولية،⁽¹⁰⁹⁾ من أجل دعم تعافي المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جائحة كوفيد-19، بالاستفادة من رقمنة الخدمات المالية بحيث "يُدمج التمويل المستدام بالكامل في الصناعة المالية في المستقبل". وإضافةً إلى ذلك، أوصى التحالف بتسهيل جمع المعلومات التشغيلية والمالية للمصارف التجارية والإئتمانية لدعم الطلبات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وطلب من المؤسسات الائتمانية تصميم منتجات خاصة مصممة خصيصاً لفائدة تلك المنشآت، والنظر في التوسع في اعتماد خطة البنك الدولي لضمان الائتمان لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.⁽¹¹⁰⁾

2- العمل على الصعيد الإقليمي

56- من مبادرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان برنامج تحفيز تنظيم المرأة للمشاريع الذي يهدف إلى النهوض بريادة المرأة للأعمال ومشاركتها في السوق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويضطلع عنصر التمويل المبتكر للبرنامج بأنشطته من خلال شراكات تهدف إلى حشد رأس المال العام والخاص لتجريب واختبار وتوسيع نطاق نماذج التمويل التي تدعم رائدات الأعمال. وفي الوقت الراهن، يجري تنفيذ آليات التمويل الرئيسية الثلاث التالية: صندوق للابتكار في التكنولوجيا المالية، وسند لكسب العيش للمرأة، وصندوق للاستثمار المؤثر. وينطوي عنصر التمويل المبتكر أيضاً على التعاون مع مقرري السياسات والجهات التنظيمية لدعم تهيئة بيئة مالية سياسية وتنظيمية تمكينية لفائدة رائدات المشاريع.⁽¹¹¹⁾

57- وأطلق منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) شبكة تطوير البنية التحتية المالية (FIDN) في عام 2015 كفئة فرعية تابعة للمنتدى بهدف تعزيز بيئة تمويل تمكينية لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتحسين وصولها إلى التمويل بوسائل منها تطوير أنظمة فعالة للمعلومات الائتمانية والمعاملات المضمونة وأطر الإعسار. ونفذت الشبكة عدة أنشطة في تلك المجالات. ففي مجال المعاملات المضمونة، على سبيل المثال، شجعت الشبكة إصلاح القانون ليتواءم أساساً مع قانون الأونسيترال النموذجي للمعاملات المضمونة، وإصلاح سجلات ضمان الموجودات المنقولة، وبناء القدرات. وفي مجال المعلومات الائتمانية، شجعت الشبكة على وضع تقارير ائتمانية شاملة (جمع وتبادل البيانات البديلة، مثل المرافق العامة والإيجارات ومدفوعات الهاتف المحمول)، وإنشاء سجلات ائتمانية ومنح تراخيص مكاتب الائتمان، واعتماد أطر قانونية وتنظيمية بشأن المعلومات والبيانات الائتمانية والترتيبات العابرة للحدود بين سجلات/مكاتب الائتمان لتبادل تقييمات الائتمانات الخاصة بمنظمي المشاريع والمهاجرين الذين يسعون للحصول على خدمات مالية في الولايات القضائية المضيفة.⁽¹¹²⁾

(109) التحالف العالمي للمراكز المالية الدولية عبارة عن رابطة غير ربحية تأسست في عام 2018 وسُجلت في بروكسل، وهو يمثل المراكز المالية الدولية الرائدة، وييسر التعاون وتبادل أفضل الممارسات. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع:

<https://waifc.finance/>

(110) The World Alliance of International Financial Centers, Supporting SMEs with sustained post-pandemic

economic recovery, pp. 5 and 6. متاح في: <https://downloads.waifc.finance/publications/>

.WAIFC%20SME%20Finance%20Report.pdf

(111) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر: <https://www.unescap.org/projects/cwe>

(112) APEC, 2019 Progress Report – Asia-Pacific Financial Forum, Asia-Pacific Financial Inclusion Forum, Asia-Pacific

Infrastructure Partnership, pp. 5 ff

58- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نفذت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السنوات الماضية مشروعاً من أجل تحديد مجموعة واسعة من الأدوات المالية لتمكين المصارف الإنمائية من مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على نحو أفضل.⁽¹¹³⁾ وترى لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن للمصارف الإنمائية دوراً تؤديه في تشجيع استخدام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية لأنها تستطيع بشكل أفضل تقييم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على السداد، وتساعد على الحد من التباين في المعلومات، وتيسر أعمال الرصد.⁽¹¹⁴⁾ وفي الآونة الأخيرة، أوصت دراسة نشرت تحت رعاية لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي بمعالجة مسألة إصلاح نظام الإقراض باستخدام الضمانات الرهنية ووضع مخططات سليمة للكفالات الائتمانية في منطقة الكاريبي دون الإقليمية.⁽¹¹⁵⁾ وأقام مصرف التنمية للبلدان الأمريكية شراكات مع مصارف التنمية أيضاً لتيسير فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وعلاوة على ذلك، يدعم المصرف مبادرة التكنولوجيا المالية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بهدف تهيئة بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا المالية وفي نفس الوقت حماية مستخدميها.⁽¹¹⁶⁾

59- ووضع الاتحاد الأوروبي عدة برامج لدعم إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال المؤسسات المالية المحلية في دوله الأعضاء. وتشمل البرامج، في جملة أمور، القروض والتمويل البالغ الصغر والضمانات أو التمويل السهمي من خلال صناديق رؤوس الأموال المجازفة أو المستثمرين التجاريين التمويليين أو المستثمرين الاجتماعيين. وتحدد المؤسسات المالية المحلية شروط التمويل الدقيقة - المبلغ والمدة وأسعار الفائدة والرسوم المطبقة على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تتقدم بطلب للحصول على تلك الأموال. ومن مزايا دعم الاتحاد الأوروبي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة أحجام التمويل أو تناقص متطلبات الضمانات الرهنية.⁽¹¹⁷⁾

3- العمل على الصعيد الوطني

60- وضعت عدة بلدان في السنوات الأخيرة استراتيجيات لتعزيز فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان من خلال الأطر القانونية والتنظيمية والتدابير السياساتية الرامية إلى خفض تكلفة الائتمان، وكذلك إلى تيسير الحصول على الخدمات المالية، خلافاً لذلك. وغالباً ما تكون التدابير السياساتية التي تعتمد عليها الدول من نوعين متكاملين: تدابير "الدعم الصلب"، مثل الإعانات المقدمة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتمويل من خلال صناديق الدولة أو المصارف الإنمائية المملوكة للدولة، ونظم ضمان القروض العامة؛ وتدابير "الدعم الناعم"، مثل تنفيذ برامج بناء القدرات لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (انظر الفصل الثالث المتعلق ببناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والممولين أدناه)

(113) ركز مشروع لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل تعزيز الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تجارب كل من الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبيرو وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك في هذا الشأن بهدف تحديد أفضل الممارسات التي تسمح بصوغ توصيات سياساتية لتعزيز دور المصارف الإنمائية.

(114) "Background"، UNECLAC، الموقع الشبكي. متاح في: <https://www.cepal.org/en/inclusion-financiera-pymes/background>

(115) UNECLAC, A preliminary review of policy responses to enhance SME access to trade financing in the Caribbean, (2020), p. 35

(116) انظر: <https://www.iadb.org/en/financial-markets/access-finance>

(117) انظر: https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/growth-and-investment/financing-investment/financing-programmes-smes_en

ونظم الإبلاغ عن الائتمان التي تقدم تفاصيل عن التاريخ الائتماني للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد جدارتها الائتمانية (انظر الفصل الثاني، القسم هاء، بشأن الإبلاغ الائتماني، أدناه).

61- فعلى سبيل المثال، أطلقت بنغلاديش أول سياسة شاملة لها بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2019 مع التركيز على الاعتبارات الجنسانية ومراعاة إمكانية حصول الفئات المحرومة على الخدمات المالية والخدمات المتعلقة بالأعمال التجارية.⁽¹¹⁸⁾ وتشمل العناصر الرئيسية لهذه السياسات أموراً منها: إقامة مصرف معني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلد؛ وتعزيز خطة إعادة التمويل الحالية لتقديم قروض بسعر فائدة مخفض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ وضمان سهولة حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الائتمان وتخفيض سعر الفائدة لها من خلال تعزيز برنامج التمويل الائتماني بالجملة؛ وإنشاء صندوق الكفالات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

62- وقد أنشأت الصين صناديق مختلفة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وإضافة إلى الصناديق الخاصة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تدعم الكفالات التمويلية، أنشئ صندوق وطني للكفالات التمويلية برأس مال مسجل يبلغ حوالي 9 مليارات دولار في عام 2018 لدعم النظام الوطني للكفالات التمويلية، الذي ينهض بدور رئيسي في تيسير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.⁽¹¹⁹⁾ وتشجع الحكومة الصينية المؤسسات المالية على توسيع نطاق الخدمات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستخدام التكنولوجيات الجديدة لابتكار خدمات مالية مناسبة لتلك المنشآت. ويُقدَّر أن مجموع القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يزيد حالياً على 4,3 مليارات دولار في الصين، كما أن تطبيق التكنولوجيا المالية آخذ في التوسع.⁽¹²⁰⁾

63- وأنشأت الهند في عام 2005 الوكالة الهندية لتقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ("سميرا"). وهذه الوكالة هي الأولى من نوعها في العالم. والغرض منها هو توفير تصنيفات شاملة كي تستخدمها المؤسسات المالية في تقييم الائتمان،⁽¹²¹⁾ وقد أتمت منذ ذلك الحين أكثر من 50 000 تصنيفاً لمنشآت صغيرة ومتوسطة.⁽¹²²⁾ وأطلقت وكالة "سميرا" مؤخراً منصة للتكنولوجيا المالية تيسر تدفق الائتمان إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير معلومات عن تلك المنشآت. وفي عام 2017، أطلق المصرف الهندي لتنمية الصناعات الصغيرة، وهو مؤسسة مالية معنية بتطوير وتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، منصة خدمات رقمية للوساطة والتوفيق بين المقرضين لفائدة تلك المنشآت. وفي عام 2018، أطلق المصرف منصة لخدمات الإقراض عن بعد استناداً إلى المعلومات المقدمة والدروس المستفادة من المنصة. وإلى الآن، وفرت منصة الإقراض عن بعد نحو 130 000 قرض بقيمة ملياري دولار، وقللت الوقت المطلوب للرد على الطلبات وخفضت من تكلفة الائتمان، وعززت الاستفادة من حلول التكنولوجيا المالية وأدوات تحليل البيانات.⁽¹²³⁾

64- ومنذ عام 2016، تروج المملكة العربية السعودية، في إطار رؤيتها لعام 2030 من أجل رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35 في المائة، لوائح تنظيمية مشجعة للأعمال التجارية وتيسير الحصول على التمويل، كما تهدف إلى أن تجعل مؤسساتها المالية تخصص ما قد يصل إلى 20 في المائة من الحجم العام لتمويلاتها إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحلول عام 2030.

(118) Ministry of Industries of the People's Republic of Bangladesh, SME Policy 2019, p. 5

(119) OECD, Financing SMEs and Entrepreneurs 2020 (الحاشية 15 أعلاه)، الصفحة 168.

(120) Mintai Institute of Finance and Banking, China MSME Finance Report 2018 (Compact Edition), (2018), p. 9

(121) IFC, SME Finance Policy Guide, (2011), p. 35

(122) Acuité Ratings and Research, "WHO WE ARE" <https://www.acuite.in/who-we-are.htm>، موقع شبكي، متاح على:

(123) World Bank, Group Implementation Completion and Results Report No. ICR00004943, (2019), pp. 17–18

وهناك على وجه التحديد برنامج واحد ملتزم بأن يزيد بحلول عام 2020 حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف إلى خمسة في المائة وحصة المعاملات غير النقدية إلى 28 في المائة. وقد أنشئت هيئة عامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمراجعة القوانين واللوائح وتيسير الحصول على التمويل.

باء - الإقراض المضمون

- 65- يشير مصطلح "الإقراض المضمون" إلى جميع أنواع الإقراض التي تتطوي على ائتمان مضمون. وكما لوحظ في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، يمكن للائتمان المضمون أن يتيح للمنشآت التجارية استخدام القيمة الكامنة في موجوداتها كوسيلة لتقليل المخاطرة على الدائن لأن الائتمان المضمون بموجودات يتيح للدائنين استخدام تلك الموجودات كمصدر آخر لاسترداد أموالهم في حال عدم سداد الائتمان المضمون.⁽¹²⁴⁾ وفي ضوء انخفاض المخاطر، من الأرجح أن يكون الدائنون على استعداد لتقديم ائتمان ميسور التكلفة.
- 66- ويمكن تقديم الائتمان المضمون إما باستخدام الموجودات المنقولة أو الموجودات غير المنقولة كضمانة رهنية. وفيما يلي مناقشة للجوانب الرئيسية لاستخدام الموجودات المنقولة وغير المنقولة كضمانة رهنية.

1- استخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية

(أ) أنواع الموجودات

- 67- تمثل الموجودات المنقولة النوع الرئيسي من الموجودات التي يمكن أن تقدمها العديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة كضمانة رهنية. ولا تسمح بعض النظم القانونية التقليدية للمنشآت التجارية بأن تمنح حقا ضمانيا في الموجودات المنقولة إلا بقدر محدود أو في إطار قيود صارمة. وحتى عندما يسمح النظام القانوني باستخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية، قد تكون القواعد قديمة أو مجزأة أو معقدة أو غير واضحة بالنسبة للأشخاص الذين يديرون المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويشغلونها. وبالمثل، قد يتردد الدائنون في تقديم ائتمان مضمون إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بسبب هذا الافتقار إلى اليقين.
- 68- ويساعد الائتمان متاح ببسر وبتكلفة معقولة على نمو وازدهار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ولذلك، فإن الإطار القانوني، الذي يجعل من الممكن واليسير استخدام الموجودات المنقولة كضمانات رهنية بحيث يمكن للمقرضين تحديد أولويتهم فيما يتعلق بتلك الموجودات عند الدخول في المعاملة وبما يطمئنهم بشأن سهولة تسهيل الضمان وجدواه اقتصاديا، من شأنه أن يساعد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير. ويوفر قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة ("القانون النموذجي") أساسا سليما لإجراء إصلاحات تتيح وضع إطار قانوني للمعاملات المضمونة يشمل معظم أنواع الموجودات المنقولة.
- 69- ويمكن لإطار قانوني مؤات أن يخفف من الأعباء غير الضرورية في منح الحق الضماني في الموجودات المنقولة. فأحكام القانون النموذجي تجعل من اليسير منح الحقوق الضمانية؛ ولا يحتاج أطراف المعاملة إلا إلى إبرام اتفاق ضماني يفي بالمتطلبات الأساسية والمحدودة. وترد عينات من الاتفاقات الضمانية في دليل الأونسيترال العملي للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة ("الدليل العملي"). والأهم من ذلك أنه بموجب القانون النموذجي، يجوز لأي شخص أن يمنح حقا ضمانيا في أي موجودات دون الاضطرار إلى نقل حيازتها إلى الدائن المضمون.

(124) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (الحاشية 68 أعلاه)، الصفحة 2.

70- ويمكن للإطار القانوني الشامل أن يجعل عملية منح الحق الضماني أسهل بالنسبة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي الظروف المثالية، يُفترض أن تشمل مجموعة واحدة من القواعد جميع المعاملات التي يحتفظ فيها الممولون بحصة ملكية في الضمانة الرهنية. وينبغي أن يكون بمقدور المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (عندما تتصرف باعتبارها "مانحا") أن تمنح حقا ضامانيا في أي نوع من أنواع الموجودات المنقولة تقريباً، بما في ذلك المخزونات والمعدات والمستحقات والحسابات المصرفية والممتلكات الفكرية. ويجوز لتلك المنشآت أيضاً أن تمنح حقا ضامانيا في موجودات قد تكتسبها في المستقبل، وكذلك جميع موجوداتها المنقولة، الحاضرة والآجلة على حد سواء. ومن أجل تبسيط إنشاء حق ضماني في جميع موجودات المنشأة من ذلك النوع، حيثما كان الممول يمول سير أعمالها الجارية، يكفي إبرام اتفاق ضماني مؤلف من مستند واحد، وينبغي السماح بإبرام اتفاقات ضمانية تشمل جميع الموجودات.⁽¹²⁵⁾

71- وقد يلزم أن تعتمد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على موجودات ستكتسبها في مرحلة لاحقة (مثل المستحقات الآجلة) أو موجودات سوف تحصل عليها باستخدام التمويل المقدم. وتكتسي أحكام القانون النموذجي المتعلقة بالموجودات الآجلة (أي الموجودات التي يتوقع المانح أن يكتسب فيها حقوقاً في المستقبل) أهمية بالغة بالنسبة إلى تلك المنشآت. وفي حالة مماثلة، فيما يخص الموجودات الآجلة، يُنشأ الحق الضماني متى حصل المانح عليه أو حصل على صلاحية رهنها.⁽¹²⁶⁾ غير أن إنشاء حق ضماني في الموجودات المنقولة الآجلة لا يجوز أن يتجاوز القيود القانونية المفروضة على إنشاء الحق الضماني أو إنفاذه في أنواع معينة من الموجودات المنقولة (مثل استحقاقات العاملين بوجه عام أو المرتبات في حدود مبلغ معين). وينبغي وصف تلك القيود في القانون بطريقة واضحة ومحددة.⁽¹²⁷⁾

72- وقد تتفق المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع الممولين على رهن الموجودات جزئياً فحسب (بما لا يتجاوز مثلاً نسبة 50 في المائة من حصة ملكيتها غير المجزأة) أو أن تكون الموجودات مرهونة في حدود مبلغ معين (مثلاً، قد يكون الحق الضماني الممنوح قابلاً للإنفاذ حتى مبلغ محدد).⁽¹²⁸⁾ ولكن يفترض، في حال عدم وجود هذا الاتفاق، أن الحق الضماني يشمل كامل الموجودات المرهونة وكامل حقوق المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة كمانحة للحق الضماني في الموجودات وكامل قيمة الموجودات في وقت إنفاذ الحق الضماني.⁽¹²⁹⁾

(ب) سجلات الحقوق الضمانية

73- لا يشترط القانون النموذجي حيالة الدائن المضمون للموجودات من أجل إنشاء الحق الضماني فيها. وبدلاً من ذلك، يمكن للدائن المضمون أن يكتفي بتسجيل إشعار في السجل لجعل حقه الضماني نافذا تجاه الأطراف الثالثة. ويسمح ذلك، وهو ما يشار إليه عادةً باسم "الحق الضماني غير الحيازي"، للمانح بالاستمرار في الاستفادة من الموجودات المرهونة حتى بعد منح الحق الضماني. ومن شأن وجود نظام تسجيل شامل ومركزي أن ييسر هذه المعاملات غير الحيازية. ويتحقق هذا في العديد من الولايات القضائية من خلال إنشاء سجل عام للحقوق الضمانية.

(125) المرجع نفسه، الصفحة 81.

(126) المرجع نفسه، الصفحة 79.

(127) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة: دليل الاشتراع، الفقرة 93.

(128) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (الحاشية 68 أعلاه)، الصفحة 77.

(129) المرجع نفسه.

وينبغي أن تكون عملية التسجيل، التي يقوم بها الدائن المضمون عادةً، مؤتمتة بالكامل وميسورة الوصول إليها وغير مكلفة، مع العلم أن أي تكاليف ذات صلة يمكن أن يكون لها أثر سلبي على تكلفة التمويل.

74- ويمكن جعل الحق الضماني في الموجودات المرهونة نافذا تجاه الأطراف الثالثة بتسجيل إشعار بشأن الحق الضماني في سجل الحقوق الضمانية (القانون النموذجي، المادة 18).⁽¹³⁰⁾ وكقاعدة عامة، يشكل وقت التسجيل أساس تحديد ترتيب الأولوية بين الحق الضماني وحق أي مطالب منافس (القانون النموذجي، المادة 29).⁽¹³¹⁾ وتوفر قاعدة الأولوية هذه للدائنين اليقين، مما يشجع على منح الائتمان للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

75- ويُفترض أن يتسم سجل الحقوق الضمانية بعدد من السمات التي من شأنها تيسير المعاملات المضمونة وتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. أولاً، ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية القانونية والتشغيلية التي تنظم خدمات السجل، بما في ذلك التسجيل والبحث، بسيطة وواضحة ويقينية من منظور كل من يمكن أن يستعمل السجل.⁽¹³²⁾ وثانياً، ينبغي أن يراعى في تصميم خدمات التسجيل، بما في ذلك إجراءات التسجيل والبحث، أن تكون سريعة وميسورة التكلفة بقدر المستطاع مع ضمان أمن المعلومات المحفوظة في قيود السجل وإمكانية البحث فيها أيضاً.⁽¹³³⁾ ثالثاً، ينبغي اعتماد نظام "تسجيل الإشعارات" (بدلاً من نظام "تسجيل الوثائق")، حيث إنه لا يشترط تسجيل الوثائق الأساسية أو حتى تقديمها إلى موظفي السجل من أجل فحصها.⁽¹³⁴⁾ ويؤدي نظام "تسجيل الإشعارات" إلى تخفيض تكاليف المعاملات على الأطراف التي تريد التسجيل.⁽¹³⁵⁾

76- وينبغي أن يكون سجل الحقوق الضمانية سجلاً إلكترونياً بالكامل يسمح بتخزين المعلومات الواردة في الإشعارات المسجلة في شكل إلكتروني في قاعدة بيانات واحدة، وذلك لضمان أن تكون قيود السجل مركزية ومدمجة.⁽¹³⁶⁾ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الوصول إلى خدمات السجل أيضاً إلكترونياً ليسمح للمستخدمين بتقديم الإشعارات وطلبات البحث مباشرة عبر الإنترنت أو عن طريق نظم شبكية.⁽¹³⁷⁾ ويساعد الاستعمال الإلكتروني لخدمات السجل على تلافي احتمالات خطأ موظفي السجل في إدخال المعلومات في قيود السجل. وهو ييسر أيضاً حصول المستعملين على خدمات السجل بصورة أسرع وأكثر كفاءة، ويقلل كثيراً من تكاليف تشغيل السجل، مما يؤدي إلى انخفاض رسوم استعماله.⁽¹³⁸⁾

77- وفي السنوات الأخيرة، درست إمكانات تكنولوجيا السجلات الموزعة في سياق سجلات الحقوق الضمانية. ونظراً لهيكل سجلات الحقوق الضمانية كمؤسسات مركزية (عادةً ما تسيطر عليها هيئة حكومية

(130) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة: دليل الاشتراع (الحاشية 127 أعلاه)، الفقرة 143.

(131) المرجع نفسه.

(132) دليل الأونسيترال المتعلق بإنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية، الفقرة 10.

(133) المرجع نفسه.

(134) المرجع نفسه، الفقرة 57.

(135) المرجع نفسه، الفقرة 59.

(136) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة: دليل الاشتراع (الحاشية 127 أعلاه)، الفقرة 145.

(137) المرجع نفسه، الفقرة 146.

(138) المرجع نفسه. انظر أيضاً دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري (2019) وعمل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا) بشأن أفضل الممارسات في مجال تصميم السجل الإلكتروني وتشغيله.

أو مصرف مركزي)، تُعتبر أنظمة تقنية سلسلة الكتل التي تحتاج إلى إذن (وليس تلك التي لا تحتاج إليه) منصات أكثر ملاءمة لسجلات الحقوق الضمانية.⁽¹³⁹⁾

(ج) العقوبات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت التجارية الصغرى

78- على الرغم من المزايا الواضحة التي يمكن أن تتاح للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من وجود إطار قانوني يستند إلى القانون النموذجي، فهذا في حد ذاته قد لا يزيل جميع العقوبات التي قد تواجهها هذه المنشآت في الحصول على الائتمان، ولا سيما العقوبات التي تواجهها المنشآت الصغرى الموضحة فيما يلي.

عدم وجود ضمانات رهنية

79- تواجه المنشآت الصغرى عقبات في الحصول على التمويل حيث إن المصارف وغيرها من المؤسسات المالية عادة ما تتردد في تقديم الائتمان إليها بدون ضمانات رهنية، حتى ولو كان ذلك بأسعار فائدة مرتفعة، ويرجع ذلك إلى أن التقييم الائتماني يكشف عن ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد لدى المنشآت الصغرى. والعديد من تلك المنشآت لا يملك الكم اللازم ولا الأنواع المطلوبة من الموجودات التي يمكن أن تُستخدم كضمانات رهنية. وكثيراً ما لا تُقبل السلع المنزلية التي تملكها المنشآت التجارية الصغرى كضمانات رهنية فعالة لأن قيمتها تكون عادة منخفضة وتراجع بسرعة أكبر من اللازم، بل وقد تُعفى من عمليات الإنفاذ القضائي.

80- وقد يقبل مقرضو التمويل البالغ الصغر أحياناً المجوهرات، بل والأثاث والأجهزة المنزلية، كضمانات رهنية.⁽¹⁴⁰⁾ ومن منظور مقرضي التمويل البالغ الصغر، فإن دور هذه الأشكال من الضمانات الرهنية في المقام الأول هو التدليل على عزم صاحب المنشأة الصغرى على السداد لا توفير مصدر ثانٍ للسداد.⁽¹⁴¹⁾

81- ومتطلبات الضمانات الرهنية بموجب اللوائح المالية عالية جداً في جميع أنحاء العالم بالنسبة للمقرضين (بما في ذلك المنشآت الصغرى). وفي آسيا والمحيط الهادئ، تشترط اللوائح المالية في العديد من البلدان أن لا تقل نسبة الضمانات الرهنية عن 125 في المائة من قيمة القرض.⁽¹⁴²⁾ وقد تكون تلك المتطلبات أعلى من ذلك في بلدان أخرى، ويمكن أن تبلغ 250 في المائة من قيمة القرض.⁽¹⁴³⁾ وقد أشارت دراسة استقصائية أجراها مصرف التنمية الآسيوي (2019) إلى أن عدم وجود ضمانات رهنية هو التحدي الأكبر الذي تواجهه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل التجاري.⁽¹⁴⁴⁾ ومقارنةً بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن من المرجح أن يكون لدى المنشآت الصغرى موجودات أقل يمكن أن تصلح ضمانات رهنية.

82- وفي حين أن ارتفاع سقف متطلبات الضمانات الرهنية يحد من إمكانية حصول المنشآت الصغرى على الائتمان بشكل عام، فإن هذه المشكلة في بعض الولايات القضائية تمس بشدة النساء اللاتي ينظمن

(139) في حين أن النظام الذي يحتاج إلى إذن "يمكن مشغل السجل من تحديد الغُفد التي يمكن أن تقرأ السجلات وتقدم التسجيلات وتتحقق

من صحتها، بما يضمن سلامة البيانات"، في النظام النمطي الذي لا يحتاج إلى إذن، "لا يكون الأشخاص المسؤولون عن العقدة

معروفين عموماً". World Bank Group, Distributed Ledger Technology and Secured Transactions: Legal, Regulatory and Technology Perspectives – Guidance Notes Series, Note 1: Collateral Registry, Secured

Transactions Law and Practice (May, 2020), p. 14

(140) ILO, Making Microfinance Work, p. 120

(141) المرجع نفسه.

(142) ADB, Thematic Evaluation: ADB Support for SMEs, (2017), p. 3, footnote 12

(143) IMF, Financial Inclusion (انظر الحاشية 20)، الصفحة 16.

(144) ADB, ADB Briefs No. 113, p. 5, figure 5

مشاريع لأن الموجودات والممتلكات كثيرا ما تكون ملكا لأزواجهن أو مسجلة بأسمائهم. ففي بعض الدول، على سبيل المثال، تحد حقوق الميراث غير المتساوية والقيود المفروضة على العمل من إمكانية حصول المرأة على الضمانات الرهنية.⁽¹⁴⁵⁾ ومعدلات تنظيم المشاريع التجارية النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى على مستوى العالم، ويرجع ذلك جزئيا إلى حقوق المرأة المحدودة في الموجودات الأسرية كضمان رهنى والصعوبات التي تعترضها في الحصول على الائتمان.⁽¹⁴⁶⁾ وفي بعض دول تلك المنطقة، لا يحق للمرأة إدارة الممتلكات الزوجية، بما في ذلك الممتلكات التي دخلت بها عند زواجها والممتلكات التي حصلت عليها أثناء زواجها.⁽¹⁴⁷⁾

تقييم الموجودات

83- يتطلب الإقراض القائم على الموجودات المنقولة تقييم الموجودات المستخدمة، وعمليات هذا التقييم بالغة التعقيد بوجه عام على الرغم من وجود معايير تقييم دولية.⁽¹⁴⁸⁾ وهناك الكثير من الطرائق المستخدمة في الواقع لتحديد قيمة الموجودات المراد رهنها، وكثيرا ما تختلف الطريقة المختارة تبعا لنوع الموجودات المحدد. فإذا كانت الموجودات مستحقات مثلا، فإن قيمتها تحدّد عادة بناء على المبلغ الذي يتوقع الدائن المضمون تحصيله من المدينين بها.⁽¹⁴⁹⁾ وإذا كانت الموجودات مخزونات (ملابس مثلا)، فإن قيمتها تُحسب عادة على أساس الأسعار السائدة في السوق الثانوية ذات الصلة.⁽¹⁵⁰⁾ بيد أن الدائن المضمون قد لا يتمكن من استرداد القيمة السوقية الحالية لأن القيمة القابلة للتسييل قد تتأثر بتدهور ظروف السوق. وفي الحالات التي يلزم فيها التصرف في الموجودات على وجه السرعة، يتوقع المشترون في كثير من الأحيان الحصول على الأصل بسعر أقل بكثير.⁽¹⁵¹⁾ وبناءً على ذلك، تُحسب معدلات السلف كنسبة مئوية من قيمة الموجودات (على سبيل المثال، 40 في المائة من القيمة السوقية لمخزون الملابس).

84- وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يكون الممول بحاجة إلى الاستعانة بخبرات فنية محددة لكي يتسنى تقييم الموجودات المراد رهنها على نحو يعوّل عليه. فقيمة بعض الموجودات - مثل المعدات الصناعية وأدوات الإنتاج والمحاصيل والمنتجات الزراعية - قد لا تتأثر فحسب بحالة الشيء بل أيضا بأحوال السوق واتجاهاته.⁽¹⁵²⁾ ومثال ذلك أن المعدات قد تكون مثلا في حالة جيدة من حيث الصلاحية للتشغيل، غير أن العائد من إعادة بيعها قليل لأن هناك طرازا منها أكثر كفاءة متاحا في السوق أو لأن الاتجاهات السائدة في السوق تميل إلى استخدام تصميم جديد.⁽¹⁵³⁾

85- وعملية تقييم الموجودات هي أكثر صعوبة بالنسبة للممولين، الذين يقرضون المنشآت الصغرى، لأن بعض أساليب التقييم قد تكون باهظة التكلفة مقارنة بقيمة الموجودات. ويبدو أن ترك تقييم الموجودات المرهونة

(145) ITC, Unlocking Markets (الحاشية 16 أعلاه)، الصفحة 22.

(146) المرجع نفسه.

(147) World Bank Group, Secured Transactions (الحاشية 23 أعلاه)، الصفحة 22.

(148) انظر: <https://www.ivsc.org/standards/international-valuation-standards/IVS>.

(149) دليل الأونسيتال العملي للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، الفقرة 121.

(150) المرجع نفسه.

(151) المرجع نفسه، الفقرة 122.

(152) World Bank Group, Secured Transactions (الحاشية 23 أعلاه)، الصفحة 104.

(153) المرجع نفسه.

في كثير من الأحيان للممولين (وليس للمثمنين المستقلين) آلية أكثر كفاءة وأقل تكلفة.⁽¹⁵⁴⁾ وكما لوحظ في الدليل العملي، قد يكون من الصعب جداً أيضاً تحديد قيمة الموجودات إذا كانت من نوع غير متداول تجارياً بانتظام في السوق المعنية.⁽¹⁵⁵⁾

المغالة في طلب الضمانات الرهنية

86- قد يفتقر الممولون إلى أدوات ميسورة التكلفة وفعالة لتقييم المخاطر. كما أن المنشآت الصغرى كثيراً ما تقتصر على سجل ائتماني وسجل للمعاملات لإثبات جدارتها الائتمانية. وقد يؤدي ذلك بالمولين إلى المطالبة بضمانات رهنية تتجاوز قيمتها بكثير مبلغ القرض (يشار إلى هذا الوضع في كثير من الأحيان باسم "المغالة في طلب الضمانات الرهنية").⁽¹⁵⁶⁾ ورغم أن الممولين لا يستطيعون مطالبة المنشآت الصغرى بأكثر من قيمة القرض مضافاً إليه الفوائد والنفقات (وربما التعويض عن الأضرار الناجمة عن التخلف عن السداد)، فإن المغالة في طلب الضمانات الرهنية قد يتسبب للمنشأة الصغرى في مشاكل. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى ما تتطلبه عمليات تقييم الموجودات من تكاليف وما يكتنفها من صعوبات، قد يكتفي الممول أحياناً بمطالبة المنشأة الصغرى بأن تمنحه حقاً ضماناً في جميع موجوداتها. وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب على المنشآت الصغرى الحصول على ائتمان مضمون من ممول آخر تمنحه حقاً ضماناً من المرتبة الثانية في نفس الموجودات المرهونة، وهو أمر ممكن بموجب القانون النموذجي.⁽¹⁵⁷⁾ وإضافةً إلى ذلك، ونظراً لأن جميع موجودات المنشأة الصغرى مرهونة، فإن إنفاذ دائنيها غير المضمونين لحقوقهم قد يصبح أكثر صعوبة أو حتى مستحيلاً.⁽¹⁵⁸⁾ وعلاوة على ذلك، قد يؤدي إنفاذ ضمانات تشمل جميع الموجودات إلى استحواذ الدائن المضمون على المنشأة الصغرى، أحياناً بطريقة عدائية.

87- ولمعالجة مشكلة المغالة في الضمان، وضعت المحاكم في ولايات قضائية مختلفة حلولاً متعددة يمكن تلخيصها على النحو التالي: '1' إعلان بطلان أي حق ضمان يرهن موجودات بقيمة تفوق إلى حد بعيد قيمة الالتزامات المضمونة مضافاً إليها الفوائد والنفقات والتعويض عن الأضرار؛ '2' إعطاء المانح الحق في طلب تحرير الموجودات من الضمانات الزائدة من هذا القبيل؛ '3' إلزام الدائن المضمون، بناءً على طلب المانح، بالتفاوض بحسن نية مع المانح.⁽¹⁵⁹⁾ وتجدر الإشارة إلى أن دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة لا يوصي بمنح المحاكم سلطة إعلان بطلان الحق الضماني أو تقليص نطاقه بإصدار إعلان قضائي يعتبره حقاً ضمانياً مغالى فيه.⁽¹⁶⁰⁾

(154) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (الحاشية 68 أعلاه)، الفقرة 70.

(155) دليل الأونسيترال العملي (الحاشية 149 أعلاه)، الفقرة 123.

(156) من الناحية العملية، قد تقتصر المغالة في طلب الضمانات الرهنية بطلبات إصدار ضمانات شخصية (انظر القسم جيم من الفصل الثاني المتعلق بالضمانات الشخصية فيما يخص قروض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أدناه).

(157) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، الفصل الثاني، (الحاشية 68 أعلاه)، الصفحة 82. تجدر الإشارة إلى أنه بموجب القانون النموذجي، يمكن أن يكون للممول الذي يقدم ائتماناً للمنشأة التجارية للحصول على موجودات أولوية على دائن مضمون آخر أنشأ حقاً ضمانياً في جميع موجودات المنشأة الصغرى.

(158) المرجع نفسه.

(159) المرجع نفسه.

(160) المرجع نفسه، الصفحة 83.

88- ومن المرجح أن يختلف الحل المناسب لمشكلة المغالاة في طلب الضمانات الرهنية من دولة إلى أخرى، وقد تُعالج تلك المشكلة أحيانا في مجالات قانونية أخرى. فعلى سبيل المثال، قد ينص قانون بعض الدول أيضا على تضيق نطاق الموجودات التي يمكن رهنها إذا تجاوزت قيمتها إلى حد كبير مبلغ الالتزام المضمون.⁽¹⁶¹⁾

الإنفاذ

89- يتيح الحق الضماني للممول استرجاع المبلغ المستحق له من قيمة الموجودات المرهونة في حال تخلف المدين عن السداد. وفيما يتعلق بموجودات المنشآت الصغرى، لا تفرض التشريعات المعمول بها في هذا الشأن في بعض الولايات القضائية أي حدود على ما يمكن للدائن المضمون الحجز عليه من أجل إنفاذ حقه. ومن المهم الإشارة إلى أن الأمر قد يتطلب حماية الموجودات الشخصية الأساسية واستبعادها من نطاق الإنفاذ بموجب التشريعات ذات الصلة، ولا سيما في حال منظمي المشاريع المنفردين. ويمكن أن تحظر القوانين في بعض البلدان إنشاء حقوق ضمانية في السلع المنزلية أو الحجز على الأغراض الشخصية أو قد تحد من حجم المبلغ الذي يجوز إنفاذ الحق الضماني بشأنه. وفي سياق عمليات الإنفاذ القضائي، قد تكون للمحاكم سلطة فرض حماية معينة على الموجودات الشخصية الأساسية العائدة إلى مالكي المنشآت التجارية الصغرى أو على مبلغ أدنى معين من تلك الموجودات بموجب القوانين الوطنية ذات الصلة. وقد تؤدي الصعوبات التي يواجهها الدائنون المضمونون فيما يتعلق بالإنفاذ إلى تثبيهم عن إقراض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

2- استخدام الموجودات غير المنقولة كضمانة رهنية

(أ) إضفاء الشرعية على حقوق الملكية في الموجودات غير المنقولة

90- يسمح الائتمان المضمون للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة باستخدام القيمة المتأصلة في موجوداتها كوسيلة للحد من الخطر الذي يواجهه الدائن والمتعلق بعدم السداد له، مما يجعل الدائنين المحتملين أكثر استعدادا لتوفير الائتمان للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. غير أنه لكي تُستخدم الحقوق في الموجودات (بما في ذلك الحقوق العرفية) بفعالية، ينبغي في معظم الاقتصادات أن تحظى باعتراف نظام حقوق الملكية. وبمجرد تحقق هذا الاعتراف بالكامل، تُتاح الإمكانية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لاستخدام هذه الموجودات كضمانة رهنية للحصول على الائتمان. وهناك أدلة متزايدة على أن توسيع أنواع الموجودات التي يمكن استخدامها كضمانة رهنية يقلص تكلفة الائتمان.

91- ومع ذلك، تغتقر المنشآت التجارية في عدة اقتصادات إلى الاعتراف الرسمي بحقوقها المتعلقة بملكية موجوداتها غير المنقولة. ويكتسي هذا أهمية خاصة في سياق المنشآت التجارية الصغرى العاملة في القطاع الزراعي، التي كثيرا ما تزرع وتستخدم أراض ليس لها سند ملكية رسمي. ونتيجة لذلك، كثيرا ما لا يمكنها تقديم الأرض كضمانة رهنية للحصول على الائتمان. وقد لا تتمكن أحيانا حتى من تقديم موجودات منقولة كائنة على الأرض (مثل المحاصيل المزروعة والآلات) كضمانة رهنية لأن القانون يعامل تلك الموجودات باعتبارها جزءا من الأرض. وفي بعض الاقتصادات، قد يقبل الممولون شهادة بسيطة بالمصالح والحقوق العرفية في الأراضي (بدلا من شهادة الملكية الرسمية) كضمانة رهنية. فعلى سبيل المثال، يتطلب الإصلاح الزراعي الذي أجري مؤخرا في غانا إنشاء أمانات عرفية للأراضي لحفظ سجلات دقيقة ومحدثة للمعاملات المتعلقة بالأراضي وتقديم قائمة بالمصالح والحقوق العرفية القائمة في الأراضي.

(161) دليل الأونسيترال العملي (الحاشية 149 أعلاه)، الفقرة 25.

92- ووفقاً لدراسة أجراها مؤخرًا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، هناك طائفة متنوعة من سياقات حياة الأراضي في جميع أنحاء العالم تحددها الخيارات السياسية والقانونية إلى جانب الديناميات الثقافية والتاريخية والدينية والجنسانية. وفي تلك السياقات، هناك أنواع عديدة من ضمان الحياة (تحددها الطبيعة العرفية للحياة والتحديات المتصلة بتسوية المنازعات وإنفاذ الحقوق)، وبعض الأنواع يتسم تنفيذها بكونه أقصر مدة وأقل تكلفة، وهو ما قد يكون أكثر فعالية أيضاً من تسجيل الحقوق الرسمية في الأراضي، مثل نظم إصدار الشهادات المتعلقة بالأراضي "الصالحة للغرض"، والاعتراف بالحقوق المجتمعية في الغابات، والإدارة المجتمعية للأراضي.⁽¹⁶²⁾

93- وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018 (A/RES/73/165)، على أن "تتخذ الدول تدابير مناسبة لكفالة الاعتراف القانوني بحقوق حياة الأراضي، بما في ذلك حقوق الحياة العرفية للأراضي التي هي حقوق ليست حالياً مشمولة بحماية القانون، وتعترف بوجود نماذج ونظم مختلفة". ويشدد الإعلان أيضاً على أن الفلاحات وغيرهن من النساء في المناطق الريفية يؤدين دوراً هاماً في توفير أسباب البقاء الاقتصادي لأسرهن وفي الإسهام في الاقتصاد الريفي والوطني، ولكنهن يُحرمن في أحيان كثيرة من حياة الأرض وملكيتهن أو من المساواة في الحصول عليها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن لجنة التمكين القانوني للفقراء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدرجت، كتدبير تمكين قانوني، النهوض بنظام شامل لحقوق الملكية يعترف تلقائياً بالموجودات غير المنقولة التي يشتريها الرجال باعتبارها ملكية مشتركة لزوجاتهم أو شركائهم.

(ب) السجلات غير المنقولة

94- في معظم الولايات القضائية، تعمل نظم التسجيل غير المنقولة كأساس قانوني لتسجيل الملكية وغيرها من الحقوق القانونية في الأراضي على وجه اليقين وغير ذلك من المصالح في الموجودات غير المنقولة مثل الأراضي. بيد أنه في بعض الولايات القضائية، لا تُسجل الملكية سوى فيما يخص نسبة مئوية صغيرة من الأراضي، حيث يُحتفظ بجزء كبير من الممتلكات في الريف وكذلك في المراكز الحضرية في إطار الحياة المشروطة ولكنه غير مسجل. وفي بعض الاقتصادات، لا يزال الوصول المحدود إلى الأراضي المسجلة يمثل إحدى أكبر العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما قد يقلل من قيمة الأراضي غير المسجلة كضمانة رهنية محتملة.

95- ويحتوي الموقع الشبكي الخاص بتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال على موضوع عن "تسجيل الملكية"، ويقيس نوعية نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد على أساس خمسة أبعاد: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، والمساواة في الحصول على حقوق الملكية. وفي هذا الصدد، ووفقاً لأدوات ممارسة أنشطة الأعمال، فإن الإصلاحات القطرية الأخيرة بشأن "تسجيل الممتلكات" كثيراً ما تشمل زيادة شفافية المعلومات (مثل نشر جدول الرسوم والالتزام بتقديم الخدمات) وتحسين الكفاءة الإدارية عن طريق تقليل الوقت اللازم لنقل الملكية. كما اعتُبر تخفيض رسوم التسجيل والتوثيق وإنشاء مركز شامل لتقديم وثائق النقل ودفع رسوم التسجيل من السمات المهمة لتلك الإصلاحات.

96- واستناداً إلى الأثر القانوني المختلف للمعلومات المسجلة في سجلات الممتلكات، تنقسم سجلات الممتلكات في جميع أنحاء العالم عموماً إلى فئتين، أي نظام سندات الملكية ونظام الملكية. وبموجب نظام سندات

(162) G. Barbanente, H. Liversage, J. Agwe and M. Hamp, IFAD report on "Tenure Security and Access to Inclusive Rural Financial Services for Smallholder Farmers: Challenges and Opportunities in Rural Development Projects" (forthcoming), pp. 13–14 and 18

الملكية، لا تحتفظ سجلات الممتلكات إلا بسجل للمعاملات العقارية (أي نقل سندات الملكية). وعلى النقيض من ذلك، فإن سجلات الملكية، بموجب نظام الملكية، تقدم عادةً دليلاً قاطعاً على ملكية الممتلكات وتسجل التغيرات في أصحاب الحقوق أو حق الملكية. ويمكن أن يكون كلا النظامين على نفس القدر من الكفاءة إذا اعتمدت الممارسات الجيدة الشائعة التالية المحددة في أدوات ممارسة أنشطة الأعمال: الأخذ بالحدود الزمنية والامتثال، وتحديد رسوم ثابتة منخفضة (مثل ضرائب نقل الملكية والرسوم الحكومية الأخرى)، وتبسيط الإجراءات (مثل المراكز الجامعة لتسجيل الممتلكات)، واستخدام الخدمات الإلكترونية (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

97- وأظهر استخدام تكنولوجيا الحسابات الموزعة نجاحاً أكبر في منشآت سجلات الأراضي مقارنةً بسجلات الحقوق الضمانية (انظر مشاريع تسجيل الأراضي القائمة على تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" في جورجيا والسويد وفيجي).⁽¹⁶³⁾ ولا يحتاج دفتر تكنولوجيا الحسابات الموزعة إلا إلى تخزين شفرة "الهش" الخاصة بالبيانات (على سبيل المثال، فيما يتعلق بإثبات الملكية)، ويجوز للدائن المحتمل استخدام شفرة "الهش" للبحث عن دفتر تكنولوجيا الحسابات الموزعة للتحقق مما إذا كان مشغل السجل قد أنشأ شفرة "الهش" تلك ومن ثم إجراء بحث مقابل في السجل العقاري.⁽¹⁶⁴⁾ والأهم من ذلك، تساعد مطابقة شفرة "الهش" على ضمان عدم التلاعب بالسجل.⁽¹⁶⁵⁾

جيم - الضمانات الشخصية لقروض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

98- عندما لا تتوفر موجودات الضمانة الرهنية بالمستوى المطلوب في تقييم مخاطر الممولين، فإن الممولين عادةً ما يكملون الفجوة المطلوبة بضمانات شخصية من المنشآت التجارية الصغيرة التي تطلب قرضاً تجارياً، لأنها تقلل من المخاطر في الإقراض. والضمانات يقدمها عادةً أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو مديروها أو أعضاؤها أو أفراد أسرهم أو غيرهم من الأشخاص ذوي الصلة. وقد تكون غير مضمونة، بمعنى أنها غير مرتبطة بأي موجودات محددة للضامن، ويمكن أن يحتجز الممولون أيًا من موجوداته الخاصة (في حين أن الضمان المضمون لا يرتبط إلا بالموجودات المحددة التي قُدمت مقابلها). ولا تضمن الضمانات سداد القرض التجاري في الوقت المناسب فحسب، بل إنها تبني أيضاً الثقة بين الممولين والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لأنها تبين للممولين أن أصحاب المشاريع الصغيرة سيمنحون الأولوية على الأرجح لسداد القرض لأن دخلهم أو ممتلكاتهم (أو دخل الأفراد المقربين منهم أو المرتبطين بالمنشأة التجارية) عرضة للخطر.⁽¹⁶⁶⁾

99- وإذا انتظمت المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة في دفع القرض وفقاً لشروط القرض، لا يكون هناك عادةً الكثير من المخاطر بالنسبة إلى الضامنين. وفي حالة تخلف تلك المنشأة عن سداد القرض، سيتعين على الضامنين سداد الدين، ومن المرجح أن يصبحوا خاضعين لحقوق الممولين ضد المنشأة، بما في ذلك الحق في إنفاذ القرض.

100- وفي كثير من الدول، تنقسم الضمانات الشخصية إلى فئتين عامتين تبعاً للصلة بين الضمان والعلاقة التعاقدية الأساسية.⁽¹⁶⁷⁾ وفي إطار الفئة الأولى، عندما يكون الضمان مرتبطاً بالعلاقة التعاقدية الأساسية،

(163) World Bank Group (الحاشية 139 أعلاه)، الصفحتان 8 و 20.

(164) المرجع نفسه، الصفحة 19.

(165) المرجع نفسه، الصفحة 19.

(166) T. Wolff, Look before you sign... the pitfalls of personal guarantees, 2018 The National Law

Review (<https://www.natlawreview.com/article/look-you-sign-pitfalls-personal-guaranties>).

(167) Damjan, A. Vlahek, The protection of consumers as personal security providers under the DCFR and EU

consumer law, 2018, p. 21. <https://www.researchgate.net/>.

يكون التزام الكفيل جزءاً من الالتزام الرئيسي للمدين، ويتصرف الكفيل كملزم ثانوي للمدين الأصلي في حالة التخلف عن السداد.⁽¹⁶⁸⁾ ولذلك، قد يتعين على الدائن أولاً أن يطلب السداد من المدين الرئيسي (مع ذلك، انظر الفقرة 2)، ويمكن للضامن، بمجرد أن يُطلب منه السداد، أن يشير إلى جميع الدفوع التي يملكها المدين الرئيسي ضد الدائن.⁽¹⁶⁹⁾ وفي إطار الفئة الثانية، عندما يكون الضمان مستقلاً عن العلاقة التعاقدية الأساسية، يلتزم الكفيل بالسداد بعد أن يتلقى من الدائن طلباً بالأداء يمثل تماماً للشروط المنصوص عليها في العقد أو أي إجراء قضائي آخر ينشئ الضمان (تُعتبر خطابات الاعتماد الضامنة عادةً مثالا على تلك الضمانات المستقلة).⁽¹⁷⁰⁾ وبما أن الضمان مستقل عن التزام المدين الرئيسي، لا يمكن للضامن أن يرفض طلب الأداء على أساس أن الالتزام الأساسي غير موجود أو أن المدين قد قام بتسويته بالفعل. ولا يمكن للضامن الشخصي أن يحتج بدفوعه سوى ضد الدائن (مثلاً الاعتراض المضاد عندما يكون للضامن الشخصي مطالبة أخرى ضد الدائن).⁽¹⁷¹⁾ وفي معظم البلدان، لا ينظم القانون النوع الثاني من الضمانات الشخصية تنظيمًا كافياً، وهي تنشأ أساساً من خلال الممارسة التعاقدية. ولذلك ينبغي أن يكون للضامين موقف تفاوضي قوي للتفاوض بشأن شروط أكثر مواتاة، مثل الحق في إبطال أدائهم بعد قيامهم بالسداد إذا اعتُبرت المطالبة المضمونة باطلة أو غير قابلة للإنفاذ.⁽¹⁷²⁾

101- كما ينبغي أيضاً النظر في الطابع القانوني لمسؤولية الضامن الشخصي. فعلى سبيل المثال، لا يجوز أن يكون الضامن الشخصي مسؤولاً إلا عن مبلغ معين من الدين، أو حتى نقطة زمنية معينة؛ أو قد لا يقتصر التزامه على فترة زمنية معينة أو مبلغ معين. وفي بعض البلدان (مثل الدانمرك)، لا يُسمح بالمسؤولية غير المحدودة للضامين إلا في إطار العلاقات التجارية.

102- ويرتبط جانب آخر من الطابع القانوني لمسؤولية الضامن الشخصي بتبعية المسؤولية أو تضامنها. وفي الحالة الأولى، التي تبدو الأكثر شيوعاً، يجب على الدائن أولاً أن يطلب من المدين الرئيسي أن يؤدي الدين، وإن كان يمكن للأطراف في بعض الدول أن تتفق على أن يلتزم الممولون السداد المباشر من الضامن دون أن يطلبوا أولاً من المدين. وفي حالة المسؤولية التضامنية، يمكن للدائن أن يطالب بالأداء من المدين أو الضامن (في حدود التزام الضامن). وينطبق هذا المبدأ أيضاً على عدة ضامين شخصيين ربما يكونون قد ضمنوا أداء نفس الالتزام. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن معظم اتفاقات الضمان تتضمن في الوقت الحاضر بنداً عن "المسؤولية التضامنية والتكافلية" يكون بموجبه كل ضامن شخصي مسؤولاً مسؤولية مشتركة كعضو في مجموعة الضامين ومسؤولاً بمفرده أمام الممولين عن سداد ديون المقرض.⁽¹⁷³⁾

C. Henkel, Personal Guarantees and Sureties between Commercial Law and Consumers in the United States, (168) *The American Journal of Comparative Law*, vol. 62, 2014, p. 337.

M. Damjan, A. Vlahek, The protection of consumers (169) (الhashية 167 أعلاه)، الصفحة 23.

انظر أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (نيويورك، 1995). (170)

M. Damjan, A. Vlahek, The protection of consumers (171) (الhashية 167 أعلاه)، الصفحة 24.

A. Schwartze, Personal Guarantees Between Commercial Law and Consumer Protection, in General Reports of (172) the XIXth Congress of the International Academy of Comparative Law (M. Schauer, B. Verschraegen, eds.), 2017, p. 375.

(173) المرجع نفسه.

103- وفي الواقع، يُعتبر إصدار ضمان شخصي للحصول على قرض تجاري أمراً شائعاً للغاية بالنسبة للعديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مناطق مختلفة من العالم.⁽¹⁷⁴⁾ فهو يسمح لتلك المنشآت، والناشئة الأصغر حجماً منها على وجه الخصوص، بتأمين التمويل الذي يُعتبر لولا ذلك بعيد المنال بالنسبة إلى العديد منها، مما يساعد المنشآت التجارية على إرساء مركز لها في السوق والنمو في نهاية المطاف. وفي كثير من الأحيان، قد يتمثل البديل في عدم الحصول على الائتمان على الإطلاق لأن خطر الخسارة الناجمة عن التخلف عن السداد سيكون أكبر بكثير من أن يتحمله الممول. كما يمكن أن يؤدي الضمان الشخصي إلى تحسين شروط القرض، مثل ضمان سعر فائدة أقل، أو الحصول على مبلغ قرض أكبر، أو فترة سداد أطول.⁽¹⁷⁵⁾ غير أن تقديم الضمانات الشخصية كثيراً ما يثير مسألة تتعلق بالطابع المحدود المسؤولية الذي يميز المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، عند تأسيس المنشأة التجارية. فهو يعني في الواقع أن المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة سوف تضطر إلى التخلي عن درع المسؤولية المحدودة، على اعتبار أن المالك أو شخصاً آخر له صلة وثيقة بالمنشأة سوف يصبح مسؤولاً شخصياً عن الدين. وعلاوة على ذلك، فإن تخلف المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة عن سداد ديونها قد يسبب مشاكل مالية كبيرة للضامنين⁽¹⁷⁶⁾ وأسره المعيشية، وقد يؤدي ذلك في بعض البلدان إلى وصمة اجتماعية قوية.

104- ومن ثم فإن النظام القانوني الذي يحمي حقوق الضامنين دون تني الممولين عن تقديم الائتمان هو أمر أساسي. أولاً، ينبغي أن يكفل أن يكون الضامنون على علم بالمخاطر عندما يوافقون على تحمل الالتزام بسداد ديون المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ولهذا السبب، تشترط معظم القوانين المحلية أن يستوفي الضمان بعض الشروط الرسمية لكي يكون قابلاً للإنفاذ، مثل الشكل الكتابي، وقدرة الضامن على إبرام العقد، وتوافر النية للالتزام القانوني، وتوقيع الضامن.⁽¹⁷⁷⁾ وفي حين أن هذا الشرط الأخير شائع للغاية بين الدول، فإن بعض الدول (بولندا مثلاً) تتطلب إعلان مسؤولية إضافية من جانب الضامن. وفيما يخص معنى "الشكل المكتوب"، قد لا تقبل الدول كافة الاتفاقات الموقعة المرسلة بالفاكس (على سبيل المثال، في النمسا، في عام 2013، اعترفت المحكمة العليا بصحة طريقة الإرسال هذه بينما رفضتها محكمة العدل الاتحادية الألمانية في عامي 1993 و1996)⁽¹⁷⁸⁾ أو الاتفاقات الموقعة إلكترونياً (ألمانيا مثلاً). وفي دول أخرى، تُقبل الاتفاقات الموقعة إلكترونياً (سويسرا مثلاً) أو تُعتبر صالحة فيما يخص "من يزاولون أنشطتهم التجارية" ما دام ذلك متسقاً مع النظام القانوني الوطني بشأن التوقيعات الإلكترونية (في النمسا مثلاً). وعادةً ما تُعتبر النماذج الفارغة غير كافية (على سبيل المثال، في ألمانيا والنمسا).⁽¹⁷⁹⁾

(174) على سبيل المثال، أفادت دراسة استقصائية أجرتها المصارف الاحتياطية الاتحادية الإقليمية في الولايات المتحدة وصدرت في عام 2020 أن ما يقرب من 60 في المائة من المنشآت الصغيرة التي لديها موظفون تستخدم الضمانات الشخصية لتأمين ديون تلك المنشآت. انظر: R. Simon and H. Huddon, in Wall Street Journal, 4 April 2021, Small-business owners feel weight of personal debt guarantees.

(175) L. Ward, What Is a Personal Guarantee?, March 2021، متاح في: <https://www.lanterncredit.com/learn/what-is-a-personal-guarantee>.

(176) لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم المخاطر التي يتعرض لها الضامنون الشخصيون، وفي بعض الدول، أُطلقت برامج للتخفيف من تلك المخاطر. فعلى سبيل المثال، في عام 2020، حظرت المملكة المتحدة على المصارف طلب ضمانات شخصية للحصول على قروض طارئة للمنشآت الصغيرة، وقرنت ذلك بخطة قروض جديدة لدعم المنشآت التجارية الصغيرة المتضررة من الجائحة. انظر <https://www.theguardian.com/politics/2020/apr/02/uk-banks-banned-from-requesting-personal-guarantees-for-loans>.

(177) L. Ellis, Where are the loopholes in Guarantees?, 2019، <https://hallellis.co.uk/unenforceable-guarantees-legal/>.

(178) A. Schwartz, Personal Guarantees (الحاشية 172)، الصفحة 376.

(179) المرجع نفسه.

105- غير أن المتطلبات المذكورة أعلاه قد لا تكون كافية لحماية الضامن. فعلى سبيل المثال، في عام 2016، وجدت دراسة استقصائية أجراها مقدم قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن معظم رواد الأعمال لم يفهموا تماما ما هو الضمان الشخصي وكيف يمكن أن يؤثر على أعمالهم.⁽¹⁸⁰⁾ ولتحسين تلك الحالة، قد تطلب الدول إبرام اتفاقات مكتوبة موثقة (مع تحديد صريح لمبلغ الضمان الخاص بالضامن في حال تحقق المخاطر التي يتحملها الضامن، كما هو الحال في اليابان)؛ أو أن يعترف الضامن بالتزامه بموجب الضمان أمام محام حيث ينبغي لهذا الأخير عندئذ تأكيد الاعتراف عن طريق التظهير على اتفاق الضمان (على سبيل المثال مقاطعة ألبرتا الكندية)؛ أو تقييد مبلغ الضمان (مثل التناسب المطلوب بين مبلغ الضمان وموجودات الضامن، في فرنسا)،⁽¹⁸¹⁾ أو التزام الممولين بشرح مخاطر الضمان عند إبرام الاتفاق مع الضامن. وتجدر الإشارة إلى أن أشكال الحماية هذه في كثير من الدول تبدو موجهة أساسا إلى المستهلكين وليس إلى الشخصيات الاعتبارية، وإن كانت التشريعات المتعلقة بواجب الإفصاح عن المعلومات السابقة على التعاقد تنطبق في بعض الدول خارج نطاق المستهلك (مثلا في الدانمرك وفرنسا واليونان).⁽¹⁸²⁾

106- وقد يثير ذلك مسألة ما إذا كان يمكن وصف الضمانات الشخصية لأصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو مديريها أو أعضائها بكونها ضمانات للمستهلكين بحيث تندرج في إطار التشريع ذي الصلة. ويبدو أنه لا يوجد نهج منسق بين الدول بشأن هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، في بعض الدول (فرنسا مثلا)، تندرج الضمانات الشخصية الخاصة بأصحاب الكيانات التجارية المساهمة أو أعضائها ضمن تلك التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون، ويجوز أن تنطبق عليها قوانين حماية المستهلك. وفي دول أخرى (مثل إسرائيل)، تُستبعد ضمانات المساهمين الرئيسيين لصالح شركاتهم من تطبيق القواعد الخاصة التي تحمي "الضامنين الوحيدين".⁽¹⁸³⁾

107- وثانيا، قد تنشأ مسائل أخرى، حسب من يقدم الضمان الشخصي لقروض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، عندما يقدم الضمان الشخصي مالك المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة أو أحد أفراد أسرته (الزوج في كثير من الأحيان)، قد يُنظر في مسائل المديونية المفرطة، أو القيود المفروضة على إرفاق ممتلكات الأسرة، أو شروط موافقة الزوج. ولكي يصدر مالكو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ضمانا شخصيا، يبدو من الشائع جدا أن يشترط الممولون أن تُشرح لأزواج مالكي تلك المنشآت تبعات مثل ذلك الضمان، بل واستحصال موافقة الزوج الخطية قبل إصداره (كما هو الحال مثلا في البرازيل وسويسرا والنمسا وهولندا).⁽¹⁸⁴⁾ وفي بعض البلدان، ثمة استثناءات من هذه القاعدة، ولا حاجة إلى الموافقة إذا كان الضمان ممنوحا من صاحب منشأة تجارية أو مدير شركة (كما في تركيا وهولندا مثلا). وعندما يُطلب من أفراد الأسرة تقديم ضمانات شخصية لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإن ذلك يُعرض الموجودات الشخصية لأفراد الأسرة للخطر، وقد يسبب أيضا ضغطا كبيرا على الاستقرار المالي للأسرة المعيشية والعلاقات الشخصية بين أفرادها. غير أنه يبدو أن عددا قليلا من البلدان فقط لديه قوانين تتعلق بالضمانات التي يقدمها أفراد أسر أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي بعض البلدان، تحمي المحاكم أولئك الضامنين الضعفاء حيث تطبق مبادئ منع انتهاك

(180) انظر: SMEs don't understand personal guarantee in business loans, 2016, <https://smallbusiness.co.uk/smes-personal-guarantee-business-loans-2535607/>.

(181) A. Schwartz, Personal Guarantees (الحاشية 172)، الصفحة 377.

(182) المرجع نفسه، الصفحة 379.

(183) المرجع نفسه.

(184) المرجع نفسه، الصفحة 380.

الأخلاق أو عدم المعقولية⁽¹⁸⁵⁾ أو التأثير غير المبرر. وفي أحد البلدان، حكمت عدة محاكم، استناداً إلى لائحة اتحادية تعتمد تعريفاً واسعاً فيما يخص "مقدم الطلب للحصول على ائتمان"، بأنه من غير القانوني أن يشترط الممول ضماناً زوجياً بالنظر إلى أن الضامن المحتمل متزوج من الشخص الذي يلتزم القرض.⁽¹⁸⁶⁾

108- وثالثاً، عندما تمر منشأة صغرى أو صغيرة أو متوسطة بضائقة مالية، فإن ملأه الضامنين الشخصيين تمر باختبار جهد شديد. فإذا عجز الضامن عن سداد الديون، قد يؤدي إنفاذ الضمان إلى دين للضامن وأسرته مدى الحياة، حسب التشريعات الوطنية، ووصم اجتماعي قوي في بعض البلدان. وفي بعض الدول، يمكن التخفيف من المشقة غير المتناسبة التي يواجهها الضامن الشخصي من خلال نظم الإعسار الشخصي التي تعفي الضامنين من مطالباتهم غير المسددة بعد دفع مبالغ جزئية أو سداد أقساط مع مرور الوقت.⁽¹⁸⁷⁾ ويسمح هذا الوفاء بالديون للضامنين بمواصلة حياتهم الاقتصادية العادية، وعندما يكون الضامن مالكا للمنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة، فإن هذا السداد ييسر عودته إلى ممارسة النشاط، وقد يعزز أيضاً استعداده للقيام بذلك.⁽¹⁸⁸⁾ ومع ذلك، ليس لدى جميع البلدان قوانين للإعسار الشخصي، وقد لا يكون لدى بعض البلدان التي لديها مثل تلك القوانين آليات لإبراء الذمة أو قد تكون لديها فترة انتظار طويلة قبل إبراء الذمة، وكذلك عقوبات شديدة فيما يخص الإفلاس الشخصي.⁽¹⁸⁹⁾

109- وتوصي توصيات الأونسيتال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة ("التوصيات التشريعية")، التي اعتمدت في الدورة الرابعة والخمسين للأونسيتال (2021)، باعتماد إجراء مبسط لمعالجة الضمانات الشخصية التي يوفرها منظمو المشاريع الفرديون أو مالكو المنشآت الصغرى والصغيرة المحدودة المسؤولية أو أفراد أسرهم لتلبية احتياجات المنشأة الصغرى أو الصغيرة عندما يكون من المرجح أن طلب الوفاء بضمان شخصي سيؤدي إلى الإعسار الشخصي للضامن. ويجوز تحقيق ذلك من خلال دمج أو تنسيق الإجراءات ذات الصلة، أي إجراءات الإعسار ضد المنشأة الصغرى أو الصغيرة وإجراءات الإعسار أو الإنفاذ ضد ضامنيها. وفي حال عدم بدء إجراء ضد الضامن، يوضح مشروع شرح التوصيات التشريعية أن القانون قد يسمح للضامن بتقديم مطالبات الدائنين المحتملة للنظر فيها في سياق إجراءات الإعسار التي بدأت ضد المنشأة الصغرى أو الصغيرة بحيث يمكن معاملة تلك المطالبات معاملة مناسبة من أجل درء احتمال إعسار الضامن. فعلى سبيل المثال، قد يسمح القانون بفرض وقف على التنفيذ تجاه الضامنين الشخصيين للمنشأة الصغرى أو الصغيرة لمدة محدودة لكل حالة على حدة. ويجوز للسلطة المختصة أن تمنح، عند الموافقة على خطة إعادة التنظيم الخاصة بمنشأة صغرى أو صغيرة معسرة أو إقرارها، معاملة خاصة لمطالبة ضامن ما تجاه المنشأة الصغرى أو الصغيرة المدينة مقابل المطالبات الأخرى المدرجة في الخطة. ويجوز أن يسمح قانون الإعسار لضامني المنشآت الصغرى والصغيرة بالتماس خفض التزاماتهم بموجب الضمان أو إبراء ذمتهم منها إذا كانت تلك الالتزامات غير متناسبة مع إيراداتهم، ويجوز أيضاً أن يُسمح للضامن بالدفع على أقساط لفترة طويلة من الزمن. ويجوز أن يُسمح للسلطة المختصة أو هيئة حكومية أخرى ذات صلة بأن تمارس صلاحيتها

(185) في القانون العام الأنغلو-سكسوني الكندي، "تعتبر المعاملة غير معقولة عندما يستغل طرف قوي ضعف طرف آخر من أجل الحصول على منفعة على حساب الطرف الضعيف"، انظر: Canadian Centre for Elder Law Studies, Financial Arrangements Between Older Adults and Family Members: Loans and Guarantees, 2004, p. 9.

(186) انظر، على سبيل المثال، Hawkins v. Community Bank of Raymore (United States Court of Appeals for the Eighth Circuit and Supreme Court).

(187) D. Hahn, "Velvet Bankruptcy", in Theoretical Inquiries in Law, 2006, vol. 7, p. 541.

(188) المرجع نفسه، الصفحة 540.

(189) World Bank Group, Report on the Treatment of MSME Insolvency, 2017, p. 34.

التقديرية بإبراء ذمة الضامن أو بخفض الالتزام بالجزء من الدين الذي لا تشمله التزامات المنشأة الصغرى أو الصغرى المدينة بالسداد. وقد تخفف هذه التدابير من احتمال تحمل الضامن مشقة أكثر من غيره.⁽¹⁹⁰⁾

110- ويشير مشروع شرح التوصيات التشريعية أيضا إلى إمكانية توخي القانون، عدا قانون الإعسار، تدابير حمائية خاصة للضامنين الذين قد يتضررون بصفة خاصة، ومنهم على سبيل المثال من يتبين أنهم قدموا الضمانات تحت الإكراه أو أنهم يعتمدون على المدين أو تربطهم به روابط عاطفية قوية (انظر الفقرة 107 أعلاه).

دال - نظم ضمان الائتمان

111- تمثل نظم ضمان الائتمان في العديد من الدول أداة سياساتية رئيسية لمعالجة الفجوة التمويلية لدى المنشآت التجارية الصغيرة. فهي تقلل من مخاطر المؤسسات المالية لأنها تضمن، عادةً مقابل رسوم، سداد كل القرض أو جزء منه في حالة التخلف عن السداد. وكما لاحظت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،⁽¹⁹¹⁾ يمكن لتلك النظم أن تقلل من عدم التماثل في المعلومات من خلال المساعدة على تحديد مخاطر الإقراض بدقة. كما أنها تساعد المؤسسات على اكتساب الخبرة في إدارة القروض المقدمة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناشئة، مما يشجع على المزيد من التطورات في هذا القطاع من السوق.⁽¹⁹²⁾ وعلاوة على ذلك، قد تحسّن تلك النظم أيضا شروط القرض للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لأنها يمكن أن تخفف من متطلبات الضمان الرهني العالية مما يسهل وصول تلك المنشآت إلى الائتمان الرسمي. كما أنها تساعد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي كانت ستستبعد من سوق الإقراض على ترسيخ سمعتها في مجال السداد بما يمكن أن ييسر الاقتراض من المؤسسات المالية في المستقبل.

112- وتوصف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أربعة أنواع رئيسية من نظم ضمان الائتمان، هي: '1' النظم العامة التي ترسيها السياسات العامة، والتي تنطوي عادة على إعانات من الدولة وقد يتولى أيضا كيان خاص إدارتها. ومن مزايا هذا النظام أن الضمان يُدفع مباشرة من الميزانية الحكومية مما يعطي النظام مصداقية أكبر داخل القطاع المصرفي؛ '2' نظم ضمان الشركات التي عادة ما ينشئها القطاع الخاص (مثل المصارف والغرف التجارية) التي تستفيد عموما من المشاركة المباشرة للقطاع المصرفي؛ '3' النظم الدولية التي ترسيها المبادرات الثنائية أو المتعددة الأطراف للحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية/المنظمات غير الحكومية، والتي تجمع في كثير من الأحيان بين صندوق الضمان والمساعدة التقنية المقدمة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ '4' نظم الضمان المتبادل التي هي منظمات خاصة ومستقلة يشكلها ويديرها المقترضون مع محدودية سبل الوصول إلى القروض المصرفية. وعلى الرغم من أن تلك النظم تموّل إلى حد كبير من رسوم العضوية، فإنها تعمل في كثير من الحالات بشكل من أشكال الدعم الحكومي.⁽¹⁹³⁾ وسترکز ورقة العمل هذه على نظم الضمان العمومية على اعتبار أن نظم الضمان المؤسسية والمتبادلة هي أساسا مبادرات خاصة تخضع لقوانين العقود والقوانين التجارية وقوانين الشركات السارية في الدولة التي تعمل فيها،⁽¹⁹⁴⁾ كما أن نظم الضمان الدولية المبينة في الفقرة الفرعية '4' أعلاه تقع خارج نطاق هذا النص.

(190) A/CN.9/1052، المرفق، الفقرة 93، وA/CN.9/WG.V/WP.172/Add.1، الفقرات 330-335.

(191) OECD, Discussion Paper on Credit Guarantee Schemes, p. 4.

(192) المرجع نفسه، الصفحتان 4 و5.

(193) المرجع نفسه، الصفحتان 8 و9.

(194) في بعض الدول، على سبيل المثال، تُعتبر نظم ضمان الشركات مؤسسات مالية متخصصة، وتتماشى لوائحها التنظيمية مع تلك المعمول بها في المصارف. وغالبا ما تتخذ نظم الضمان المتبادل الشكل القانوني للتعاونيات وتخضع لتلك القوانين.

نظم ضمان الائتمان العمومية

113- كما لوحظ،⁽¹⁹⁵⁾ تتطلب نظم ضمان الائتمان الفعالة عددا من الشروط المسبقة، بما في ذلك: '1' إرساء نظام لقوانين الأعمال التجارية القابلة للإنفاذ (مثل قوانين الشركات والإعسار والعقود، وقوانين الإقراض المضمون) ونظام تسجيل عام موثوق؛ '2' وضع آليات للتسوية العادلة للمنازعات، بما في ذلك الإجراءات خارج المحكمة؛ '3' وجود سلطة قضائية مستقلة وفعالة.⁽¹⁹⁶⁾

114- وفي حين أن القوانين التجارية تضطلع بدور رئيسي في تهيئة بيئة تمكينية يمكن أن تعمل فيها نظم ضمان الائتمان، فإن تصميم النظام الكفؤ لضمان الائتمان وتشغيله يعتمدان على مزيج من التدابير التشريعية والتنظيمية التي ينبغي أن تراعي على الأقل الأسس القانونية للنظام، ومعايير أهلية المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة ونطاق تغطية القرض الخاص بها، وتقاسم المخاطر، ومتطلبات الضمانة الرهنية، والرسوم، وقواعد الاستدانة والسداد.

الأسس القانونية لنظم ضمان الائتمان

115- ينبغي إنشاء نظم ضمان الائتمان على أساس تشريعات مناسبة ومحددة تبين بوضوح جميع جوانب النظام. وتشير "مبادئ البرامج العامة لضمانات التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" (يشار إليها فيما يلي باسم "المبادئ")، التي أعدها كل من البنك الدولي ومبادرة FIRST في عام 2015، إلى أن مثل ذلك الإطار القانوني أو التنظيمي يمكن أن يكون جزءا من تشريعات الشركات أو المصارف أو التشريعات الخاصة بالمؤسسات. وفي الدول التي تقدم فيها الحكومة المركزية الضمانات مباشرة، ينبغي أن تعالج القوانين السارية مسؤولية الدولة فيما يتعلق بتوفير الخدمة.

116- وتقرّر المبادئ أن يُنشأ نظام ضمان الائتمان ككيان مستقل له شخصية اعتبارية، مع السماح للحكومة بالاحتفاظ بالملكية والسيطرة عليها. وينبغي ألا يكتفي الإطار القانوني والتنظيمي بتحديد ولاية النظام، بل ينبغي أن يوضح أيضا المسائل المتعلقة بهيكل النظام وتشغيله، مثل: '1' الكيفية التي ستمارس بها الدولة ملكيته؛ '2' من سيمثل النظام (مثل وزارة أو وكالة وما إلى ذلك، وتعرّف أيضا باسم "كيانات الملكية") والهيئة الحكومية التي ستشرف عليه؛ '3' الأحكام والشروط العامة التي تنطبق على الاستثمار الحكومي؛ '4' العلاقة بين الدولة بوصفها مساهما ومجلس إدارة النظام وإدارته؛ '5' مصادر تمويل النظام.

117- وينبغي أن تحدد ولاية نظم ضمان الائتمان على الأقل قطاع (قطاعات) المنشآت الصغرى والمتوسطة التي يستهدفها النظام والخط الرئيسي (الخطوط الرئيسية) لنشاطها التجاري. وينبغي أن تكون الولاية واسعة بما يكفي لاستيعاب التطورات الدورية في القطاع المستهدف (القطاعات المستهدفة)، وأن تبين المستوى المطلوب من الكفاءة فيما يخص النظام. ومن أجل تقييم مدى استمرار صلاحية النظام بمرور الوقت، من المهم إنشاء آليات لاستعراضه بصفة دورية. وإضافة إلى توفير ضمانات الائتمان، قد تشمل الولاية خدمات أخرى، مثل توفير المعلومات والمساعدة التقنية والتدريب والمشورة.⁽¹⁹⁷⁾

118- ولضمان الاستقلالية الإدارية للنظم ومساءلتها لدى تنفيذ الولاية، من المهم فصل الرقابة الحكومية عن عمليات النظم اليومية (انظر الفقرة الفرعية '4' أعلاه).⁽¹⁹⁸⁾ ومن شأن ذلك أيضا أن ييسر عملية صنع القرار

(195) The World Bank and FIRST Initiative, 2015, Principles for Public Credit Guarantee Schemes for SMEs, p. 8

(196) المرجع نفسه.

(197) المرجع نفسه، الصفحة 15.

(198) المرجع نفسه، الصفحة 12.

على أساس الاعتبارات الاقتصادية والمالية، مع ضمان التوافق مع ولاية النظام وأهدافه السياسية.⁽¹⁹⁹⁾ ويجب أن ينص الإطار القانوني أو التنظيمي المنشئ للنظم على أن لديها تمويلا كافيا محددا وفقا لأهداف النظم السياسية وحجم الأعمال التي ينبغي لها توليدها كي تواصل الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية مع ضمان استدامتها المالية على المدى الطويل.⁽²⁰⁰⁾ وينبغي أن يحدد الإطار مسؤوليات الدولة (أو أي كيان ملكية آخر) فيما يتعلق بتوفير رأس المال الأولي أو الإعانات خلال فترة حياة النظم، وأن يوضح أن المعلومات المتعلقة بمصادر التمويل ينبغي أن تكون شفافة ومكتشفة للاطلاع العام.⁽²⁰¹⁾ وينبغي أن يحدد الإطار القانوني والتنظيمي أيضا معايير دنيا لكفاية رأس المال فيما يخص النظم.⁽²⁰²⁾

119- ويجوز للدولة أن تختار شريكا من القطاع الخاص للاستثمار في نظم ضمان الائتمان أو إنشاء تلك النظم في شراكة مع القطاع الخاص من أجل زيادة مصادر تمويل النظم للاستفادة من معرفة الأسواق المستهدفة أو الأخذ بممارسات الحوكمة الرشيدة على أساس تجربة القطاع الخاص.⁽²⁰³⁾ وفي حالات الملكية المختلطة تلك، تحتفظ الدولة في كثير من الأحيان بدرجة عالية من السيطرة على نظام ضمان الائتمان بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلا، من خلال مستثمرين مرتبطين بالحكومة، وغير ذلك من المؤسسات المملوكة للدولة) قد تمارسها على حساب الأقلية من المساهمين. ولذلك ينبغي أن يسند الإطار القانوني والتنظيمي مسؤولية واضحة عن حماية الحقوق الأساسية للمساهمين من الأقلية، وعن تعزيز مشاركتهم النشطة في عمليات الإدارة وصنع القرار الخاصة بالنظم.⁽²⁰⁴⁾

الأهلية

120- وفقا للمبادئ، ينبغي أن تعتمد النظم الكفوة على معايير أهلية واضحة وشفافة فيما يتعلق بالمقترضين والمقرضين والقروض. ففيما يتعلق بالمقترضين، من المهم توضيح ما إذا كان المقترض المؤهل يمكن أن يكون منشأة صغرى أو صغيرة أو متوسطة أو مالكا وحيدا وكذلك القطاع المستهدف الذي يعمل فيه. وفي حالة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، قد تشمل المعايير الإضافية الحجم والقطاع الفرعي وعمر المالك الوحيد. وفي بعض الدول، قد تشمل المتطلبات القانونية وجود صلة مع الولاية القضائية التي يوفر فيها الضمان، مثل المكان الذي تدار فيه المنشأة التجارية. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال جائحة كوفيد-19، وسّعت دول عديدة معايير الأهلية لتشمل صناعات أو أعمال تجارية محددة، بل وشركات كبيرة أيضا، تعمل في قطاعات استراتيجية.⁽²⁰⁵⁾

121- وتماشيا مع الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به، يمكن أن تضع نظم ضمان الائتمان برامج مخصصة للفئات الفرعية للشركات من قبيل الشركات الناشئة والمصنّرين وشركات التكنولوجيا المتقدمة، أو أن تستهدف مجموعات محددة من رواد الأعمال مثل النساء أو الشباب من أجل تشجيع ريادة الأعمال في تلك الشرائح. وفي المقابل، يجوز لنظم ضمان الائتمان أن تعد قائمة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير

(199) المرجع نفسه، الصفحة 16.

(200) المرجع نفسه، الصفحة 13.

(201) المرجع نفسه.

(202) المرجع نفسه.

(203) المرجع نفسه، الصفحة 14.

(204) المرجع نفسه.

IMF, Special Series on COVID-19, 2020, Legal Considerations on Public Guarantees Schemes Adopted in (205)
Response to the COVID-19 Crisis, p. 2

المؤهلة (على أساس ملفها الائتماني وسمعتها في السداد، على سبيل المثال)، أو قد تستبعد صراحة بعض القطاعات الفرعية من نطاق عملياتها.

122- وينبغي أيضا تحديد معايير أهلية المقرضين بوضوح، ربما على أساس مؤشرات موضوعية مثل اهتمامهم وقدرتهم على خدمة المنشآت التجارية الصغيرة وقدراتهم على إدارة المخاطر. (206) وكما لاحظ صندوق النقد الدولي، فإن المقرضين المؤهلين يشملون عادةً المصارف التجارية، ولكن لتلبية الحاجة إلى توفير السيولة بسرعة خلال جائحة كوفيد-19، أدرجت بعض الدول في فئة المقرضين الكيانات المالية غير المصرفية (مثل كيانات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات الدفع في إسبانيا). (207)

123- وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يوضح الإطار القانوني أو التنظيمي أنواع القروض المؤهلة للتغطية. (208) وفي هذا الصدد، من المستصوب إدراج كل من القروض المتعلقة بالنفقات التشغيلية (مثل المرتبات والإيجار والمرافق) والقروض المتعلقة بتمويل الاستثمار، لأن النوع الأول يساعد على الحفاظ على الوظائف في المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة المعرضة للإعسار بسبب عدم كفاية الائتمان القصير الأجل، ويساعد النوع الآخر على خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي الطويل الأجل. (209)

124- وأخيرا، ولتقليل مشاكل التدفق النقدي إلى أدنى حد أو تجنبها، يجوز للتشريع أن يضع حدا أقصى لحجم القرض المضمون بموجب نظام ضمان الائتمان. وخلال جائحة كوفيد-19، زادت دول كثيرة مؤقتا الحد الأقصى لحجم القروض باستخدام معايير مثل نوع المنشأة وحجمها، أو إيرادات المقترض. وفي بعض الدول، تسمح القوانين المنطبقة باستثناءات على أساس كل حالة على حدة في حالة مصلحة الأمن القومي، أو حماية الوظائف، أو أهمية المنشأة التجارية بالنسبة للاقتصاد الوطني. (210)

تقاسم المخاطر

125- يُعتبر تقاسم المخاطر عنصرا أساسيا لضمان نجاح نظام ضمان الائتمان، لأنه يحد من الخطر الأخلاقي الذي يتعرض له المقرضون والمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء، ويوفر حوافز لهاتين المجموعتين مما يضمن إبقاء معدلات التخلف عن السداد والمطالبة منخفضة قدر الإمكان. ويمكن للإطار القانوني والتنظيمي أن يوزع المخاطر على المقرضين من خلال نسبة التغطية، أي حصة القرض التي يضمنها نظام ضمان الائتمان. وكما لوحظ، يمكن أن يكون ارتفاع نسبة التغطية جذابا جدا للمقرضين، لأنهم سيحظون بالحماية من مخاطر الائتمان

(206) FIRST Initiative and The World Bank (الhashية 195 أعلاه)، الصفحة 18.

(207) IMF, Special Series on COVID-19 (الhashية 205 أعلاه)، الصفحة 2.

(208) تقدم نظم ضمان الائتمان عادة الضمانات من خلال طريقتين: الطريقة الفردية وطريقة الحافظة. وفي الطريقة الفردية، تقدم الضمانات على أساس كل قرض على حدة، ويقمّ نظام ضمان الائتمان جميع طلبات القروض ويختار تلك التي سيضمنها؛ وبذلك ثمة علاقة مباشرة بين المنشأة الصغيرة أو الصغيرة والمتوسطة ونظام ضمان الائتمان. وفي طريقة الحافظة، يتفاوض المقرضون ونظام ضمان الائتمان على معايير الحافظة مسبقا، ويمكن للمقرضين بعد ذلك إرفاق الضمان بالقرض دون استشارة النظام. وبذلك لا توجد علاقة مباشرة بين النظام والمنشأة الصغيرة أو الصغيرة والمتوسطة. وتلاحظ مبادئ البنك الدولي ومبادرة First أن اتباع نهج الحافظة قد يكون مفيدا في ترويج أنواع معينة من المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة - مثل الشركات الناشئة أو المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، بعض النظر عن المشروع المحدد المقدم. وقد وجدت دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2008 أن 14 في المائة فقط من النظم المدروسة، وعددها 76 نظاما، استخدمت نموذج الحافظة؛ واستخدم ما نسبته 9 في المائة من النظم مزيجا من نموذج مستوى القروض/النموذج الفردي ونموذج الحافظة (انظر T. Beck, L. Klapper, J.C. Mendoza, The Typology of Partial Credit Guarantee Funds around the World, The World Bank Development Research Group, November 2008).

(209) FIRST Initiative and The World Bank (الhashية 195 أعلاه)، الصفحتان 18 و 19.

(210) IMF, Special Series on COVID-19 (الhashية 205 أعلاه)، الصفحة 3.

وقد لا يكون لديهم حافز للمشاركة في أنشطة رصد سليمة، مما يؤدي إلى الإفراط في المخاطرة ومن ثم تعريض استدامة النظم للخطر.⁽²¹¹⁾ وفي المقابل، إذا لم يتحمل نظام ضمان الائتمان سوى حصة صغيرة من المخاطر، فإن المقرضين قد يتجاهلون النظام.⁽²¹²⁾ وعادة ما تدفع الاحتياجات السياسية قرار الدولة بشأن نسبة التغطية. فعلى سبيل المثال، استجابةً لشدة جائحة كوفيد-19، زادت بعض الدول النسبة إلى 100 في المائة في بعض الحالات (مثل المقرضين الضعفاء، بمن فيهم أصغر المنشآت التجارية).⁽²¹³⁾ وينبغي أن يشار بوضوح إلى نسبة التغطية في الاتفاقات التعاقدية المبرمة بين النظام والمقرضين، وينبغي أن توضح الاتفاقات أيضاً كيفية تقاسم الخسائر بين النظام والمقرضين.

126- وبما أن توزيع المخاطر بين نظام ضمان الائتمان والمقرضين يتأثر بأدوار ومسؤوليات المقرضين ونظام ضمان الائتمان، فمن المهم أن يحدد الإطار القانوني بوضوح تلك الأدوار والمسؤوليات. وينبغي له أن يوضح على وجه الخصوص أن قرارات الإقراض تستند إلى السلطة التقديرية المطلقة للمقرض والمعايير التي ينبغي أن تستند إليها تلك القرارات (مثل الجدارة الائتمانية للمقرضين؛ ومدى توافر القرض المضمون مع أعمال المقرض وشهية المخاطرة؛ وما إذا كان يمكن استخدام القروض المضمونة كضمان كضمان للحصول على تسهيلات المصرف المركزي المتعلقة بتوفير السيولة)، وأن نظام ضمان الائتمان مسؤول عن الموافقة على ضمانات محددة.⁽²¹⁴⁾

127- وقد تكون هناك مخاطر أخلاقية فيما يخص المقرضين من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أيضاً، لأنهم قد يقدمون معلومات مضللة أو لا يكشفون عن معلومات حساسة للمقرضين، وقد تساعد ممارسات تقاسم المخاطر على منع ذلك. وفي البلدان التي تنضم فيها نظم ضمان الائتمان بالكفاءة، فإن مطالبة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بتقديم ضمانات رهنية إحدى أكثر الممارسات استخداماً لأنها تثبت التزام المنشأة بالسداد. غير أن المتطلبات المفرطة فيما يتعلق بالضمانات الرهنية يمكن أن تحبط الغرض من الضمان، وينبغي أن يعمل نظام ضمان الائتمان مع المقرض لتحديد مستوى مناسب لشرط الضمانة الرهنية يحد من المخاطر الأخلاقية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من دون أن يثبط عزيمة تلك المنشآت عن التقدم بطلب للحصول على قروض.⁽²¹⁵⁾

الرسوم

128- عادةً ما تُحدد رسوم الضمان في الإطار القانوني أو التنظيمي لنظام ضمان الائتمان بدلاً من فرضها على أساس كل حالة على حدة، ويكون ذلك عادةً عن طريق الحصول على رسوم مقطوعة ثابتة أو متغيرة. وعند تحديد حجم الرسوم وهيكلها، يجب أن يكون هناك توازن بين أهداف برنامج الضمان واستدامته المالية. وينبغي أن تغطي الرسوم، إلى جانب الدخل الذي قد يجنيه نظام ضمان الائتمان من أنشطته الاستثمارية وأي إعانات حكومية، تكلفة العمليات والتكلفة المتوقعة لمخاطر الائتمان (أو المطالبات). وينبغي أن تكون سياسة التسعير شفافة، وينبغي أن تكون نظم ضمان الائتمان قادرة على تعديلها على أساس تاريخها في فقدان الائتمان

(211) المرجع نفسه، الصفحة 2.

(212) R. Ayadi and S. Gadi, Access by MSMEs to Finance in the Southern and Eastern Mediterranean: What role for credit guarantee schemes?, MedPro Technial Report, 2013, p. 11

(213) IMF, Special Series on COVID-19 (الhashية 205 أعلاه)، الصفحة 4.

(214) المرجع نفسه، الصفحة 4.

(215) FIRST Initiative and The World Bank (الhashية 195 أعلاه)، الصفحة 20.

وتطورات السوق،⁽²¹⁶⁾ وكذلك ظروف البلد المحددة. فعلى سبيل المثال، استجابةً للأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تضع بعض الدول حدوداً قصوى لمبالغ الرسوم التي يمكن تقاضيها أو تحظر فرض الرسوم.⁽²¹⁷⁾

التخلف عن السداد والمطالبة

129- ينبغي أن يوضح الإطار القانوني أو التنظيمي والترتيبات التعاقدية العلاقة القانونية بين نظام ضمان الائتمان والمقرض والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الظروف الدقيقة التي تدفع إلى تدخل النظام، مثل بدء إجراءات الإعسار ضد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو تأخر المنشأة عن سداد القرض.⁽²¹⁸⁾ وتتضمن إحدى الممارسات الشائعة في تحديد الحد الأدنى لفترة الانتظار الإلزامية قبل أن يتسنى تقديم المطالبة إلى نظام ضمان الائتمان بعد صرف القرض، وقد اقترح أن تحدّد أيضاً الفترة القصوى بعد الدفعة (الدفعات) غير المسددة وألا يكون ذلك مشروطاً ببدء إجراءات قانونية ضد المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة.⁽²¹⁹⁾

130- وكما يلاحظ صندوق النقد الدولي، تُعتبر الضمانات التي يصدرها نظام ضمان الائتمان في بعض الدول (إيطاليا والولايات المتحدة مثلاً) ضمانات مستقلة، حيث لا يرتبط التزام الضامن بالدين الأساسي. وفي بلدان أخرى (مثل فرنسا وهولندا)، يتحمل نظام ضمان الائتمان مسؤولية تابعة حيث يتوقف إنفاذ الضمان و/أو سريانه على إنفاذ الدين الرئيسي و/أو سريانه، وإن أمكن أن يسدّد نظام ضمان الائتمان دفعة مؤقتة إلى المقرض على أساس الخسائر المتوقعة بعد التخلف عن السداد. وإذا كان إنفاذ المقرضين للضمانات مرتبطاً بحدوث "خسائر"، فسيلازم توضيح التوقيت الذي تُعتبر فيه تلك الخسائر قائمة ويتحملها المقرضون، وكيفية ذلك.⁽²²⁰⁾ غير أنه سيكون من المستصوب أن يستكشف المقرضون، قبل تقديم مطالباتهم، حلولاً بديلة استباقية، بما في ذلك إعادة جدولة القروض، لتلقي مدفوعات من المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة.⁽²²¹⁾

131- وينبغي تسوية إجراءات دفع الضمان بطريقة واضحة وشفافة لتجنب المنازعات المكلفة بين المقرض ونظام ضمان الائتمان. وينبغي أن تنص الاتفاقات التعاقدية المبرمة بين النظام والمقرض بوضوح على الشروط التي تكون المطالبة مقبولة في ظلها، والحد الأقصى للفائدة غير المدفوعة التي يغطيها الضمان، والحد الزمني لتسوية المطالبات. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي أن يكون رفض المطالبة مقترناً بشرح خطي مفصل.⁽²²²⁾

132- وأخيراً، ينبغي أن يحدد الإطار القانوني والتنظيمي حقوق نظام ضمان الائتمان بمجرد أن يدفع الضمان، وأن ينشئ عملية واضحة وكفوءة لاسترداد الخسارة بعد المطالبة.⁽²²³⁾ ويقوم المبدأ القانوني العام على أن النظام يحق له المطالبة بالمبلغ المدفوع من المقرض (الحلول القانوني). وفي هذا الصدد، من المهم أن يكون الحلول محل الدائن فيما يخص القرض موثقاً وقابلًا للإنفاذ قانوناً. غير أنه من أجل تحسين الكفاءة، قد يحدد الاتفاق

(216) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(217) IMF, Special Series on COVID-19 (الحاشية 205 أعلاه)، الصفحة 3.

(218) Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH (GIZ), SMEs' Credit Guarantee Schemes in Developing and Emerging Economies: Reflections, Setting-up Principles, Quality Standards, 2014, p. 59.

(219) FIRST Initiative and The World Bank (الحاشية 195 أعلاه)، الصفحة 22.

(220) IMF, Special Series on COVID-19 (الحاشية 205 أعلاه)، الصفحة 5.

(221) FIRST Initiative and The World Bank (الحاشية 195 أعلاه)، الصفحة 22.

(222) المرجع نفسه.

(223) المرجع نفسه.

التعاقد ما إذا كان المقرض أو نظام ضمان الائتمان مسؤولاً عن استرداد الدين من المقرض. ففي بعض الدول (شيلي مثلاً)، يُطلب من المقرض أن يتصرف كوكيل لنظام ضمان الائتمان أثناء مرحلة الإنفاذ.⁽²²⁴⁾

هاء - إعداد التقارير الائتمانية

133- بوجه عام، يصطدم حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان بعدم وجود معلومات كافية لتقييم جدارتها الائتمانية وقدرتها على سداد ديونها. ومما يفاقم مشاكل عدم تناسق المعلومات الافتقار إلى بنية تحتية مالية داعمة لإتاحة هذه المعلومات. ويُعرف جمع المعلومات المالية عن المقرضين المحتملين وتوزيعها باسم "التقارير الائتمانية". وتتيح هذه الخدمة للممولين معرفة المزيد عن خصائص المقرضين، وسلوكهم السابق، وسجلهم التاريخي فيما يتعلق بالسداد، ومخاطرهم الائتمانية الحالية. وتيسر التقارير الائتمانية الحصول على الائتمان لأنها يمكن أن تقلل من تكلفة قيام الممولين بتدابير الحرص الواجب. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 إلى أن إطلاق خدمة الإبلاغ الائتماني في كينيا ساعد على خفض أسعار الفائدة والضمانات الرهنية ومعدلات التخلف عن السداد فيما يخص القروض في المصارف التجارية.⁽²²⁵⁾

134- وتشكل مكاتب الائتمان وسجلات الائتمان النوعين الرئيسيين من الجهات المقدمة لخدمات إعداد التقارير الائتمانية. وعادةً ما تكون مكاتب الائتمان عبارة عن شركات مملوكة للقطاع الخاص ويديرها هذا القطاع، تلي في العادة احتياجات الممولين من المعلومات. وسجلات الائتمان عبارة عن كيانات عامة تكون بياناتها موجّهة للاستخدام من جانب واضعي السياسات والجهات التنظيمية وغيرها من السلطات والكيانات العامة. وفي كلتا الحالتين، تتمحور الخدمة حول قواعد بيانات المعلومات عن المدينين وتدفقات المعلومات، مما قد يثير مسائل إجرائية وتكنولوجية وقانونية مماثلة فيما يتعلق بجمع البيانات ومعالجتها، ونوعيتها وحمايتها، ووصول المستخدمين إلى المعلومات، وكذلك الجهات موضوع البيانات (أي الأفراد أو الكيانات التجارية التي تشير إليها البيانات).⁽²²⁶⁾

135- وكما لاحظت اللجنة الدولية المعنية بتقارير الائتمان، فإن معالجة المسائل المذكورة في الفقرة أعلاه تتطلب إطاراً تنظيمياً وقانونياً يتسم بكونه واضحاً وقابلًا للتنبؤ وغير تمييزي ومتناسباً وداعماً للجهات موضوع البيانات وحقوقها، وينبغي أن يشمل أيضاً آليات فعالة لتسوية المنازعات قضائياً أو خارج نطاق القضاء.⁽²²⁷⁾ وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة كذلك افتقار العديد من الدول إلى قوانين محددة تتناول الإبلاغ عن الائتمان التجاري، على عكس الإطار القانوني الأكثر تطوراً وتحديداً للإبلاغ عن الائتمان الاستهلاكي. وقد لا تنطبق القوانين التي تحمي حقوق المستهلك بالضرورة على الإبلاغ عن الائتمان التجاري، لأن الشواغل المتعلقة بالإبلاغ عن الائتمان التجاري قد تكون مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتضمن المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر المعاملات التجارية عموماً بيانات تتعلق بالدفع والأداء المالي أكثر بكثير مما هو مطلوب بالنسبة إلىفرادى المستهلكين.⁽²²⁸⁾ وعلاوة على ذلك، قد تكون حماية خصوصية الجهات موضوع البيانات أقل أهمية في حالة معلومات الائتمان التجاري، وقد لا تنطبق اللوائح الأساسية على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽²²⁹⁾ وفي هذا الصدد، تلاحظ منظمة التعاون والتنمية

(224) IMF, Special Series on COVID-19 (الحاشية 205 أعلاه)، الصفحة 5.

(225) World Bank Group, Doing Business 2020, p. 48.

(226) World Bank, General Principles for Credit Reporting, 2011, p. 7.

(227) financing SME World Bank, ICCR, Facilitating (الحاشية 10 أعلاه)، الصفحة 19.

(228) World Bank, General Principles (الحاشية 226 أعلاه)، الصفحة 13.

(229) financing SME World Bank, ICCR, Facilitating (الحاشية 10 أعلاه)، الصفحة 20.

في الميدان الاقتصادي أن قوانين الخصوصية المفرطة في الصرامة يمكن أن تحد من كمية المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، مما يعوق قدرة الممولين على تحديد المقترضين ذوي الجودة الأعلى.⁽²³⁰⁾

136- وبغية تيسير تنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة تحديدا بنظم الإبلاغ الائتماني للمنشآت التجارية الصغيرة، أعدت اللجنة الدولية المعنية بتقارير الائتمان في عام 2014 توجيهات مخصصة تستند إلى المبادئ العامة للإبلاغ الائتماني (المبادئ العامة) للبنك الدولي لعام 2011 التي لها نطاق أوسع. ويستند هذا القسم إلى حد كبير إلى هذين المنشورين، ويناقش الجوانب الرئيسية لتيسير تدفق المعلومات عبر نظام الإبلاغ الائتماني وضمان أدائه الفعال.

التزامات الإبلاغ

137- لا يبدو أن ثمة متطلبات موحدة في جميع الدول لكي تقدم المنشآت التجارية الصغيرة معلومات مالية إلى الهيئات العامة وغيرها من الكيانات. وفي العديد من الدول، لا توجد التزامات بالإبلاغ، وفي دول أخرى، لا تكفي المعلومات المطلوبة في كثير من الأحيان لإجراء تقييم قوي للجدارة الائتمانية للمنشأة التجارية لأن بعض الدول تعتمد سياسات للحد من التزامات الإبلاغ بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي حين أن هذا قد يسهم في تكوين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ونموها لأنه يقلل من بعض الأعباء الإدارية التي تواجهها، فإنه لا ييسر الإبلاغ عن الائتمان ومن ثم الحصول على الائتمان. وعلاوة على ذلك، عندما لا تكون على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التزامات بالإبلاغ المالي، قد لا يكون دأبها على استعداد لتبادل معلومات مفصلة عن الأداء الائتماني بشأنها، لأن تلك المعلومات قد تشمل بيانات مالية أساسية يمكن اعتبارها حساسة. ولذلك من المهم وضع إطار قانوني أو تنظيمي يوفر إرشادات واضحة بشأن هذه المسألة.⁽²³¹⁾

138- وبالمثل، ينبغي أن يكون لدى الدول قوانين تحدد نوع المعلومات والبيانات التجارية المطلوبة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي ينبغي اعتبارها سرية ولا تخضع للإبلاغ. ويساور عدة منشآت منها القلق من أن الكشف عن البيانات المالية وغيرها من البيانات المتصلة بالأعمال التجارية قد يعوق قدرتها على المنافسة، لأنه سيسمح للمنافسين بالاطلاع على معلومات حساسة. وينبغي أن توازن هذه القوانين بين حق المنشآت في حماية درابنتها الفنية وحق دائئها في جمع البيانات المتعلقة بالائتمان وتحليلها وتوزيعها.⁽²³²⁾

دمج المعلومات المتاحة في سجلات الهيئات العمومية

139- تتمثل أكثر مصادر البيانات شيوعاً، وهي عادةً المصدر الوحيد فيما يخص سجلات الائتمان التي تتولى الإبلاغ عن الائتمان التجاري، في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة للتنظيم التي يشترط القانون أو اللوائح التنظيمية عادةً أن تقدم المعلومات التي يحتاجها السجل. وقد يختلف هذا الأمر في حالة مكاتب الائتمان، حيث يبدو أنه لا توجد قوانين تفرض الكشف عن المعلومات لمكاتب الائتمان. ولذلك، قد تقدم بعض المصارف معلومات إلى مكاتب الائتمان على أساس طوعي، والبعض الآخر قد يفعل ذلك على أساس محدود فقط (على سبيل المثال، عدم السماح لمكتب الائتمان بالكشف عن اسم المصرف أو تفاصيل القرض)، والبعض الثالث قد يرفض تبادل المعلومات بسبب التزامات السرية المصرفية.⁽²³³⁾

(230) OECD, Discussion Paper on Credit Information Sharing, p. 12.

(231) financing SME World Bank, ICCR, Facilitating (الحاشية 10 أعلاه)، الصفحة 20.

(232) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(233) المرجع نفسه، الصفحة 18.

140- ويمكن أن تشمل مصادر البيانات والمعلومات الأخرى الكيانات التجارية مثل شركات العملة والتأجير والمؤسسات المالية غير المصرفية، على الرغم من أن غالبية هذه الكيانات لا يبدو أنها تتبادل المعلومات مع مكاتب الائتمان. وبالمثل، لا يبدو أن الدائنين التجاريين أيضا يقدمون البيانات بالقدر المتوقع.⁽²³⁴⁾ وعلاوة على ذلك، لا تجمع سجلات الائتمان البيانات من الدائنين التجاريين، كما أن الدائنين التجاريين لا يمكنهم أن يستخدموا البيانات الواردة في سجلات الائتمان لأنها مخصصة أساسا لاستخدام المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة التنظيمية.⁽²³⁵⁾

141- ومن أجل التعويض عن ندرة المعلومات الواردة من المصادر المذكورة أعلاه أو عدم كفايتها (انظر الفقرتين 139 و140)، يعتمد مقدمو خدمات الإبلاغ الائتماني (سواء كانت سجلات الائتمان أو مكاتب الائتمان) على معلومات من مصادر القطاع العام قد تشمل، من بين أمور أخرى، بيانات تحديد الهوية الرسمية للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، والبيانات التي تسهم في تحديد سلوك تلك المنشآت (مثل معلومات الإفلاس من المحاكم)، والمعلومات المالية.⁽²³⁶⁾ غير أن الوصول إلى تلك المعلومات قد يكون صعبا بسبب مسائل قانونية وعملية. أولا، قد لا يكون لدى جميع الدول قوانين أو لوائح تيسر الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العمومية. وعلاوة على ذلك، قد تُعتبر البيانات التي تحتفظ بها الهيئة العمومية، بعضها أو كلها، سرية في بعض الحالات، وقد يكون الوصول إليها مقيدا.⁽²³⁷⁾ ومن ناحية أخرى، قد لا توضح القوانين أو اللوائح القائمة ما إذا كان يجوز للكيانات أو الأفراد عدا الجهات موضوع البيانات الاطلاع على البيانات التي تحتفظ بها الهيئات العمومية وإعادة استخدامها لأغراض تجارية. وأخيرا، قد لا تتطلب القوانين أو اللوائح أساسا أن تتيح الهيئات العمومية الاطلاع على ما تحتفظ به من بيانات. وإضافة إلى عدم كفاية الإطار القانوني أو التنظيمي، قد تؤثر العوائق العملية أيضا على جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تفقر الهيئات العمومية إلى الموارد البشرية والمالية الكافية للحفاظ على البيانات المخزنة في سجلاتها في حالة محدثة قدر الإمكان، مما يؤدي إلى الحصول على بيانات قديمة وقليلة الاستخدام لأغراض الإبلاغ عن الائتمان.⁽²³⁸⁾

جودة البيانات

142- تشكل الجودة العالية للبيانات حجر الزاوية في نظام فعال للإبلاغ عن الائتمان: فهي تعني أن البيانات ذات الصلة والدقيقة والجيدة التوقيت والكافية، السلبية والإيجابية على السواء، تُجمع على أساس منهجي من مصادر موثوقة ومناسبة ومتاحة، ويُحتفظ بها لفترة زمنية كافية.⁽²³⁹⁾ ويمكن أن تؤدي البيانات غير الدقيقة إلى رفض القروض دون مبرر، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وغير ذلك من العواقب غير المرغوب فيها بالنسبة للمدينين ومقدمي البيانات (مثل المصارف والمؤسسات المالية) ومقدمي خدمات الإبلاغ عن الائتمان. وتتوقف دقة البيانات على كيفية جمعها، وهو ما يكون عادةً من خلال القروض والعقود (انظر الفقرة 139 أعلاه)، والكيفية التي يقوم

(234) في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يقدّر أن أقل من 50 في المائة من موردي التعاملات فيما بين المنشآت التجارية يتبادلون معلومات الائتمان التجاري مع شركات المعلومات الائتمانية التجارية. انظر المرجع السابق.

(235) المرجع نفسه.

(236) المرجع نفسه، الصفحة 19.

(237) المرجع نفسه.

(238) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(239) انظر المبدأ العام 1 في World Bank, General Principles (الحاشية 226 أعلاه)، الصفحة 25.

بها مقدمو خدمات الإبلاغ الائتماني بمعالجة البيانات الأولية التي يتلقاها مقدمو البيانات من أجل تحويلها إلى المنتجات النهائية التي سيطَّلَع عليها المستخدمون.⁽²⁴⁰⁾

143- ولضمان الجودة العالية للبيانات، ينبغي أن يحدد الإطار القانوني والتنظيمي الأغراض التي يجوز جمع البيانات من أجلها، والظروف التي يمكن استخدامها فيها، والجودة والدقة المطلوبتين، وحسن التوقيت.⁽²⁴¹⁾ كما ينبغي أيضا تحديد أي حدود تتعلق بجمع البيانات، مثل تلك القائمة على العرق ونوع الجنس، وما إلى ذلك، وأي حدود زمنية يجوز خلالها الاحتفاظ بالبيانات.⁽²⁴²⁾ وينبغي أن تنطبق هذه الشروط على كل من مقدمي البيانات ومقدمي خدمات الإبلاغ الائتماني. كما يتطلب جمع بيانات عالية الجودة من الجهات موضوع البيانات تقديم معلومات دقيقة وصادقة عند التواصل مع مقدمي البيانات (مثل المصارف والمؤسسات المالية والشركات التجارية). ولذلك ينبغي أن يشترط القانون على مقدمي البيانات الحصول على موافقة الجهات موضوع البيانات على جمع بياناتهم وتخزينها وتوزيعها.⁽²⁴³⁾

144- ولضمان دقة وموثوقية البيانات التي جُمِعت، ينبغي أن يكون للجهات موضوع البيانات الحق في الوصول إلى بياناتهم الخاصة من أجل تصحيحها أو تحديثها أو الاعتراض على دقتها واكتمالها وتأمين التحقيق في تلك الشكاوى وتصحيح أي أخطاء.⁽²⁴⁴⁾ ولذلك، ينبغي أن ينص الإطار القانوني والتنظيمي على ضرورة أن يتبنى مقدمو خدمات الإبلاغ الائتماني ومقدمو البيانات إجراءات وأدوات واضحة وفعالة وبمبسطة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالأخطاء في المعلومات المخزنة وحلها.⁽²⁴⁵⁾

145- وأخيرا، يمكن للتكنولوجيا أيضا أن تؤدي دورا مهما في الحفاظ على الجودة العالية للمعلومات، نظرا لأن أحدث وسائل تخزين التقارير الائتمانية والوصول إليها هي من خلال قواعد البيانات ونقل البيانات إلكترونيا عبر الإنترنت. وفي حين أن هذا الموضوع يتعلق أساسا بتشغيل التكنولوجيا المستخدمة وسلامتها وموثوقيتها التقنية، ينبغي مع ذلك إرساء إطار قانوني فعال يراعي المستوى المناسب من الضمانات الأمنية اللازمة لحماية البيانات. فعلى سبيل المثال، تقترح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تؤخذ في الاعتبار سلسلة المعايير الدولية "الأيزو 27000" (ISO17799) التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والتي تحدد النظم والعمليات والبنية التحتية والضوابط اللازمة لحماية البيانات من التهديدات، بما في ذلك السرقة والإتلاف.⁽²⁴⁶⁾ ويمكن استكشاف استخدام تكنولوجيا الحسابات الموزعة (مثل تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين") في هذا السياق نظرا لأن هذه التقنية تحتوي على عدة سمات متصلة تتوافق بشكل جيد مع متطلبات أمن البيانات المخزنة وسلامتها.⁽²⁴⁷⁾

(240) World Bank, General Principles (الhashية 226 أعلاه)، الصفحة 26.

(241) Credit Information Sharing on OECD, Discussion Paper (الhashية 230 أعلاه)، الصفحة 12.

(242) World Bank, General Principles (الhashية 226 أعلاه)، الصفحة 37.

(243) المرجع نفسه، الصفحة 41.

(244) Credit Information Sharing on OECD, Discussion Paper (الhashية 230 أعلاه)، الصفحة 12.

(245) World Bank, General Principles (الhashية 226 أعلاه)، الصفحة 37.

(246) Credit Information Sharing on OECD, Discussion Paper (الhashية 230 أعلاه)، الصفحات 10-12.

(247) تشمل هذه السمات '1' مقاومة التلاعب؛ '2' عملية كشف التلاعب للتحقق المستقل من البيانات؛ '3' بنية نظام موزع ومتكرر؛

'4' شبكة من العقد غير المتجانسة. World Bank Group (الhashية 139 أعلاه)، الصفحة 17.

البيانات البديلة

146- في السنوات الأخيرة، اكتسب استخدام البيانات البديلة، التي تعرّفها الشراكة العالمية للشمول المالي بأنها بيانات يولدها التوسع في استخدام الأدوات ونظم المعلومات الرقمية،⁽²⁴⁸⁾ أهمية متزايدة في الإبلاغ الائتماني. وقد تشمل تلك البيانات المعاملات المصرفية عبر الإنترنت، والمدفوعات الرقمية، ومدفوعات المرافق المؤتمتة، وكذلك البيانات المنشأة خارج النظام المالي. فعلى سبيل المثال، عند قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو عملائها باستخدام الخدمات السحابية، أو تصفح الإنترنت، أو استخدام الهواتف المحمولة، أو الانخراط في وسائل التواصل الاجتماعي، أو استخدام منصات التجارة الإلكترونية، أو شحن الطرود، أو إدارة المستحقات أو المدفوعات، أو حفظ السجلات عبر الإنترنت، فإن ذلك يفضي إلى بصمات رقمية.⁽²⁴⁹⁾

147- وأشير⁽²⁵⁰⁾ إلى أن استخدام بيانات بديلة لتعزيز الإبلاغ عن الائتمان يمكن أن يمثل فرصة كبيرة لتوسيع نطاق حصول المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة على التمويل، ولا سيما فيما يخص المنشآت الصغيرة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي التي تفتقر إلى ملف ائتماني أو يتسم ملفها الائتماني بالضعف الشديد.⁽²⁵¹⁾ غير أن غياب بيئة قانونية وتنظيمية داعمة يعرقل الاستخدام الفعال للبيانات البديلة لأنه قد يؤدي إلى عدم دقة البيانات؛ واستخدام بيانات تستند إلى موافقة غير مطلعة وتعرض بشدة للمخاطر السيبرانية. فعلى سبيل المثال، يستخدم مقدمو التقارير الائتمانية بيانات وسائل التواصل الاجتماعي دون موافقة الجهة موضوع البيانات، مما يعرض مقدمي التقارير الائتمانية لمخاطر قانونية محتملة لأن تلك البيانات عادة ما لا تُجمع ويوافق على استخدامها لأغراض الإبلاغ الائتماني. كما أن استخدام البيانات البديلة عرضة لخطر تعرّض الجهة موضوع البيانات للتمييز لأن بعض سمات البيانات التي يتم جمعها، بما في ذلك العرق واللون والجنس والحالة الاجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى ممارسات تمييزية في مجال إعطاء الدرجات إذا لم تُرصد.⁽²⁵²⁾

148- ولمعالجة الشواغل المذكورة أعلاه، توصي الشراكة العالمية للشمول المالي واللجنة الدولية المعنية بتقارير الائتمان بأن "توضح القوانين أو اللوائح الوطنية كيفية الحصول على البيانات البديلة ومعالجتها، مع مراعاة المعايير الدولية للخصوصية وحماية البيانات".⁽²⁵³⁾ وقد ينطوي ذلك على تحديث ومواءمة قوانين الخصوصية و/أو القوانين التي تتطلب موافقة المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة على جمع البيانات واستخدامها؛ وضمان معايير دقة البيانات البديلة التي تم جمعها وموثوقيتها؛ والاعتراف بحق الجهات موضوع البيانات في الاعتراض على معالجة معلوماتهم أو في تصحيح البيانات أو طلب حذفها عند الاقتضاء؛ وتجنب الممارسات التمييزية في استخدام البيانات البديلة.

GPFI, Use of Alternative Data to Enhance Credit Reporting to Enable Access to Digital Financial Services by (248)

Individuals and SMEs operating in the Informal Economy, Guidance Note prepared by the International

Committee on Credit Reporting, 2018, p. 14

العشرين والبلدان غير الأطراف في مجموعة العشرين المهمة وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين للمضي قدماً في العمل بشأن الشمول المالي، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين للشمول المالي، التي أقرت في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في سول في 10 كانون الأول/ديسمبر 2010. لمزيد من المعلومات، انظر الموقع: <https://www.gpfi.org>.

(249) المرجع نفسه، الصفحة 12.

(250) المرجع نفسه.

(251) المرجع نفسه، الصفحة 5.

(252) المرجع نفسه، الصفحة 6.

(253) المرجع نفسه، الصفحة 18 [التوصية السياساتية 1].

149- كما يشير التدفق الدولي للبيانات البديلة مسائل تتعلق بكيفية التعامل مع البيانات في مختلف الولايات القضائية. فقد تكون هناك اختلافات في البيانات المحددة التي يجمعها مقدمو خدمات الإبلاغ الائتماني، أو صعوبة في تحديد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان المختلفة بسبب نظم تحديد الهوية غير المتسقة أو غير الموحدة واختلاف نظم الإنفاذ أو آليات التعويض فيما يتعلق بتلك المنشآت، وخصوصاً عندما تخزن البيانات البديلة في السحابة أو تستند إلى بيانات غير منظمة مثل رسائل البريد الإلكتروني أو المواقع على شبكة الإنترنت أو محتوى الوسائط المتعددة. ولذلك توصي الشراكة العالمية للشمول المالي واللجنة الدولية المعنية بتقارير الائتمان بأن تتولى الدول، بالتعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة، تنسيق مختلف جوانب نظمها القانونية المنطبقة على تدفق البيانات عبر الحدود، مثل حقوق المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وآليات تسوية المنازعات والمساءلة عن أخطاء البيانات وتدابير أمن البيانات.⁽²⁵⁴⁾ وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تنظر في اعتماد معرّف عالمي فريد للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يبيّن تبادل البيانات عبر الحدود.⁽²⁵⁵⁾

الوصول إلى خدمات إعداد التقارير الائتمانية

150- ينبغي أن تتوفر لجميع المستخدمين المهمين (مثل ممالي المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحاليين والمحتملين) إمكانية الوصول السهل وفي الوقت المناسب إلى بيانات تلك المنشآت. ومن شأن ذلك تيسير تقييم الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت وتحسين فرص حصولها على الائتمان. وكما لاحظ البنك الدولي، ينبغي أن يكفل الإطار القانوني والتنظيمي أن يستجيب الوصول إلى البيانات لقواعد محايدة بصرف النظر عن طبيعة المشاركين.⁽²⁵⁶⁾ فعلى سبيل المثال، ينبغي لمقدمي خدمات السجل الائتماني عدم فرض شروط (مثل رسوم الوصول أو الوصول إلى معلومات معينة فقط) تحايي مجموعات معينة من المستخدمين دون مبرر.⁽²⁵⁷⁾ ومع ذلك، قد تكون هناك استثناءات لمبدأ عدم التمييز بسبب غرض مقدم خدمة الإبلاغ الائتماني. فعلى سبيل المثال، تشترط بعض سجلات الائتمان التي أنشئت لدعم الإشراف المصرفي وتحسين توافر ونوعية بيانات الائتمان لفائدة الوسطاء الخاضعين للإشراف الحصول على البيانات من المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم، وتوفير إمكانية الوصول لتلك المؤسسات دون غيرها.⁽²⁵⁸⁾

تسوية المنازعات

151- كما ذكر أعلاه (انظر الفقرة 144)، قد تنشأ منازعات بين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومزودي خدمة الإبلاغ الائتماني (أو مزودي البيانات) بسبب البيانات غير الدقيقة أو سوء استخدامها أو القرارات السلبية المتخذة بشأن منشأة صغرى أو صغيرة أو متوسطة استناداً إلى البيانات. وتُعتبر الآليات التي تسمح للمنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة بتصحيح الأخطاء أو القرارات أو حذف بعض البيانات، وكذلك المطالبة بالتعويض عن أي ضرر متكبّد ضرورية لحماية المنشأة التجارية.

152- وينبغي ألا يعتمد نظام الإبلاغ الائتماني الكفؤ على الآليات القضائية لحل المنازعات مع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضاً أساليب أخرى للانتصاف أسرع وأقل اتساماً

(254) المرجع نفسه، الصفحة 26.

(255) المرجع نفسه.

(256) World Bank, General Principles (الhashية 226 أعلاه)، الصفحة 35.

(257) المرجع نفسه، الصفحة 42.

(258) المرجع نفسه، الصفحة 35.

بالتطابق الرسمي وأقل تكلفة.⁽²⁵⁹⁾ وفي بعض الدول، تتطلب القوانين المنطبقة من مقدمي خدمات الإبلاغ عن الائتمان إنشاء آليات داخلية لتسوية المنازعات كخطوة أولى لمعالجة مطالبات المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة. وينبغي أن يكون الوصول إلى تلك الآليات سهلاً، مع تحديد مواعيد نهائية محددة وتوفير إرشادات واضحة للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة بشأن كيفية الاعتراض على أي خطأ.⁽²⁶⁰⁾ وإذا تعذر حل النزاع من خلال تلك الآليات الداخلية، ينبغي أن تكون المنشأة الصغيرة أو الصغيرة أو المتوسطة قادرة على التماس الإنصاف في المحكمة أو من خلال آليات بديلة مناسبة لتسوية المنازعات (مثل التحكيم والوساطة وإنشاء سلطة إشرافية) يمكن أن تعمل بأقل المتطلبات الإجرائية مع ضمان الحياد والفعالية.⁽²⁶¹⁾ وتجدر الإشارة إلى أن تحديد الأضرار الناجمة عن أخطاء في البيانات المحتفظ بها في سجل الائتمان أو عدم دقتها وما ينتج عن ذلك من تعويض قد يكون أمراً صعباً من الناحية العملية، ويمكن للقانون أو اللوائح تقديم إرشادات بشأن هذه المسألة.⁽²⁶²⁾

واو - الضمانات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت الصغيرة والصغيرة

153- نظراً لعدم التوازن في الحجم بين كبار الممولين والمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، كثيراً ما يُعرض على تلك المنشآت، ولا سيما المنشآت الصغيرة والصغيرة، عقود للمعاملات المالية على أساس "القبول أو الرفض"، بمعنى أن قدرتها على المساومة تكون محدودة أو معدومة للتفاوض بشأن شروط تلك العقود وأحكامها.⁽²⁶³⁾ وعلاوة على ذلك، فإن أنواعاً معينة من العقود، مثل عقود بطاقات الائتمان، لا تكون عادةً مكيفة بحيث تلبي احتياجاتفرادى المستهلكين، بما في ذلك المنشآت الصغيرة التي تعامل في عدة دول بنفس الطريقة التي يعامل بها المستهلكون الأفراد لأنها تواجه نفس المسائل.⁽²⁶⁴⁾ وقد يتوقف قبول المنشآت التجارية الصغيرة لهذه الشروط التعاقدية الموحدة أيضاً على طبيعة المنافسة في سوق ائتمان معينة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المنشآت التجارية الصغيرة لديها قوة مساومة غير متكافئة، فإن العديد من المنشآت الصغيرة والصغيرة قد يفتش على أفضل سعر فائدة متاح، ولكن القليل منها قد يفتش على شروط تعاقدية أفضل، حيث إن الشروط قد تكون موحدة بالكامل.

154- ومن الممارسات المتبعة حالياً ترجيح الشروط الإجرائية (على سبيل المثال، القيود المفروضة على السحوبات والسداد، والأساليب التي يتم بموجبها إخطار المقرض بالتغييرات، وكيفية ومكان حل المنازعات) والشروط الموضوعية (مثل مستوى سعر الفائدة بعد التخلف عن السداد ("التقصير")، وكذلك الطريقة التي يعرّف بها "التقصير") في عقد التمويل لصالح الممولين. وكما لوحظ، فإن الممولين هم "اللاعبون المتكررون" ولديهم القدرة التفاوضية الأكبر. وعلاوة على ذلك، يسهم استخدام العقود الموحدة في خفض تكاليف معاملاتهم؛ ومن شأن التفاوض وأي تغيير ناتج عنه في العقد الموحد أن يؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات التي قد لا يعتبرها الممول اقتصادية.⁽²⁶⁵⁾

(259) المرجع نفسه، الصفحة 38.

(260) المرجع نفسه، الصفحة 45.

(261) المرجع نفسه.

(262) المرجع نفسه، الصفحة 22.

(263) Australian Security and Investment Commission (ASIC), Report 565, Unfair contract terms and small business

loans, 2018, p. 4. متاح في: [https://smallbusinessmajority.org/sites/default/files/research-reports/121217-Small-](https://smallbusinessmajority.org/sites/default/files/research-reports/121217-Small-Business-Access-To-Capital-Poll.pdf)

[Business-Access-To-Capital-Poll.pdf](https://smallbusinessmajority.org/sites/default/files/research-reports/121217-Small-Business-Access-To-Capital-Poll.pdf)

(264) World Bank, Good Practices for Financial Consumer Protection, 2017 edition, p. 4

(265) L. Gullifer, I. Tirado, A global tug of war: a topography of micro-business financing, 2017, pp. 12–13

155- ولضمان معاملة المنشآت التجارية الصغرى والصغيرة معاملة عادلة وتقديم المنتجات والخدمات في ظروف ملائمة لها، ينبغي للدول أن تتنظر في الحد من أي خطر يتمثل في استغلال الممولين مركزهم المهيمن. وقد يحدث ذلك بسهولة، لأن العديد من المنشآت التجارية الصغرى والصغيرة قد لا تكون قادرة على تحديد أو فهم الشروط التعاقدية الضارة المحتملة فهما كاملا،⁽²⁶⁶⁾ وهو ما يرجع جزئيا إلى أن البنود غالبا ما تكون مطبوعة بأحرف صغيرة ومكتوبة بلغة فنية ومعقدة، وجزئيا إلى أن العديد من المنشآت الصغرى والصغيرة كثيرا ما تكون معرفتها المالية ضئيلة أو معدومة. كما أن لحماية تلك المنشآت التجارية من الشروط والممارسات التعاقدية المجحفة أهمية خاصة في عصر يتسم بزيادة الإقراض الرقمي عبر الإنترنت، نظرا للسرعة التي تُبرَم بها العقود إلكترونيا، وكثيرا ما يكون ذلك دون مراجعة مسبقة أو كافية لشروطها وأحكامها.⁽²⁶⁷⁾ وقد خلصت دراسة استقصائية أجرتها منظمة وطنية للمنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة إلى أن 74 في المائة من المجبيين يشعرون بضرورة تنظيم الإقراض عبر الإنترنت لضمان حماية المنشآت التجارية الصغيرة من الممارسات المفترسة على الإنترنت.⁽²⁶⁸⁾

156- ومن أجل التصدي للممارسات التعاقدية المجحفة، اعتمدت عدة دول قوانين أو لوائح لحماية مستخدمي الخدمات المالية. ورغم أن الأطر موجهة أساسا إلىفرادى المستهلكين، فإنها تمتد في بعض الدول لتشمل أيضا المنشآت التجارية الصغرى والصغيرة. فعلى سبيل المثال، وسعت أستراليا نطاق النظام المتعلق بأحكام الشروط التعاقدية المجحفة المنطبق على المستهلكين بموجب قانون المستهلك الأسترالي ليشمل العقود الموحدة للمنشآت التجارية الصغيرة، بما في ذلك العقود في قطاع الخدمات المالية. ويحدد التشريع ماهية المنشأة التجارية الصغيرة، ويوضح المعايير التي يمكن بموجبها اعتبار أحد شروط العقد مجحفا. ويحدث ذلك عندما يكون الشرط: '1' مفضيا إلى خلل كبير في حقوق الطرفين والتزاماتهما الناشئة بموجب العقد؛ '2' غير ضروري بصورة معقولة لحماية المصالح المشروعة للطرف الذي سيستفيد من إدراجه؛ '3' مفضيا إلى ضرر مالي أو غير مالي (مثل التأخير) يلحق بالمنشأة التجارية الصغيرة إذا ما طُبق أو اعتمد عليه.⁽²⁶⁹⁾

157- وتشير الممارسات الجيدة المتعلقة بتوفير الحماية المالية للمستهلك التي وضعها البنك الدولي ("الممارسات الجيدة")⁽²⁷⁰⁾ إلى أن الإطار القانوني أو التنظيمي المناسب بشأن المعاملة التعاقدية العادلة ينبغي أن يحظر على الممولين استخدام أي شرط أو حكم مجحف في عقودهم الاستهلاكية، وأنه ينبغي أن تكون هذه الشروط أو الأحكام، إذا ما استخدمت، باطلة وغير قابلة للإنفاذ قانونا، وينبغي تفسير أي غموض في تفسير العقد لصالح العميل.⁽²⁷¹⁾ وفي هذا الصدد، لوحظ أن من الضروري عدم تقييم مدى عدالة أحد شروط العقد، لا سيما عندما يكون ذلك الشرط غير مالي، بصورة منفصلة وإنما في سياق شروط العقد الأخرى.⁽²⁷²⁾

(266) World Bank, General Principles (الحاشية 164 أعلاه)، الصفحة 34.

(267) المرجع نفسه.

(268) Small Business Majority, Opinion Poll Small Business Owners Concerned with Predatory Lending, Support More Regulation of Alternative Lenders, 2017. متاح في: <https://smallbusinessmajority.org/our-research/access-capital/small-business-owners-concerned-predatory-lending-support-more-regulation-alternative-lenders>

(269) Australian Security and Investment Commission (ASIC), Report 565, Unfair contract terms and small business loans, 2018, p. 8.

(270) الممارسات الجيدة المتعلقة بتوفير الحماية المالية للمستهلك عبارة عن مجموعة من الممارسات الجيدة التي تعتمد على المبادرات السياساتية والتشريعية والتنظيمية الناجحة في جميع أنحاء العالم وتعزز وتكمل وتوسع المبادئ والإرشادات الدولية في هذا الشأن - مثل المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن حماية المستهلك المالي. ويمكن أن تنطبق الممارسات الجيدة أيضا على المنشآت التجارية الصغرى والصغيرة لأن تلك المنشآت تواجه عادة نفس التحديات التي يواجهها فرادى المستهلكين وتتطلب نفس الحماية الأساسية.

(271) World Bank, General Principles (الحاشية 264 أعلاه)، الصفحة 34.

(272) tug of war L.Gullifer, I. Tirado, A global (الحاشية 265 أعلاه)، الصفحة 14.

158- وتقتضي المعاملة المنصفة تجاه المنشآت الصغرى والصغيرة أيضا أن يوضح الممول للمنشأة التجارية الصغيرة، أثناء عملية تكوين العقد، معنى الشروط التعاقدية، ولا سيما الشروط المالية مثل تلك المتعلقة بأسعار الفائدة، بطريقة مفهومة وقابلة للمقارنة مع الشروط التي يستخدمها الممولون الآخرون. ولتيسير المقارنة، قد تشترط الدول الكشف عن المعلومات في شكل محدد قد يتضمن أساليب موحدة لعرض الرسوم. وإضافة إلى ذلك، قد تشترط الدول أن يسمح الممولون بفترة تفكير قبل إبرام العقد، أو فترة لممارسة حق الانسحاب بعد إبرام العقد، أو بمزيج من الاثنين لضمان فهم المنشأة التجارية الصغيرة لشروط العقد فهما كاملا وتقييم عواقب تطبيقها. ويمكن للدول أيضا أن تحمي المنشآت التجارية الصغيرة بوضع حدود قصوى تشريعية لبعض المعدلات والرسوم المفروضة في العقد: فعلى سبيل المثال، وضعت ألمانيا وإسبانيا حدودا قصوى لبنود معدل التخلف عن السداد.⁽²⁷³⁾

159- وإضافة إلى الشروط التعاقدية العادلة، ينبغي أن يكفل الممولون أن تكون علاقتهم مع المنشآت الصغرى والصغيرة هي أيضا عادلة وغير استغلالية وغير تمييزية. وقد تكون هناك ممارسات مجحفة، مثل عروض القروض عبر الرسائل القصيرة غير المرغوب فيها، وإرسال بطاقات الائتمان دون طلب العميل المسبق، والتمييز على أساس الجنس، حتى عندما تكون شروط وأحكام العقد عادلة ومتوازنة. ففي بعض الدول على سبيل المثال (المملكة المتحدة وماليزيا)، يجب على الكيانات المالية الخاضعة للتنظيم أن تبين كيف أن مفهوم المعاملة العادلة متأصل في جميع ممارساتها المتصلة بالعملاء.⁽²⁷⁴⁾ وتقرح الممارسات الجيدة أن تضع الدول حدا أدنى لتحديد ما إذا كانت الممارسة غير عادلة أم لا. وفيما يتعلق بالمنتجات الائتمانية، يمكن أن يُطلب من الممولين استخدام أسعار الفائدة المطبقة على الرصيد المتناقص للقرض، بدلا من أسعار الفائدة الثابتة؛ واعتماد بنود قبول فيما يخص التسهيلات التي تخصم الدفعات والرسوم تلقائيا، والامتناع عن استخدام الممارسات التعسفية فيما يتعلق بتحصيل القروض.⁽²⁷⁵⁾

160- وقد يتأثر تحديد معايير معينة للممارسات المنصفة بالمعايير الاجتماعية والثقافية المحلية. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان، قد يُعتبر الاشتراط على صاحبات المشاريع الحصول على موافقة الزوج للحصول على قرض ممارسة مقبولة.⁽²⁷⁶⁾ غير أنه ينبغي للدول أن تعالج في الإطار القانوني أو التنظيمي المعمول به احتياجات الفئات الضعيفة بصفة خاصة، مثل النساء والشباب والسكان الأصليين والمجموعات الريفية، وما تواجهه من صعوبات، وأن توفر ضمانات مناسبة لهذه الفئات. وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن بسهولة دمج التمييز والممارسات المجحفة في الخوارزمية التي تدعم نماذج تصنيف الائتمان الرقمي أيضا، مما قد يؤدي إلى التحيز ضد مجموعات معينة من العملاء. ولذلك ينبغي للدول أن تكفل أن تكون قوانينها أو لوائحها المتعلقة بالممارسات العادلة منطبقة أيضا على مقدمي الخدمات المالية الرقمية.

161- وأخيرا، وكما لوحظ، من المهم أن تحقق الدول، عند إنشاء إطار قانوني أو تنظيمي بشأن الشروط التعاقدية العادلة وممارسات أخرى لتوفير الخدمات، توازنا بين حماية احتياجات المنشآت التجارية الصغيرة واحتياجات الممولين (انظر أيضا الفقرة 8 أعلاه). وقد تتجاوز الضمانات المصممة لتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة على الائتمان هدفها المتمثل في ضمان الحماية من الممارسات التعسفية لأن المنشآت

(273) المرجع نفسه، الصفحتان 14 و15.

(274) World Bank, Good Practices (الحاشية 264 أعلاه)، الصفحة 35.

(275) المرجع نفسه، الصفحة 36.

(276) World Bank, Good Practices (الحاشية 264 أعلاه)، الصفحة 36.

التجارية قد تستخدمها لتجنب السداد، أو إطالة أمد المنازعات أو تجنبها، مما قد يثني الممولين عن الإقراض.⁽²⁷⁷⁾ ويمثل الرصد الذي تضطلع به الدولة عاملاً رئيسياً في تجاوز هذه المخاطر.

زاي - دعم إعادة هيكلة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تمر بضائقة مالية

162- كثيراً ما لا تملك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، عندما تواجه صعوبات مالية، الموارد اللازمة لمواجهة التكاليف المرتفعة لإعادة الهيكلة (بما في ذلك التماس المشورة المهنية). ووفقاً لبعض الدراسات، تمثل تكاليف الضائقة المالية ما بين 10 في المائة و20 في المائة من القيمة السوقية للشركة.⁽²⁷⁸⁾ ولذلك، تجد العديد من المنشآت الصغيرة القادرة على الاستمرارية نفسها في مسار يقود إلى الإعسار لأن خيارات إعادة الهيكلة الملائمة غير متاحة في مرحلة مبكرة من تسجيل صعوباتها المالية. وإذا وُضع إطار فعال لإعادة الهيكلة، فقد يكون من الأرجح أن يقدم الممولون ائتمانات للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لأن هذا الإطار يمكن أن يقلل من عدد عمليات التصفية غير الضرورية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة القابلة للاستمرار، مما يمثل مكسباً حقيقياً بالنسبة للدائنين وأصحاب هذه المنشآت والاقتصاد ككل. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساهم هذا الإطار أيضاً في الإدارة الفعالة للقروض المتعثرة وتجنب تراكم هذه القروض في ميزانيات المصارف. ويحد ارتفاع مستوى القروض المتعثرة في بعض أجزاء القطاع المصرفي من قدرة المصارف على تقديم القروض للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

163- وتوصي التوصيات التشريعية بأن يكفل القانون تيسير وتوفير حوافز للتمويل الذي ستحصل عليه المنشآت التي تمر بضائقة مالية قبل بدء إجراءات الإعسار لغرض إنقاذ المنشآت التجارية وتجنب الإعسار. وينبغي أن تشمل تلك الحوافز توفير الحماية المناسبة لمقدمي ذلك التمويل (بما في ذلك السداد لمقدمي التمويل على الأقل قبل الدائنين العاديين غير المضمونين) وللأطراف التي قد تتأثر حقوقها بتقديم ذلك التمويل.⁽²⁷⁹⁾

164- وعلاوة على ذلك، يُبرز مشروع شرح التوصيات التشريعية ثلاث آليات قد تكون ذات أهمية خاصة لضمان الإنقاذ المبكر للمنشآت الصغرى والصغيرة. أولاً، قد تضع الدولة أو كيانات خاصة أدوات للإنذار المبكر لكشف الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى احتمال الإعسار ويمكن أن تنبه المنشآت إلى ضرورة التصرف دون إبطاء. ثانياً، ينبغي إتاحة الأدوات التعليمية للمنشآت الصغرى والصغيرة لتعزيز إلمامها بالشؤون المالية وإدارة الأعمال التجارية ومهاراتها في هذا الشأن (انظر أيضاً الفقرات 195-199 أدناه). وأخيراً، ينبغي تعزيز إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة على المشورة المهنية التي يمكن أن توفرها المنظمات العامة أو الخاصة بشأن خيارات إعادة هيكلة الديون أو المسائل المتصلة ببدء الإعسار.⁽²⁸⁰⁾

165- وإضافة إلى آليات الإنقاذ المبكر، يمكن للدول أن تستخدم تدابير أخرى لمعالجة الضائقة المالية التي تمر بها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وأن تقدم الدعم الكافي للحد من عمليات التصفية غير الضرورية للشركات القادرة على الاستمرار، ومن ثم الحفاظ على الوظائف والعقود وحسن نية العملاء والاستقرار الاقتصادي من منظور أعم. وقد تشمل تلك التدابير قوانين أو لوائح تسمح للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بإعادة هيكلة ديونها أو إعادة جدولتها، وإن أمكن أن يؤدي تنفيذها إلى ظهور منشآت صغرى أو صغيرة أو متوسطة مثقلة بالديون تعمل فقط لخدمة ديونها ولكنها غير قادرة على سداد الدين ("الشركات الزومبي").

(277) tug of war L. Gullifer, I. Tirado, A global (الحاشية 265 أعلاه)، الصفحة 1.

(278) A. Gurrea-Martinez, Implementing an Insolvency Framework for Micro and Small Firms, 2020, footnote 49.

(279) A/CN.9/1052، الفقرة 107.

(280) A/CN.9/1052، المرفق، الفقرة 103، وA/CN.9/WG.V/WP.172/Add.1، الفقرات 368 إلى 372.

ونقر التوصيات التشريعية بأهمية المفاوضات غير الرسمية لإعادة هيكلة الديون كوسيلة لمنع تراكم القروض المتعثرة والمديونية المفرطة للمنشآت الصغرى والصغيرة، وتوصي الدول بالتدخلات المناسبة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء تلك المفاوضات.⁽²⁸¹⁾

166- ويجوز أن تشمل التدابير الأخرى التي تعالج المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تمر بضائقة مالية تقديم الدولة مساعدة مالية مباشرة، مثلاً من خلال الأموال التي تدعم تنشيط الأعمال التجارية، أو إنشاء هيئات مخصصة لتقديم خدمات مخصصة لتلك المنشآت. ففي اليابان على سبيل المثال، يعمل مجلس دعم تنشيط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي تديره غرفة التجارة ويوجد في كل محافظة، كآلية دعم في وضع خطط لإعادة الهيكلة (بما في ذلك المتابعة، بمجرد تنفيذ الخطة)، وكوسيط في التفاوض مع المقرضين والممولين. وتتواصل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى مساعدة مع المجلس وتتلقى الدعم من فريق من المهنيين، بمن فيهم المحامون والمحاسبون.

تدابير لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

167- ازداد تنفيذ تدابير مثل إعادة هيكلة الديون أو إعادة جدولتها أو تخصيص أموال التنشيط أو تدابير أخرى مماثلة زيادة كبيرة نتيجة لجائحة كوفيد-19 في محاولة لتخفيف آثارها على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، على الأقل في الأجل القصير. ففي ميانمار على سبيل المثال، تتيح خطة الإغاثة الاقتصادية من جائحة كوفيد-19 التي أعدتها الدولة للمصارف إعادة هيكلة قروض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تدفع بانتظام أصل وفوائد ديونها، وإعادة جدولة تلك القروض. وفي آذار/مارس 2020، سمحت هيئة الخدمات المالية الإندونيسية بإعادة الهيكلة الفورية للديون المستحقة على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مع تأجيل دفع الفائدة أو أصل الدين (أو كليهما) لمدة أقصاها سنة واحدة. وفي جامايكا، تشجع الحكومة المصارف على إعادة جدولة القروض والرهن العقاري.⁽²⁸²⁾

168- وعلاوة على ذلك، في الولايات المتحدة، أنشئ بموجب خطة الإنقاذ الأمريكية صندوق تنشيط المطاعم من أجل دعم المطاعم والحانات وغيرهما من أماكن العمل المماثلة التي عانت من خسائر في الإيرادات بسبب الجائحة.⁽²⁸³⁾ وفي نيجيريا، أعلن عن تأسيس صندوق لدعم المنشآت التجارية الصغيرة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 لمساعدة أصحاب المنشآت التجارية الصغيرة: فقد خُصص 45 في المائة من الصندوق للمنشآت التجارية التي تديرها النساء، و5 في المائة أخرى للمنشآت التجارية التي يديرها ذوو الاحتياجات الخاصة.⁽²⁸⁴⁾ وفي نيسان/أبريل 2020، أصدرت هيئة الإشراف على النظام المالي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات المرسوم الأعلى رقم 4216 الذي أنشئ بموجبه صندوق دعم خاص لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽²⁸⁵⁾ وفي الفترة نفسها، أعلن المصرف الاحتياطي في الهند عن خط تمويل مخصص لفائدة عدة كيانات تجارية، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

(281) A/CN.9/1052، المرفق، الفقرات 104 إلى 106، وA/CN.9/WG.V/WP.172/Add.1، الفقرتان 373 و374.

(282) The Economist Intelligence Unit, Global Microscope 2020, pp. 25 (Indonesia), 36 (Myanmar), and 49 (Jamaica).

(283) انظر: <https://www.sba.gov/funding-programs/loans/covid-19-relief-options/restaurant-revitalization-fund>.

(284) انظر: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-10-05/nigeria-starts-195-million-small-businesses-support-fund>.

(285) The Economist Intelligence Unit (الhashية 282 أعلاه)، الصفحة 48.

169- وتعامل القطاع المالي مع جائحة كوفيد-19 من خلال مبادرات مخصصة. ففي سنغافورة على سبيل المثال، أطلقت رابطة المصارف، إلى جانب عدة مصارف أعضاء ووزارة القانون، برنامج المالك الوحيد والشراكات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لمساعدة المنشآت التجارية المؤهلة التي تمر بضائقة مالية على إعادة هيكلة ديونها التجارية غير المضمونة. وبموجب هذا النظام، يجوز للمنشآت التجارية التي تعمل بوصفها مالكا وحيدا أو في شراكات أن تلتزم مساعدة منظمة غير حكومية مكرسة تساعد على إعادة هيكلة ديونها المستحقة للمقرضين المشاركين في البرنامج.⁽²⁸⁶⁾

حاء - أمين المظالم المالية وآليات الانتصاف الأخرى

170- كما لاحظت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، فإن اختلال توازن القوى بين مقدمي الخدمات المالية ومستخدميها، بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بالغ الأهمية في المعاملات المالية.⁽²⁸⁷⁾ وفي محاولة لتوفير حوافز للحصول على الائتمان، أخذت عدة دول منذ أوائل القرن الحادي والعشرين بآليات انتصافية لحماية عملاء مقدمي الخدمات المالية. وعادة ما تعمل تلك الآليات على مستوى مزدوج. ويتمثل النوع الأول من الآليات في إجراءات معالجة الشكاوى التي تنفذها المؤسسات المالية نفسها. وتبعا لحالة البلد، يجوز أيضا إنشاء آليات لتسوية المنازعات بواسطة طرف ثالث يمكن أن تشمل خدمات أمين المظالم المالية، وأساليب الوساطة التجارية والتحكيم المعجلة، وإجراءات التقاضي المبسطة.⁽²⁸⁸⁾ وهذه الآليات لا يستبعد بعضها بعضا، وفي بعض البلدان، يمكن معالجة شكاوى العملاء بأكثر من آلية.⁽²⁸⁹⁾ وتجدر الإشارة إلى أنه مع زيادة الخدمات المالية الرقمية في العقد الماضي، يجري أيضا تنفيذ آليات معالجة الشكاوى ونظم تسوية المنازعات على الإنترنت في بعض منصات التمويل الجماعي وغيرها من نماذج التكنولوجيا المالية، وإن كانت هناك حاجة إلى إدخال تحسينات (انظر الفقرة 190 أدناه).

171- ويبدو أن آليات تسوية المنازعات التي يتولاها طرف ثالث في معظم الدول تخدم فرادى المستهلكين والمنشآت التجارية الصغيرة على حد سواء، وأنه لا توجد آلية مخصصة للمنشآت التجارية الصغيرة فقط. فعلى سبيل المثال، تساعد الهيئة الأسترالية للشكاوى المالية المستهلكين والمنشآت التجارية الصغيرة على حل شكاواها، بما في ذلك الشكاوى بشأن منتجات الائتمان والقروض، مع الشركات المالية.⁽²⁹⁰⁾ وبالمثل، يحقق مكتب أمين المظالم المعني بالخدمات المصرفية في ترينيداد وتوباغو في الشكاوى المقدمة من الأفراد والمنشآت التجارية الصغيرة فيما يتعلق بالخدمات المالية التي تقدمها المصارف وفروعها،⁽²⁹¹⁾ وفي المملكة المتحدة، تتناول دائرة أمين المظالم المالية شكاوى فرادى المستهلكين والمنشآت التجارية الصغيرة بشأن المنتجات المالية (مثل القروض التجارية والرهون العقارية والسحب على المكشوف) والخدمات التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. غير أنه في جمهورية كوريا، أنشئ برنامج أمين المظالم المعني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

(286) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: <https://www.mlaw.gov.sg/news/press-releases/2020-11-01-sole-proprietors-and-partnerships-scheme>.

(287) CGAP, Financial Access 2010, p. 31.

(288) A/CN.9/780، الفقرة 21.

(289) CGAP, Financial Access (الحاشية 287 أعلاه)، الصفحة 31.

(290) تأسست الهيئة الأسترالية للشكاوى المالية في عام 2018 لتحل محل دائرة أمين المظالم المالية وأمين المظالم المعني بالائتمانات والاستثمارات. لمزيد من المعلومات، انظر الموقع: <https://www.afca.org.au>.

(291) لمزيد من المعلومات، انظر: <https://www.ofso.org.tt/index.php/about-us/>.

لمعالجة أمور منها الشكاوى المقدمة ضد المؤسسات المالية التي عينتها الحكومة لدعم المنشآت الصغيرة على أساس مختلف البرامج والمشاريع الحكومية.

172- وبصرف النظر عن مدى اتساع نطاق آليات الانتصاف، ينبغي للدول أن تكفل أن تكون تلك الآليات جزءاً لا يتجزأ من إطارها القانوني والتنظيمي، وأن تكون متاحة، وميسورة التكلفة، ومستقلة، وعادلة، ومسؤولة، وجيدة التوقيت، وفعالة، وألا تفرض على المستخدمين تكاليف أو تأخيرات أو أعباء غير معقولة.⁽²⁹²⁾

173- وتدعم الممارسات الجيدة نظاماً مزدوج المسار لتسوية المنازعات حيث ينبغي أن يكون لدى كل مقدم للخدمات المالية هيكل داخلي وسياسات مكتوبة فيما يتعلق بإجراءات معالجة الشكاوى الخاصة به. وإذا لم يكن العملاء راضين عن القرار الصادر عن نظام الشكاوى الداخلي، يمكنهم الحصول على فرصة الطعن في آلية بديلة لتسوية المنازعات خارج المحكمة.⁽²⁹³⁾ ولذلك أهميته البالغة في الحالات التي يكون فيها النظام القضائي الوطني مرهقاً أو مكلفاً للغاية بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، أو لا يمكن أن يعمل في الوقت المناسب.⁽²⁹⁴⁾

174- وينبغي أن تتوافق السياسات والإجراءات الداخلية مع معايير دنيا، مثل تلك التي تتطلب توفير معلومات واضحة حول كيفية تقديم العملاء للشكاوى ومن خلال أي القنوات. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير قنوات كافية (بما في ذلك ساعات العمل) لتقديم الشكاوى حتى يتسنى للعملاء الموجودين في أماكن بعيدة تسجيل شكاواهم، وينبغي إتاحة قنوات مصممة خصيصاً لمجموعات مختارة من العملاء، مثل العملاء الأميين أو العملاء الذين يتحدثون اللهجات المحلية فقط.⁽²⁹⁵⁾ وينبغي للكيانات المالية الإقرار بتلقي الشكاوى في وسط دائم، على سبيل المثال كتابياً أو في شكل آخر يمكن أن تخزنه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وينبغي للكيانات المالية أيضاً أن تبلغ المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن الفترة القصوى التي ستقدم خلالها رداً نهائياً، وهو ما يفترض ألا يتجاوز الفترة القصوى المطبقة على آلية خارجية بديلة لتسوية المنازعات يديرها طرف ثالث، وعن الوسيلة اللازمة لذلك. وإذا كانت هناك نظم بديلة لتسوية المنازعات، ينبغي إبلاغ العملاء طوال عملية معالجة الشكاوى بإمكانية التماس الإنصاف من خلال تلك النظم.⁽²⁹⁶⁾

175- وكما ذكر أعلاه (الفقرة 173)، إذا لم تُحل شكاوى العميل بموجب الإجراءات الداخلية للكيانات المالية، يجب أن تكون المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قادرة على الوصول إلى الآليات البديلة لتسوية المنازعات. وتشير الممارسات الجيدة إلى أن تلك الآليات يمكن أن تنشئها الصناعة أو الرابطة المعنية أو هيئة حكومية ينشئها القانون.⁽²⁹⁷⁾ وفي عدة بلدان، تُنشأ نظم صناعية في إطار قانوني عام يضع معايير دنيا.⁽²⁹⁸⁾ وبغض النظر عما إذا كانت الآليات البديلة لتسوية المنازعات ذات طابع قانوني أو صناعي، ينبغي لها أن تتبع معايير دنيا واضحة وفقاً للقانون أو اللوائح، وأن تراقبها هيئة مستقلة مسؤولة أمام الحكومة أو السلطة التنظيمية.⁽²⁹⁹⁾

(292) OECD, G20 High-Level Principles on Financial Consumer protection (2011), p. 7.

(293) World Bank, Good Practices (الhashية 264 أعلاه)، الصفحتان 49 و50.

(294) المرجع نفسه، الصفحة 51.

(295) المرجع نفسه، الصفحتان 49 و50.

(296) المرجع نفسه.

(297) تجدر الإشارة إلى أن الممارسات الجيدة لا تعتبر التحكيم على ما يبدو إحدى السبل الرئيسية للتسوية في هذا النوع من المنازعات. وفي حين أنها تقر بأن التحكيم قد يكون قائماً ويستخدمه المستهلكون، فإنها تحذر من استخدامه الإلزامي، لأنه قد يحد من خيارات الجبر المتاحة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. انظر Good Practices (الhashية 264 أعلاه)، الصفحة 52.

(298) على سبيل المثال، تشير الممارسات الجيدة إلى نظم التمويل البالغ الصغر أو الجمعيات الصناعية مثل MFN و Sa-Dhan في الهند، و AFIA في بنن، و AMFIU في أوغندا. انظر Good Practices (الhashية 264 أعلاه)، الصفحة 52.

(299) World Bank, Good Practices (الhashية 264 أعلاه)، الصفحة 51.

176- ومن الجوانب المهمة لهذه الآليات ما إذا كان بإمكانها إصدار قرارات ملزمة لأن بعضها قد يعتمد أكثر على الامتثال الطوعي على الرغم من أن مخاطر السمعة قد تضغط في كثير من الأحيان على الكيانات المالية للامتثال. فعلى سبيل المثال، في إيطاليا، إذا لم تمتثل إحدى المؤسسات لقرارات ما يُعرف باسم *arbitro bancario finanziario*، يُنشر علناً إخطار بعدم امتثالها.⁽³⁰⁰⁾ ولضمان حماية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من المهم أن تكون قرارات آلية تسوية المنازعات البديلة ملزمة للكيانات المالية، وألا يُسمح للكيانات المالية بالطعن في تلك القرارات، لأن ذلك يمكن أن يؤدي بسهولة إلى عمليات قضائية مكلفة وطويلة حيث تكون المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في موقف ضعيف للغاية.⁽³⁰¹⁾ غير أن ثمة أمثلة على بلدان يمكن فيها للطرفين استئناف القرارات (مثل مالطة أو أرمينيا، على الرغم من أنه لا يسمح بالطعون في هذا البلد الثاني إلا في ظروف قليلة، مثل انتهاك القواعد الإجرائية، أو ثبوت تحيز الوسيط).⁽³⁰²⁾

177- ومن السمات الرئيسية الأخرى التي ينبغي النظر فيها استقلال الآليات البديلة لتسوية المنازعات وحياد إجراءاتها الخاصة بصنع القرار مما يسهم في توطيد ثقة العملاء والكيانات المالية في الآليات. ووفقاً للممارسات الجيدة، يمكن ضمان الاستقلال من خلال التمثيل المتساوي للقطاع العام والصناعة والعملاء في الهيئة الإدارية للآلية بغض النظر عما إذا كانت الآلية ذات طابع قانوني أو قائم على الصناعة. وإضافةً إلى ذلك، وكما لاحظت الشبكة الدولية لنظم أمانة المظالم للخدمات المالية، ينبغي أن يكون ذلك الاستقلال منصوباً عليه في القانون أو في دستور يوافق عليه كيان عمومي. ويمكن وضع ضمانات أخرى لتعزيز الاستقلالية منها، على سبيل المثال، أن أمين المظالم المالية أو أعضاء مجالس صنع القرار لم يعملوا في السنوات السابقة في كيان مالي مشمول بالآلية البديلة لتسوية المنازعات.⁽³⁰³⁾

178- وقد تتأثر استقلالية الآليات البديلة لتسوية المنازعات وحياد عملية صنع القرار لديها بمصادر تمويلها التي قد تشمل أنواعاً مختلفة من المساهمين.⁽³⁰⁴⁾ ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، تُدعم الآليات من خلال الأموال العامة التي تخصصها الحكومة المركزية (مثل ليتوانيا) أو سلطة محددة مثل المصرف المركزي أو منظم مالي (على سبيل المثال، في إسبانيا وبولندا). وفي بلدان أخرى، تحظى الآليات بدعم الصناعة أو أعضاء النظام البديل لتسوية المنازعات (مثل أرمينيا وأستراليا وترينيداد وتوباغو وكندا والمملكة المتحدة).⁽³⁰⁵⁾ ويمكن أيضاً توفير الأموال من خلال مجموعة من المصادر الخاصة والعامة. وبغض النظر عن مصدرها، ينبغي وضع ضمانات لتجنب التأثير غير المبرر لمقدمي الأموال.

179- وينبغي أن تسمح ترتيبات التمويل للآلية بأن تحقق أهدافها بفعالية وأن تمارس مهامها بحيث لا يُطلب من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة دفع أي رسوم (أو ينبغي أن تدفع رسوماً متدنية فقط)، لأن ذلك قد يثبئها عن استخدام الخدمة.⁽³⁰⁶⁾ وفي هذا الصدد، يمكن النظر فيما إذا كان يمكن استخدام الرسوم كمثبط لمنع الشكاوى التافهة. بيد أنه يبدو أن منح الآلية البديلة لتسوية المنازعات صلاحية رفض الشكاوى التافهة أو الكيدية أو الخاطئة قد يكون أكثر فعالية (انظر، على سبيل المثال، أرمينيا وأستراليا ومالطة).

(300) A/CN.9/780، الفقرة 22. يمكن ترجمة مصطلح "arbitro bancario finanziario" على وجه التقريب بتعبير "محكم مالي مصرفي".

(301) World Bank, Good Practices (الحاشية 264 أعلاه)، الصفحة 52.

(302) Art. 17, The Republic of Armenia Law on Financial System Mediator. متاح في:

<https://www.fsm.am/media/2398/law-on-fsm.pdf>

(303) Network of Financial Services Ombudsman Schemes, Effective approaches to fundamental principles, 2014, p. 2.

(304) المرجع نفسه، الصفحة 4.

(305) World Bank, Good Practices (الحاشية 264 أعلاه)، الصفحة 52.

(306) المرجع نفسه.

180- وأخيرا، ينبغي أن تسترشد أنشطة الآليات البديلة لتسوية المنازعات بمبادئ إمكانية الوصول والشفافية والمساءلة والفعالية والإنصاف. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم الشكاوى بطرائق مختلفة، وينبغي أن تتاح لأصحاب الشكاوى سبل الوصول إلى أساليب حل المنازعات عبر الإنترنت، وينبغي إقامة الاتصالات بلغات متعددة.⁽³⁰⁷⁾ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنتشر بانتظام تقارير تتضمن معلومات عن أنشطتها وحساباتها المالية السنوية؛ وينبغي أن تقدم تعريفا واضحا لما يشكل الشكاوى، وينبغي أن توفي أصحاب الشكاوى بقرارها كتابيا مع ذكر الأسباب.

طاء - الخدمات المالية الرقمية

181- كما لوحظ في الفقرة 49 أعلاه، أدى التقدم السريع للتكنولوجيا الرقمية في العقد الماضي إلى بروز خدمات ومنتجات مالية جديدة (مثل النقود المدارة عن طريق الهاتف المحمول، والحسابات المدارة عبر الإنترنت، والمدفوعات الإلكترونية، وخدمات التأمين والائتمان الإلكترونية، وتطبيقات التكنولوجيا المالية الأحدث) يمكن أن تيسر بدرجة كبيرة سبل حصول المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وقد زاد استخدام الخدمات المالية الرقمية خلال جائحة كوفيد-19 مع الحاجة إلى الحصول على الائتمان والخدمات المالية الأخرى بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، ومع الصعوبات التي تسببت فيها عمليات الإغلاق وحظر التجول المعممة التي أدت إلى إغلاق فروع المصارف، وأوقفت عمليات وكلاء الخدمات المالية المتنقلة.

182- ولا يعتمد تقديم هذه الخدمات والمنتجات الرقمية الجديدة على المصارف والمؤسسات المالية فحسب، بل يعتمد أيضا على لاعبين جدد مثل: '1' شركات التكنولوجيا المالية، التي تركز عموما على منتجات أو خدمات مالية معينة، وتستخدم التكنولوجيات والطرائق الجديدة لممارسة الأعمال التجارية؛ '2' شركات التكنولوجيا الكبيرة التي تحظى بمراكز مهيمنة في سوق الخدمات الرقمية، وهي تقدم الآن منتجات وخدمات مالية رقمية؛ '3' مشغلي شبكات الهاتف المحمول.⁽³⁰⁸⁾ ولا تسمح الابتكارات التكنولوجية لمقدمي الخدمات المالية هؤلاء بتقديم أنواع مختلفة من المنتجات الائتمانية بطريقة أسرع وأكثر ملاءمة وأرخص أحيانا من الطرائق التقليدية فحسب، وإنما أيضا تطوير نماذج جديدة لتصنيف الائتمان والمخاطر، تستند في كثير من الأحيان إلى بيانات بديلة (انظر الفقرة 146)، لتقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي قد تيسر حصولها على الائتمان. وكما لاحظت الشراكة العالمية للشمول المالي، تتيح التكنولوجيات والنماذج الائتمانية الجديدة تحسين جمع البيانات وإجراء التقييمات الائتمانية، حيث إنها توفر أساليب منها المزيد من نقاط البيانات لتقييم مخاطر الائتمان، وتوفر معلومات على الإنترنت عن سلوك العملاء وضوابط على كيفية استخدام العملاء للإقراض.⁽³⁰⁹⁾ غير أن الشراكة تحذر من المخاطر المحتملة المتصلة باستخدام بيانات بديلة في نماذج تقييم الائتمان مما قد يؤدي إلى تمييز محتمل؛ وغموض وتحديات في شرح الكيفية التي خُدد بها تقييم مخاطر الائتمان؛ وعدم الامتثال لبعض القوانين واللوائح الائتمانية.

183- وتبلغ الشراكة العالمية للشمول المالي عن أربع فئات رئيسية من منتجات الإقراض الرقمي، وهي: '1' القروض غير المقترنة بضمانة رهنية التي لا يؤمنها أي نوع من أنواع رأس المال، وهي تتراوح في الغالب بين القصيرة والمتوسطة الأجل وتستخدم أساسا لأغراض رأس المال المتداول؛ '2' مستحقات بطاقات الدفع، التي يشار إليها أحيانا بالسلف النقدية التجارية، وهي شكل من أشكال الائتمان المضمون يقدم سلفة نقدية مسبقة إلى المنشأة التجارية على أساس تواريخ استحقاق قصيرة الأجل ومتغيرة، مع خصم المدفوعات عادة من

(307) المرجع نفسه.

(308) GPFI, Promoting digital and innovative SME financing, 2020, p. 9

(309) المرجع نفسه، الصفحتان 22 و23.

تدفع المبيعات؛ '3' تمويل سلسلة التوريد، مثل حساب عوامة الفواتير، والعملة العكسية، وتمويل المخزون حيثما تكون القروض مضمونة بضمانات رهنية مثل الحسابات المستحقة القبض أو المخزون؛ '4' التمويل التجاري، أي التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان تبادل السلع من بلد إلى آخر.⁽³¹⁰⁾

184- وتُقدّم هذه المنتجات بشكل رئيسي بطريقتين: من خلال الميزانية العمومية عبر الإنترنت، ومنصات الإقراض بين الأقران (P2P)/الإقراض السوقي. وفي النموذج الأول، توفر شركات التكنولوجيا المالية أو شركات التكنولوجيا الكبيرة أو المؤسسات المالية التقليدية منتجات الإقراض الرقمي باستخدام رأس مالها الخاص، وتحفظ بأدوات القروض/الديون في ميزانياتها العمومية. كما يمكن إقامة شراكات بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية، حيث تعمل شركة التكنولوجيا المالية كقناة توزيع للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة المقترضة، في حين يوفر المصرف الميزانية العمومية. وفي نموذج منصات الإقراض بين الأقران (P2P)/الإقراض السوقي، تعمل المنصة كوسيط يربط المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى رأس المال بالمستثمرين المحتملين. وتقيّم المنصة المخاطر الائتمانية للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد سعر الفائدة الواجب تطبيقه. وفي البداية، كان المقترضون والمستثمرون في منصات الإقراض بين الأقران (P2P)/الإقراض السوقي من الأفراد (ومن هنا جاء تعريف "بين الأقران")؛ بيد أنه بمرور السنين، تطور النموذج، وأصبح المستثمرون في معظم المنصات من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى (على سبيل المثال، مديري الموجودات وصناديق التقاعد). واستجابةً لهذا التحول في قاعدة المستثمرين، أضيف مصطلح "السوق".⁽³¹¹⁾

185- وثمة تحديات ومخاطر في استخدام منتجات الإقراض الرقمي. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى ما يلي: '1' خطر المديونية المفرطة للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، نظراً لسهولة تقديم الطلب للحصول على القروض الرقمية وسرعة الموافقة عليها، إلى جانب محدودية المعلومات عن القروض الرقمية؛ '2' انعدام الشفافية في عمليات الإفصاح وانعدام آليات تسوية المنازعات بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة؛ '3' عدم تبادل المعلومات الائتمانية؛ '4' التحيز المحتمل في البيانات المستخدمة لتقييم مخاطر الائتمان مما يمكن أن يؤدي إلى استبعاد أنواع محددة من المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة؛ و'5' الاحتيال أو سوء الممارسة من قبل المنصة، وهو ما قد يشمل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.⁽³¹²⁾ وقد لا تكون الأطر القانونية الحالية مجهزة بما يكفي للتعامل مع تلك المخاطر، وبشكل عام مع الطرائق التي يتم بها توفير منتجات الإقراض الرقمي التي غالباً ما تطمس حدود الولايات القضائية. ومن ثم، فإن الإطار القانوني الداعم للإقراض الرقمي ويحمي المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة قد يتطلب اعتماد أو تنقيح قوانين مثل القوانين التي تحكم العقود الإلكترونية، وخصوصية البيانات وملكيّتها، والكشف عن المعلومات، وتسوية المنازعات، والإعسار.⁽³¹³⁾

186- وكما لاحظ صندوق النقد الدولي، ينبغي أن يتضمن الإطار القانوني الفعال للإقراض الرقمي والخدمات المالية قوانين تضمن تكوين العقود المبرمة بالوسائل التكنولوجية، مثل التوقيعات الإلكترونية والعمليات المؤتمتة مثل "العقود الذكية"، وتضمن كذلك صحة تلك العقود وإنفاذها. وينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في اعتماد قوانين تحدد التكافؤ الوظيفي والقانوني للوثائق الإلكترونية والورقية، وضمان الصلاحية القانونية للتوقيعات الإلكترونية والسجلات الإلكترونية، ومعالجة مسائل مثل التوثيق، ووقت ومكان إرسال الرسائل الإلكترونية وتلقاها. وفي هذا الصدد، يمكن للنصوص التشريعية للأونسيترال بشأن معاملات البيانات الإلكترونية والهوية الرقمية

(310) المرجع نفسه، الصفحة 23.

(311) المرجع نفسه.

(312) المرجع نفسه.

(313) IMF Policy Paper, the Bali FinTech Agenda, 2018, p. 26

وخدمات الثقة أن توفر حلولاً تناسب مختلف التقاليد القانونية والدول على اختلاف المستويات التي بلغت من التنمية الاقتصادية.

187- وقد يتطلب استخدام التكنولوجيا مثل العقود الذكية أو المستشارين الروبوتيين مزيداً من الوضوح القانوني. فعلى سبيل المثال، قد يثير استخدام العقود الذكية مسألة صحتها وقابليتها للإنفاذ لأن شروط الاتفاق بين الطرفين تُكتب مباشرة في خطوط رمز رقمي، كما أن تنفيذ العقد قد يكون غير قابل للرجوع بمجرد أن ينقر المقترض على "أوافق" على شروط الموقع الشبكي وأحكامه. أما بالنسبة للمستشارين الروبوتيين، أي المنصات الإلكترونية التي تستخدم الخوارزميات لبناء حافظات العملاء وإدارتها تلقائياً، فإن استخدامها يثير مسائل مثل المعايير التي يجب على المستشارين الروبوتيين الوفاء بها، وما إذا كان بإمكان المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة تلقي المشورة المالية من خلالها، والالتزامات القانونية للمستشارين الروبوتيين (على سبيل المثال، ما إذا كانوا مدينين بواجبات ائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة) أو مسائل المسؤولية عن الأخطاء التي قد يتسببون فيها، إلى جانب آليات الانتصاف المتاحة للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة. وكما لوحظ، لا تزال هذه المجالات قيد التطوير، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.⁽³¹⁴⁾

188- ويزيد استخدام الخدمات المالية الرقمية من القيمة الاقتصادية للبيانات الشخصية والمؤسسية، مما يزيد بدوره من الحاجة إلى حمايتها. ويؤكد صندوق النقد الدولي على أهمية وجود إطار قانوني يوفر إرشادات واضحة بشأن ملكية البيانات؛ ويحمي الخصوصية وكذلك سرية البيانات وتوافرها وسلامتها، مع السماح بتبادل المعلومات؛ ويضمن الاستخدام الأخلاقي للبيانات ويخضع للمساءلة الكيانات التي تتحكم في البيانات وتعالجها فيما يتعلق بانتهكات البيانات. وينبغي للدول، على وجه الخصوص، أن توضح في قوانينها ما إذا كانت ملكية البيانات المشتقة تقع على عاتق مالك البيانات الأساسية أو الطرف الذي أنشأ البيانات المشتقة.⁽³¹⁵⁾ ونظراً لأن الخدمات المالية الرقمية كثيراً ما تقدم عبر الدول، فإن المواءمة القانونية الدولية بشأن مسائل ملكية البيانات واستخدامها وخصوصيتها من شأنها تيسير اعتماد تلك الخدمات وتوفير مزيد من الوضوح والحماية لمستخدميها.⁽³¹⁶⁾

189- وينبغي أن تعالج القوانين الوطنية أيضاً مسائل الشفافية والكشف عن المعلومات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث إنه في بعض الدول، قد لا يكون مطلوباً من مقدمي الخدمات المالية الرقمية غير الخاضعين للتنظيم (مثل شركات التكنولوجيا المالية في عدة بلدان) الكشف عن شروط محددة للمنتجات، مثل شروط القروض، التي قد تكون ناقصة أو غير واضحة؛ أو معدل النسبة المئوية السنوية؛ أو رسوم المعاملات، مما قد يؤدي إلى دفع المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة دون علم رسوماً أعلى مما كان متوقعاً. وينبغي أن يكفل الإطار القانوني السليم الكشف بوضوح عن المعلومات المتعلقة بجميع تلك الشروط والأحكام وبطريقة مفهومة للمنشآت التجارية الصغيرة التي قد لا يكون لديها في كثير من الأحيان معرفة مالية كافية.⁽³¹⁷⁾ وينبغي أيضاً تحديد واجبات الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالتكنولوجيا المستخدمة لدعم الإقراض الرقمي. ولذلك ينبغي أن يُطلب من مقدمي الخدمات المالية الرقمية الكشف عن أي تغيير كبير في مكونات الأجهزة أو البرامج الخاصة بالمنصة التي قد تؤثر على قدرة المنشآت التجارية الصغيرة والصغيرة على الوصول إلى سجلاتها أو العمليات الرقمية المسموح بها.

(314) على سبيل المثال، تؤكد وثيقة عمل موظفي مفوضية الاتحاد الأوروبي حول المسؤولية عن التقنيات الرقمية الناشئة (الصادرة في 25 نيسان/أبريل 2018) على وجود فجوة قانونية وتنظيمية. لمزيد من المعلومات، انظر: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52018SC0137&from=en>.

(315) IMF, Bali FinTech Agenda The, (الحاشية 313 أعلاه)، الصفحة 26.

(316) للاطلاع على مزيد من التحليل المتعمق لهذا الموضوع، انظر أيضاً: A/CN.9/1064/Add.2.

(317) financing SME innovative and GPFI, Promoting digital (الحاشية 308 أعلاه)، الصفحة 84.

190- وقد تؤدي مسائل ملكية البيانات وحمايتها، وانعدام الشفافية في الشروط التعاقدية، وقابلية العقود للإنفاذ، من بين أمور أخرى، إلى شكاوى أو منازعات بين المنشآت التجارية الصغيرة والصغيرة ومقدمي الخدمات المالية الرقمية. بيد أنه في كثير من البلدان، لا يتعين على مقدمي الخدمات المالية الرقمية الذين لا يخضعون لتنظيم سلطات القطاع المالي أن يمتلكوا نفس اللوائح التي تلتزم بها المصارف، ولذا، قد لا تكون لديهم آليات داخلية لتسوية المنازعات.⁽³¹⁸⁾ وعلاوة على ذلك، قد لا يكون لدى جميع البلدان آليات خارجية للانتصاف مثل البرتغال حيث يمكن تقديم شكوى إلى المصرف المركزي ضد جميع مقدمي المنتجات أو الخدمات المالية، بغض النظر عن قناة التوزيع المستخدمة أو وجود أمين للمظالم المالية.⁽³¹⁹⁾ وعلاوة على ذلك، حتى لو كان هناك أمين للمظالم المالية، فإنه قد لا يعالج الشكاوى المقدمة ضد مقدمي الخدمات المالية الرقمية. فعلى سبيل المثال، أوضح مصرف أيرلندا المركزي في عام 2014 أنه نظرا لعدم خضوع أنشطة منصات الإقراض بين الأقران (P2P) للتنظيم، فإن أمين المظالم المعني بالخدمات المالية لا يمكنه التحقيق في الشكاوى المتعلقة بتلك المنصات.⁽³²⁰⁾ ومن أجل توفير قدر من الحماية لمستخدمي الخدمات المالية الرقمية، وضعت صناعة الخدمات المالية الرقمية في بعض البلدان (كينيا وإندونيسيا مثلا) مدونات سلوك تعالج سلوكيات مقدمي الخدمات غير المسؤولين. ورغم أن هذه الأدوات لا يمكن أن تحل محل نظام قانوني مناسب، فإنها يمكن أن تدفع مقدمي الخدمات إلى تحسين ممارساتهم في مجال حماية المستهلك.⁽³²¹⁾

191- وتجدر الإشارة إلى أنه في العديد من البلدان، قد لا تكون تسوية المنازعات ضد مقدمي الخدمات المالية الرقمية في المحاكم خيارا قابلا للتطبيق بالنسبة لمعظم المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة لأن ذلك قد يكون معقدا للغاية وعادة ما يكون أكثر تكلفة من قيمة القرض، وقد تفتقر المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى الوسائل المالية اللازمة للعمليات المطولة وكذلك المهارات اللازمة للتعامل مع صعوباتها. ولذلك، فقد أشير إلى أن الآليات البديلة لتسوية المنازعات، بما في ذلك آليات الإنترنت، قد تكون وسيلة أكثر كفاءة وفعالية لحل تلك المنازعات.⁽³²²⁾ وفي هذا الصدد، يمكن أن توفر ملاحظات الأونسيرال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (2017) إرشادات ذات صلة للدول. وعلاوة على ذلك، يُفترض أن تنظم أمانة الأونسيرال في عام 2022 ندوة لمواصلة استكشاف المسائل القانونية ذات الصلة وتحديد نطاق وطبيعة العمل التشريعي المحتمل في مجال تسوية المنازعات في الاقتصاد الرقمي. ومن بين المسائل التي يتعين مناقشتها ما يلي: تسوية المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا؛ والمعايير القانونية للمنصات الإلكترونية لتسوية المنازعات؛ وأثر استخدام التكنولوجيا في تسوية المنازعات والحاجة إلى استحداث معايير جديدة؛ وسبل الحفاظ على المبادئ الأساسية لتسوية المنازعات الدولية في ضوء التطورات التكنولوجية.⁽³²³⁾

192- وأخيرا، ينبغي أن تعالج التشريعات الوطنية أيضا مسألة إفسار مقدمي الخدمات المالية الرقمية مما قد يحول دون حصول المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة المقترضة على أموال القروض المخصصة. وقد يثير استخدام ترتيبات الحسابات غير التقليدية (مثل ترتيبات حسابات الإيداع الخاصة التي لا يحتفظ فيها الطرف الثالث بأموال ويفرج عنها إلا رهنا بشروط معينة) تحديات إضافية بسبب عدم اليقين القانوني بشأن

(318) ASBFEO, <https://www.asbfeo.gov.au/sites/default/files/documents/ASBFEO-fintech-borrowing-guide.pdf>

(319) OECD, Effective Approaches for Financial Consumer Protection in the Digital Age: FCP Principles 1, 2, 3, 4, 6 and 9, 2019, p. 46

(320) World Bank, Consumer Risks in Fintech, 2021, p. 78. كما يلاحظ في الصفحة 13، يركز المنشور على مستهلكي التجزئة، وهي فئة تشمل أيضا المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة.

(321) المرجع نفسه، الصفحة 68.

(322) S.W. Gumbira, D. Puspitawati, K. Tejomurti, Unefficiency Settlement Of Fintech Lending Disputes And How Legal Framework To Settle It: Indonesia Perspective, in Journal of Contemporary Issues in Business and Government vol. 27, No. 2, 2021. متاحة في: https://cibg.org.au/article_10434_f4063b7afe88371d27bbb968ca21e39d.pdf

(323) مشروع تقرير الدورة الرابعة والخمسين للأونسيرال (CRP.1/Add.22 limited circulation).

معاملة الأرصدة المحتفظ بها بموجب تلك الترتيبات، ولا سيما بموجب قانون الإعسار.⁽³²⁴⁾ وفي حالة منصات الإقراض بين الأقران (P2P)، قد تقعد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مدفوعاتها لسداد القرض الرقمي لأنها قد تفشل في الوصول إلى الممولين الذين قدموه عن طريق المنصة. وفي عدة بلدان، توجد ضمانات تنظيمية لتخفيف من مخاطر إعسار مقدمي الخدمات. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما يُطلب من مقدمي الخدمات فصل أموال العملاء عن أموالهم الشخصية لضمان عدم تمكّن دائنيهم من الاستيلاء على أموال العملاء (على سبيل المثال، اعتمدت الصين مؤخرا إصلاحات بشأن هذه المسألة). وفي بعض البلدان (الهند وإندونيسيا مثلا)، تطلب السلطات المالية من مقدمي الخدمات الرقمية المالية تشغيل حسابات ضمان لهذا الغرض. وفي المملكة المتحدة، يجب على مقدمي الخدمات إيداع أموال العملاء في أحد المصارف والاحتفاظ بجميع الوثائق اللازمة واعتماد جميع التدابير اللازمة حتى يمكن التمييز بين أموال العملاء المختلفين.⁽³²⁵⁾

ثالثا - بناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والممولين

193- بمجرد البدء في إصلاح حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، فإن أحد الجوانب المهمة للعملية هو تحسين إلمام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالأمور المالية لمساعدتها على فهم مختلف أنواع المنتجات المالية المتاحة، والتعامل مع المؤسسات ذات الصلة، واتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة فيما يخص مواردها المالية، وإعداد اقتراح قرض جيد. وقد يلزم أيضا توفير التثقيف المالي لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لكي تفهم تماما مزايا منح مصلحة ضمانية في موجوداتها وعواقبها.

194- ويتمثل جانب مهم آخر من جوانب هذه العملية في تطوير قدرات الممولين بحيث تصبح خدماتهم متماشية مع الاحتياجات المالية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وهم بحاجة إلى معرفة أنواع المنتجات المالية التي سيقدمونها إلى هذه المنشآت وكيفية التصدي للصعوبات التي تواجهها في الاتصال بالمولين، وإعداد الوثائق اللازمة، واستيفاء المعايير ذات الصلة. كما يتعين عليهم معرفة كيفية الدخول في المعاملات المدرة للأرباح من خلال الإصلاحات القانونية (مثل إصلاح قانون المعاملات المضمونة). وينطبق هذا بصفة خاصة على الممولين الذين يقدمون الخدمات إلى النساء منظمات المشاريع، فكثير منهن لا يمكنهن الحصول إلا على قدر محدود من المعلومات ومن الإلمام بالمسائل المالية في بداية نشاطهن في مجال تنظيم المشاريع.

1- مبادرات بناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

195- كما أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،⁽³²⁶⁾ تنفّذ في عدة دول استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي، مع توقّع أن تشجع هذه الاستراتيجيات تنظيم المشاريع وتقلل من الحواجز في جانب العرض أمام تمويل المنشآت بجميع أحجامها. ويمكن توجيه تلك الاستراتيجيات إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فقط أو إلى المنشآت التجارية والمواطنين أيضا، مع كون المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أحد المستفيدين. وفي بعض البلدان، يُستخدم التثقيف المالي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أيضا لزيادة العمالة في القطاع الرسمي.⁽³²⁷⁾ وفي البلدان التي توجد بها برامج شاملة للتثقيف المالي، تكون المنشآت

(324) IMF, Bali FinTech Agenda The, (الحاشية 313 أعلاه)، الصفحة 26.

(325) World Bank, Consumer Risks (الحاشية 320، أعلاه)، الصفحة 25.

(326) أنشأت الشبكة الدولية للتثقيف المالي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فريق عمل مخصصا معنيا بتثقيف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الشؤون المالية. وفي نهاية عام 2015، أجرت الشبكة الدولية دراسة استقصائية بين أعضائها لجمع معلومات عن الجهود المبذولة على المستوى القطري بشأن تثقيف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأمور المالية. ويرد ملخص لنتائج تلك الدراسة الاستقصائية في: A. Atkins (OECD), Financial Education for MSMEs and Potential Entrepreneurs, 2017.

(327) المرجع نفسه، الصفحة 33.

الصغرى عادةً أكثر الشرائح المستهدفة ضمن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽³²⁸⁾ وفي بعض البلدان، يُنشد تثقيف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأمور المالية من خلال استراتيجيات وطنية ذات نطاق أوسع، مثل تعزيز الشمول المالي، وهو ما يشمل أيضاً عناصر التثقيف المالي.⁽³²⁹⁾

196- وتغطي الاستراتيجيات الوطنية عادة العناصر العامة من التثقيف المالي وكذلك المواضيع ذات الصلة ببناء قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التواصل مع الممولين، مثل معرفة الجهة التي ينبغي طلب المساعدة في المسائل المالية منها؛ ومراعاة التداخل بين الشؤون المالية الشخصية والتجارية؛ والوعي بفرص التمويل والمخاطر المالية وإدارتها بفعالية ومعرفة كيفية التفاعل مع المستثمرين والمقرضين وكيفية تلبية متطلبات القروض.

197- وإضافةً إلى الاستراتيجيات الوطنية، كثيراً ما تتفّذ على الصعيدين المحلي والوطني مبادرات أخرى تنسّقها منظمات الصناعة والنقابات العمالية والقطاع المالي والمنظمات غير الحكومية.⁽³³⁰⁾ فعلى سبيل المثال، أطلقت مجموعة بورصة لندن برنامج ELITE لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التعامل مع المرحلة التالية من النمو من خلال الحصول على فرص التمويل الطويل الأجل. وعلى وجه الخصوص، يوفر برنامج ELITE التدريب والتوجيه لمديري المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بحيث يمكنهم تحسين مهاراتهم وقدراتهم على التواصل الشبكي من أجل تسهيل الإدراج المحتمل في سوق الأسهم العامة في المستقبل. وأخيراً، تشمل عدة أدوات وبرامج وضعتها المنظمات الدولية لدعم تنظيم المشاريع عناصر للتثقيف المالي.⁽³³¹⁾

198- ويُوفّر التثقيف المالي من خلال قنوات مختلفة، مثل المدارس أو الجامعات، وتوجيه الشركات الناشئة، والحلقات الدراسية أو برامج إساءة المشورة رهنا بطبيعة الكيان المقدم، أي الدولة أو المنظمات غير الحكومية أو قطاع الصناعة أو كل تلك الجهات أو بعضها. ويمكن أن تكون البرامج خاضعة للرسوم أو مجانية، وفي بعض الحالات، تكون مصمّمة لفائدة مختلف أنواع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ورهنا، بطبيعة البرنامج ونطاقه، تُستخدم طرائق تقديم مختلفة تتراوح بين النشرات والدورات التدريبية عبر الإنترنت والأشكال الأخرى من تقديم الخدمات رقمياً، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي أو تطبيقات الهاتف المحمول. كما تُستخدم وسائل إعلام تقليدية أكثر (مثل التلفاز والإذاعة والمجلات) مما قد ييسّر الوصول إلى جمهور أكبر، مقارنةً باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي قد تتطلب مهارات تكنولوجية أكثر تقدماً.

199- ولتيسير بناء القدرات المالية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني، صممت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2018 إطاراً⁽³³²⁾ موجّهاً إلى مقرري السياسات ورابطات الأعمال التجارية وغرف التجارة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الكيانات المماثلة المشاركة في دعم تنظيم المشاريع لمساعدتها في وضع أو تحسين استراتيجيات لتثقيف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأمور المالية وتقييم مستوى إلمامها بتلك الأمور. ويتناول الإطار جوانب مختلفة من الدراية المالية، مثل كيفية تمويل المنشأة التجارية، والكفاءات المطلوبة، والكيفية التي ينبغي بها لمنظمي المشاريع إدارة المراحل الرئيسية من دورة حياة الأعمال، بما في ذلك أي انتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.

(328) المرجع نفسه.

(329) المرجع نفسه.

(330) المرجع نفسه، الصفحتان 34 و35.

(331) OECD/INFE, Progress report on financial education for MSMEs and potential entrepreneurs, p. 17.

(332) OECD/INFE, Core Competencies Framework on Financial Literacy for MSMEs, 2018.

2- مبادرات بناء قدرات الممولين

200- كما ذكر أعلاه (الفقرة 194)، من المهم أيضا تحسين قدرة الممولين على فهم الاحتياجات المالية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والاستجابة لها. فعلى سبيل المثال، يوصي التحالف من أجل الشمول المالي بأن يضع الممولون برامج داخلية مخصصة، مثل حلقات العمل أو التدريب أثناء العمل، لبناء معارف الموظفين ومهاراتهم بشأن تقديم خدمات محسنة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وينبغي للممولين أيضا أن يكونوا مجهزين لتهيئة بيئة أكثر مواتة لحصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، مثل وجود مدير مخصص مسؤول عن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتصميم منتجات وخدمات لفائدة مختلف أنواع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتنظيم حلقات عمل أو حلقات دراسية لمساعدة تلك المنشآت على تحسين درايته المالية.⁽³³³⁾ وتعمل منظمات دولية أخرى على تحسين قدرة الممولين على خدمة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتيسير حصولها على الائتمان: فعلى سبيل المثال، يدعم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بناء قدرات المصارف في بعض البلدان، وأنشأت مؤسسة التمويل الدولية برامج استشارية عالمية لفائدة المؤسسات المالية للغرض نفسه.

201- كما أطلقت بعض الاقتصادات الناشئة برامج لتزويد الممولين بالأدوات والمعارف المناسبة لخدمة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، أطلق المصرف الاحتياطي الهندي مهمة وطنية لبناء قدرات المصرفيين على تمويل قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تشمل مبادرات تدريبية، بما في ذلك تدريب المدربين، لفائدة المسؤولين عن شعب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والفروع المتخصصة المعنية بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية.⁽³³⁴⁾ وفي زامبيا، يتمثل أحد أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 2017-2022 في بناء قدرات الممولين على إقراض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المزارعين.⁽³³⁵⁾ كما تُشجّع المؤسسات المالية على تحسين معرفتها بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها من أجل تقديم منتجات وخدمات مخصصة لها.⁽³³⁶⁾ وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وضعت الحكومة، بدعم من البنك الدولي، برنامجا لدعم حصول المنشآت الصغرى والمتوسطة على التمويل يهدف أيضا إلى تعزيز قدرة المصارف والوسطاء الماليين الآخرين على تقديم خدمة أفضل لتلك المنشآت التجارية.

(333) AFI, Financial Education for the MSMEs: Identifying MSME Educational Needs, 2020, p. 7.

(334) انظر: <https://www.bis.org/review/r170629g.htm>.

(335) انظر: <https://www.boz.zm/National-Financial-Inclusion-Strategy-2017-2022.pdf>.

(336) AFI, Financial Education (الحاشية 365 أعلاه)، الصفحة 12.